

الفصل الرابع
الاستقرار المالي

الفصل الرابع

الاستقرار المالي

تمهيد:

يُنَاقِشُ هذا الفصل من البحث الحالي، قضايا الاستقرار المالي، من خلال ثلاثة مباحث، ويندرج تحت كل مبحث منها عدد من المطالب. فالمبحث الأول يوضح ماهية الاستقرار المالي وتحدياته، في مطلبين. المطلب الأول منها يُبَيِّنُ ماهية الاستقرار المالي من خلال تعريفه وبيان مدارسه الفكرية ممثلةً في مدرسة عدم الاستقرار المالي ومدرسة الاستقرار المالي، فيما يُنَاقِشُ المطلب الثاني التحدّيات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والجهود المبذولة لمواجهتها. ويتناول المبحث الثاني مؤشرات الاستقرار المالي من خلال ثلاثة مطالب. يعرض المطلب الأول منها تحليل سلامة الاستقرار المالي باستخدام إطار (CAMELS)، بينما يُبَيِّنُ المطلب الثاني مؤشرات الحيطة الكليّة والجزيّة، في حين يشرح المطلب الثالث اختبارات الضغط في المصارف. وأما المبحث الثالث، فيتناول الإطار العام لتقييم استقرار النظام المالي العالمي في ثلاثة مطالب. المطلب الأول منها يشرح ماهية النظام المالي العالمي ويوضح أهدافه ومكوّناته ووظائفه، ويُبَيِّنُ المطلب الثاني تعريف الإطار العام للاستقرار المالي ومراحل إعداده وآلية العمل لتحقيقه ويوضح أهمية المحافظة عليه، فيما يعرض المطلب الثالث دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي. بيان كُلاً ذلك بإيجاز كما يلي:

المبحث الأول: الاستقرار المالي، ماهيته، وتحديات تحقيقه:

يتناول هذا المبحث ماهية الاستقرار المالي وتحديات تحقيقه في مطلبين. المطلب الأول منهما يُبين ماهية الاستقرار المالي، بينما يعرض المطلب الثاني تحديات تحقيق الاستقرار المالي والجهود المبذولة لمواجهتها، وذلك بإيجاز على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي:

يتناول هذا المطلب ماهية الاستقرار المالية من خلال بيانه كمفهوم حديث ومعاصر، والتعريف به وفقاً لما ورد في الأدبيات الاقتصادية، ثم تعريف حالة عدم الاستقرار المالي وفقاً لمنظور مدرسة عدم الاستقرار المالي، وكذلك تعريف حالة الاستقرار المالي وفقاً لمنظور مدرسة الاستقرار المالي. وأخيراً تعريف الاستقرار المالي من منظور البنوك المركزية. وذلك على النحو التالي:

١. الاستقرار المالي كمفهوم حديث ومُعاصر:

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي في العصر الحديث عادةً في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على اهتمام كبير بعد الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧م - ١٩٩٩م)، حيث استحدثت كُلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program-FSAP) في عام ١٩٩٩م، والذي استهدف في المقام الأول تحديد مواطن الضعف والقوة في النُظُم المالية بالدول الأعضاء. كما تزايد الاهتمام أيضاً بسياسات الاحتراز الكُلِّي (Macro-Prudential Policies)، في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م واستمرت حتى عام ٢٠١٠م.

ومن أسباب الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، السرعة والقوة التي تنتشر بها عدوى الأزمات المالية الخارجية إلى النظام المالي المحلي، ومنه إلى الاقتصاد الحقيقي وخلال فترات زمنية وجيزة، وخاصةً الأزمات المتعلقة بالقطاع المصرفي، حيث يؤدي انهيار أحد المصارف إلى تراجع قيمة الأصول المالية بالأسواق إلى مستويات متدنية، لأنَّ المصارف في الغالب تكون هي الحائز الأكبر لها. ويؤدي تخلُّص

١ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي و البنوك المركزية في تحقيقه، صدق النقد العربي، ٢٠٠٤م بحث منشور على موقع صدق النقد العربي، ص ١.

المتعاملين عن ما في حوزتهم من الأصول المالية، كإجراء احترازي، إلى انهيار أسعار هذه الأصول في الأسواق المالية، وهو ما قد يؤدي بالتبعية لانهيار بعض المصارف المحلية. وقد يمتد تأثير هذا الانهيار إلى مصارف أخرى خارج نطاق الدولة حسب درجة انفتاح النظام المالي على النظم المالية والاقتصادات الخارجية. كما تهتم العديد من الدول والمؤسسات المالية العالمية بتحقيق الاستقرار المالي نظراً لكونه يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، وذلك لما يترتب عليه انهيار نظام مالي بدولة ما من خطورة على باقي النظم المالية في العالم، وذلك في ظل العلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة والمتداخلة، وزيادة درجة انفتاح النظم المالية على بعضها البعض. ونظراً للتكاليف العالية التي يتكبدها الاقتصاد العالمي جراء الأزمات المالية، فقد وجهت المؤسسات المالية الكثير من الجهد والوقت والمال، لاستحداث مجموعة من المعايير الدولية لتقييم أداء القطاع المالي، ووضع نماذج لأفضل الممارسات في مختلف المجالات المالية التي تصب في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار المالي. وقد امتدت الجهود المبذولة لتشمل المساعدة في تطوير وتقوية البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستقرار بالقطاع المالي، خاصة تلك المتعلقة بالأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية والرقابية والمحاسبية.

لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنةً بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي. ويُدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه. فقد بدأ مؤخراً فقط إعداد المؤشرات المالية التي يمكنها إنذار صنّاع القرار والسياسات بالمشاكل المحتملة في الاقتصاد الحقيقي. وفي الواقع نجد أنّ الأطر الحالية للتأكد من الاستقرار المالي الدولي (التي تجمع بين الانضباط وفق شروط السوق الخاصة والرقابة الاحترازية على الصعيد الوطني)، عاجزة عن متابعة وتيرة التحديث والعولمة في الأسواق المالية، وذلك لعدة أسباب هي: أولاً: شهد النظام المالي توسعاً تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي. فقد ارتفع مجموع الأصول

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق، والصفحة.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٢ - ١.

٣. انظر: شيناسي، غاري، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية ٣٦، ص ٣٦، بحث إلكتروني، منشورات صندوق النقد الدولي، صدر في سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١. ونظر: النسخة الإنجليزية لنفس الكاتب ونفس الموضوع بعنوان: Schinasi J. Garry {2005}: Preserving Financial Stability, The Economic Issues Series No 36, International Monetary Fund, P.1.

المالية في الاقتصادات المتقدمة بحيث أصبح يُشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي. ثانياً: تغيرت عناصر الأصول المالية، حيث تُسهم الأصول غير النقدية بحصة مُتزايدة، مما يعني زيادة اعتماد القاعدة النقدية على الديون للتمويل. ثالثاً: مع انتشار التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبين مختلف البلدان، أصبحت النظم المالية أكثر استقلالاً مما زاد من مخاطر العدوى. رابعاً: أصبح النظام المالي أكثر تعقيداً من حيث زيادة تعقيدات الأدوات المالية، وتتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر. وبالرغم من أنّ هذه الاتجاهات أدت إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرة النظم المالية على الصمود أمام التحديات، فقد غيرت من طبيعة المخاطر المالية وأحدثت موجات من عدم الاستقرار المالي.

١.١. الشروط المُسبقة لوضع تعريف للاستقرار المالي:

إنّ عملية وضع تعريف مُحدّد لمفهوم مُعيّن باعتباره هدف للسياسة العامة يُعتبر في غاية الأهمية، حيث أنّ تحديد هذا التعريف يعتبر شرط أساسي من أجل وضع السياسة الملائمة له. ولهذا اقترح باحثين بعض الميزات التي يجب أن تتوفر مُسبقاً لبناء تعريف للاستقرار المالي، أهمها كما يلي:

١. أن يكون التعريف مرتبطاً بالرفاهية العامة. مما يعني اعتبار الاستقرار المالي سلعة عامة.
٢. يجب أن يكون الاستقرار المالي قابل للملاحظة من قبل صناع القرار، أو المسؤولين عن تحقيق وحفظ هذا الاستقرار، لمساعدتهم لمعرفة مدى نجاحهم.
٣. يجب أن يكون الاستقرار المالي خاضع للرقابة ويتأثر بقرارات السلطات العامة، وإذا كان غير خاضع للرقابة فلا يوجد مبرر لكي يكون الاستقرار المالي هدفاً لهذه السياسات.
٤. يجب الاعتراف في تعريف الاستقرار المالي بوجود التدخل، ليس فقط في حالة انهيار مؤسسة مالية، بل أيضاً من أجل المؤسسات غير المالية.
٥. لا يعتبر أي تغيير على أنه دليل على عدم استقرار، فالهياكل المالية والاقتصادية تحتاج إلى التطوير لمواكبة النمو الاقتصادي، ومحاولة تتبّع كل تغيير كمصدر لعدم الاستقرار سيكون أمراً عقيماً.

١. انظر: شيناسي، غاري، المرجع السابق، والصفحة.

٢. انظر: ريمة، ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجمعي للنظم المالي الجزائري للفترة (٢٠٠٣-٢٠١١م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسطنطينة ٢، ٢٠١٣م، منشورة على الانترنت، ص ٦١.

٢.١. مبادئ لتعريف الاستقرار المالي:

الميزات أو الأسبقيات السابق ذكرها، تقتضي بيان مبادئ معينة لتعريف الاستقرار المالي، وذلك نظراً لأنّ هذا التعريف، يُعتبر في غاية الأهمية لتطوير أدوات التحليل المالي والاقتصادي، علاوةً على أهميته في وضع السياسات والأطر التشغيلية الملائمة. وبما أنّ هناك صعوبة كبيرة لدى الاقتصاديين وضّاع القرار في وضع تعريف واحد مُوحّد ومقبول على مستوى العالم، لمفهوم الاستقرار المالي، فقد اقترح الاقتصادي غاري شيناسي (GarryJ.Schinasi) من صندوق النقد الدولي، مبادئ رئيسة لتكون بمثابة مفاتيح أساسية لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي، ويمكن إيجاز تلك المبادئ كما يلي:

المبدأ الأول: الاستقرار المالي كمفهوم واسع: أن يشمل مُكوّنات النظام المالي الثلاثة وهي: البنية التحتية (النظم القانونية، ونظم المدفوعات، ونظم التسوية، والنظم المحاسبية)، والمؤسسات (المصارف وشركات الأوراق المالية، والمؤسسات الاستثمارية)، والأسواق (الأسهم، والسندات، والنقد، والمشتقات). فتعزّر أي واحد من هذه المُكوّنات سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام بكامله، وهذا ما يستدعي ويستلزم إتباع رؤيا نظامية.

المبدأ الثاني: فعالية أنظمة الدفع: الاستقرار المالي لا يعني فقط أن يُحقّق التمويل دوره في تخصيص الموارد والمخاطر، وتعبئة الادخار، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو، ولكنه يقتضي أيضاً، قيام نُظم المدفوعات بدورها الاقتصادي السليم، مما يعني أنّ الاستقرار المالي يجب أن يعني أيضاً كفاءة أنظمة الدفع.

المبدأ الثالث: دور انضباط السوق المحلية: مفهوم الاستقرار المالي لا يعني فقط غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية، ولكن أيضاً يعني أن يكون النظام المالي قادراً على احتواء مثل هذه الاضطرابات، ومُعالجة نشأة الاختلالات من خلال التصحيح الذاتي للسوق، قبل أن تُشكّل تهديداً للنظام المالي في حد ذاته، أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية. وبهذا يمكن أن يكون هناك مُفاضلة بين

١. Schinasi, J.Garry, Defining Financial Stability, IMF Working Paper, /wp/04/187, p.6-7.

ولنظر: ريمة، ذهبي، مرجع سابق، ص ١٧، ولنظر: رشيد، بوكساني، وأينة، مزلي، الاستقرار المالي رهينة المواقف في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع ١٠، ديسمبر ٢٠١١، ص ٣٦ - ٣٧.

السياسات للاختيار بين السماح لميكانيزمات الأسواق العمل لحل الصعوبات المحتملة، أو التدخّل السريع والفعال، وهو ما يعني أنّ الاستقرار المالي يشمل الأبعاد الوقائية والتدخّلية لحل المشكلات.

المبدأ الرابع: التأثير على الاقتصاد الحقيقي: يجب أن يتم تحليل الاستقرار المالي تبعاً للنتائج المحتملة على الاقتصاد الحقيقي، فالاختلالات في الأسواق المالية يجب ألا يتم اعتبارها تهديداً للنظام المالي، إذا لم تكن بالفعل تُشكل خطراً على الأنشطة الاقتصادية بشكل واسع.

المبدأ الخامس: ديناميكية الاستقرار المالي: عملية تحليل الاستقرار المالي يجب أن تكون باستمرار، لأنّه يُمثّل ظاهرة مستمرة، فهو لا يعني الثبات والجمود، فالأشياء لا بد وأن تتغير مع تغير الحقائق الاقتصادية، ثم إنّ التمويل ينطوي أساساً على عدم اليقين، وهو حركي بطبيعته، عبر مرور الزمن أو من خلال الابتكارات المالية، لأنّه يتكوّن من عدد من العناصر والروابط المتطورة. ولهذا فإنّ ما يمكن أن يمثّل الاستقرار المالي في مرحلة زمنية معينة، يمكن أن يكون أكثر أو أقل استقراراً في مرحلة أخرى. غير أنّ الاستقرار لا يعني بالمقابل، التقلبات الشديدة وغير المنضبطة. الاستقرار يُشير إلى المرونة، وبالتالي إمكانية التغيير، كما أنّه يُشير إلى التغيرات الهادئة والقابلة للتوقع بلا مفاجآت أو قلب للأوضاع والموازنين، وهذا هو معنى الاستقرار.

٢. تعريف الاستقرار المالي في الأدبيات الاقتصادية:

من الملاحظ، أنّ الأدبيات الاقتصادية تضمنت مفاهيم متعدّدة للاستقرار المالي، وذلك بسبب تعدّد الجهات الدولية والإقليمية التي تُعنى بتحقيق الاستقرار المالي، حيث تُقدّم هذه الجهات تفسيرات مختلفة لقضية الاستقرار المالي، الأمر ترتّب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له. وقد ركّز العديد من هذه الأدبيات على تعريف الاستقرار المالي من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي، التي تشهد قصور أو اضطراب في قيام القطاع المالي بوظيفة الوساطة المالية وفقاً لأُسُس ومعايير مثالية. غير أنّ فريقاً آخر من الاقتصاديين قد انتقد هذا التوجه، حيث أشاروا إلى أنّ قيام القطاع المالي بوظيفته كوسيط مالي على الوجه الأمثل لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الأزمات المالية التي تنتقل من دولة لأخرى، ولا يمكن تفاديها في ظل تحوّل العالم إلى قرية صغيرة تربطها علاقات مالية

واقصادية غاية في التشابك والتعقيد. وهكذا أصبح من الصعوبة لِمكان تعريف الاستقرار المالي والأكثر صعوبة قياسه. غير أن وجود تعريف واضح يُعتبر مهم جداً لتطوير الأدوات التحليلية الملائمة وتصميم السياسات ووضع الأطر التنظيمية والتشغيلية اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية. إلا أنه مهما يكن من تعريف للاستقرار المالي، فإنه بحسب الدراسات المعاصرة يُوجد حتى الآن مدرستين نظريتين يمكن الاعتماد عليهما في هذا الصدد: مدرسة تُفضّل تعريف حالة عدم الاستقرار المالي أولاً، كمدخل للوصول لتعريف حالة الاستقرار المالي، وهي مدرسة عدم الاستقرار المالي، ومدرسة تُفضّل تعريف حالة الاستقرار المالي أولاً، وهي مدرسة الاستقرار المالي. فيما يلي عرضٌ وشرح لمجموعة من أهم التعريفات المُستخدمة والشائعة لحالة عدم الاستقرار المالي، وحالة الاستقرار المالي، مصحوبةً ببعض الانتقادات الموجهة لهذه التعريفات، كما وردت في الأدبيات الاقتصادية للمدرستين. كما يتم عرض تعريفات الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض البنوك المركزية.

١.٢. تعريف حالة عدم الاستقرار المالي:

وفقاً لمنظور مدرسة عدم الاستقرار المالي، فإن الأفكار التي طرحها الاقتصادي الأمريكي الشهير هايمان مينسكي (Hyman Minsky)، فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي الذي يُعاني منه النظام الرأسمالي، تُقدم طرحاً مُغايراً للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق (Efficient Market Hypothesis)، وفرضية عقلانية التوقعات (Rational Expectations Hypothesis) في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث ينطلق مينسكي في المقابل من فرضية عدم الاستقرار (Financial Instability Hypothesis) في النظام المالي الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يُحدثها من وقت لآخر. توصل مينسكي إلى فرضيته عن عدم الاستقرار، والتي صاغها من شقين: أولهما يتمثل في أن للاقتصاد الرأسمالي أنظمة تمويل تساهم في استقراره وأخرى تعمل عكس ذلك، أي في عدم استقراره، وثانيهما يتمثل في أن طول فترة الرخاء والازدهار

١ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ١١ .

٢ . Anatolyevna, Morozova Irima and Ramilevna, Sahabutinova Liliya. Financial Stability Characteristics and Tools, World Applied Sciences Journal 22 (60), 2013, pp 856-858.

٣ . انظر: بلوافي، أحمد مهدي، هايط مينسكي: ماذا يمكن أن نستفيد المسلو ن من أفكاره؟، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٤ ع ١، ٢٠١١م - ٤٣٢ هـ، ص ٩٥. ولنظر باللغة الإنجليزية:

Hyman Minsky, Financial Instability Hypothesis, 1992.

يؤدي بالاقتصاد إلى أن ينتقل من العلاقات الاقتصادية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرة (Stability is destabilizing). هذه الفرضية مرتبطة بشكل تركيبة الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يُربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار إلى عدم الاستقرار. ومهما يكن من أمر، حسب هذه المدرسة، فإنَّ الأسلوب المناسب للوصول لتعريف الاستقرار المالي يكون من خلال تعريف الآثار المُترتبة على غيابها. التعريفات التالية تُمثل نماذج هامة في هذا الاتجاه: عرّف مينسكي (Minsky) حالة عدم الاستقرار المالي بأنّها: (الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة). ويؤخذ على هذا التعريف تجاهل الواقع، حيث أنّ أكبر الأزمات المالية قد حدثت في ظل قيام القطاع المالي بهذه الوظيفة، ومثال ذلك الأزمة المالية التي اندلعت بدول شرق آسيا ١٩٩٧م - ١٩٩٩م. وحتى أثناء الأزمات المالية لا يتوقف القطاع المالي بصورة كاملة في أداء وظيفته الرئيسية، حيث يتم التعويل عليه بصورة كبيرة في تنفيذ الخطط العلاجية لمواجهة تداعياتها، سواء بضخ مزيد من السيولة اللازمة أو من خلال الاستفادة من دوره كوسيط مالي في إعادة توجيه الموارد في القطاعات المتضررة. وعرّف (Davis) حالة عدم الاستقرار المالي بأنّها: (الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد فيها القطاع المالي انهياراً كبيراً يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعّالة). وهذا التعريف يُعوّل كثيراً على الدور الذي يقوم به القطاع المالي في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان وتسهيل خدمات المدفوعات. وقدم فرجوسون (Ferguson) تعريفاً لحالة عدم الاستقرار المالي يقضي بأنّ: (عدم الاستقرار المالي يتحقق من خلال ثلاث عوامل هي: انحراف أسعار مجموعة من الأصول المالية الهامة بصورة كبيرة عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها، وحدث تشوهات في أداء الأسواق وتعذر الحصول على الائتمان أو الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة الحصول عليه من المصادر المحلية أو العالمية، وانحراف الإنفاق بشدة، وبما يفوق

١ . انظر: بلوافي، أحمد مهدي، مرجع سابق، ص ١٠ + ١١.

٢ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٠١. ولنظر: Mishkin, Frederick, Global Financial Instability: Framework, Events, Issues, Journal of Economic Perspectives, Volume 13, April 2009.

٣ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، والصفحة. ولنظر:

Davis, Philip, a Typology of Financial Instability. Financial Stability Report 2, Vienna, Osterreich National Bibliothek, June 2002.

أو يقل عن القدرة الاستيعابية للاقتصاد). وهذا التعريف يُركِّز على توضيح الآثار غير المباشرة لحالة عدم الاستقرار في النظام المالي على الاقتصاد الكلي.^١

٢.٢. تعريف حالة الاستقرار المالي:

وفي مقابل تعريفات مدرسة عدم الاستقرار المالي، فإنَّه وفقاً لمنظور مدرسة الاستقرار المالي، يتم التركيز على تعريف هذا الأخير من خلال وظائفه. والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات. فمن المفيد تحليلياً، التمييز بين حالة عدم الاستقرار المالي عند الأزمات المالية، حيث تُعرَّف الأخيرة على أنَّها حدث يُسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المالية، أو التسبُّب في تعثرها، كما يمكن تسجيل اختلالات خطيرة في الاقتصاد الحقيقي. بينما يُعرَّف عدم الاستقرار المالي على أنَّه الحالة التي يكون فيها للصدمات العادية الأثر الكبير على النظام المالي مما يتسبَّب في أزمة مالية. إنَّ عدم الاستقرار المالي يُعبّر عن هشاشة النظام المالي. ويشير غاري شيناسي Schinasi Garry إلى أنَّ النظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:^٣

١. تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية الأخرى (كالدخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الأصول المالية، وأخيراً تراكم الثروة ونمو الناتج)،

٢. تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدها وإدارتها،

٣. القدرة على أداء الوظائف الأساسية عند التعرُّض للصدمات الخارجية، أو تراكم الاختلالات.

ووفقاً لنظرية التبعية، ونظراً لأنَّ النظام المالي يتألَّف من عناصر مختلفة ومُترابطة في نفس الوقت، وهي البنية التحتية، والمؤسسات المالية، والأسواق، فإنَّ حدوث اضطراب في أحد هذه العناصر من شأنه أن يُضعف الاستقرار في النظام بأكمله. غير أنَّه في حالة كفاءة النظام على نحوٍ يسمح له بأداء وظائفه التيسيرية (أو التيسيرية) الأساسية، فإنَّ أي مشاكل تصيب أحد عناصره لن تؤثر بالضرورة على الاستقرار الكلي. فالاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي في كل الأوقات

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٣١. وانظر: Ferguson, Roger, Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective? Washington: Federal Reserve Board, 2003.

٢. انظر: شيناسي، غاري، مرجع سابق، ص ٢.

٣. انظر: شيناسي، غاري، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

بأقصى طاقاتها أو أقل قليلاً. وإنما النظام المالي المُستقرّ هو النظام القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها، بعدة سُبل منها آليات التصحيح الذاتي، قبل أن تُسفر عن وقوع أزمة.

ونظراً لأنّ النظام المالي يتسم بحالة المدّ والجزر التي لا تنتهي، فإنّ مفهوم الاستقرار المالي لا يُشير إلى موقف زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة إليه بعد صدمة ما، وإنما يُشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة متصلة من الأحداث. وتتصف هذه السلسلة بأنّها متعددة الأبعاد، فهي تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها، والتي يمكن استخدامها في التحديد الكمي (وإن كان غير دقيق) لمدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه التيسيرية. ونظراً لتعدد جوانب الاستقرار المالي، فإنّ أيّ تغيير يحدث لا يمكن قياسه باستخدام مؤشر كمي واحد، فأثار العدوى والعلاقات غير الخطية بين مختلف قطاعات النظام المالي تزيد من صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية. وبالتالي فإنّ تقييم مدى استقرار النظام المالي يستلزم اعتماد مفهوم نظمي شامل. وفي الوقت ذاته، فإنّ جهود منع الأزمات تقتضي اعتماد منهج واقعي لحدود السيطرة على التطورات في الاستقرار المالي. فمعظم أدوات السياسات المنشأة بالفعل للحفاظ على الاستقرار المالي لها أهداف رئيسة أخرى، مثل:

٣

- توفير الحماية لمصالح أصحاب الودائع (أدوات احترازية)،
 - دعم استقرار الأسعار (السياسة النقدية)،
 - تشجيع التسوية العاجلة للمعاملات المالية (السياسات التي تحكم نظم الدفع والتسوية).
- وغالباً ما يكون تأثير هذه الأدوات غير مباشر على الاستقرار المالي ولا يظهر عادةً إلا بعد فترة من التأخير. وربما يتعارض حتى مع الهدف الرئيسي من الأداة.

ويؤكد غاري شيناسي Schinasi Garry بأنّ استقرار النظام المالي يكون ممكناً عندما يكون له القدرة على تيسير أداء الاقتصاد، وتشتيت الاختلالات المالية التي تنشأ من التطور الطبيعي أو تلك الناتجة عن أحداث سلبية كبيرة غير متوقعة. يُفهم من هذا التعريف أنّ الاستقرار المالي هو عبارة عن

١ . انظر: شيناسي، غاري، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

٢ . انظر: شيناسي، غاري، المرجع السابق نفسه، ص ٤ ٣

٣ . انظر: شيناسي، غاري، المرجع السابق نفسه، ص ٣

٤. Schinasi, J.Garry, Defining Financial Stability, IMF Working Paper, /wp/04/187, P.08.

حالة تكون فيها آليات الاقتصاد الخاصة بتسعير الأصول المالية، وتخصيص الموارد الادخارية وتوجيهها للفرص الاستثمارية، وإدارة المخاطر المختلفة (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر الطرف المقابل) تعمل كلها بالكفاءة اللازمة لتفعيل أداء الاقتصاد، بجانب الحفاظ على عمل أنظمة الدفع، مع ضمان عدم توقفها في حالة الصدمات المفاجئة، وخلال فترات التغيرات الهيكلية العامة. من خلال ما سبق، وأياً ما كان التعريف، فإنَّ الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وأنَّ مفهومه يتضح من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات هذا النظام، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد. وعلى هذا، فإنَّ هذا المفهوم يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة، واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها، من جهةٍ أخرى. وبالتالي فإنَّ الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وأنَّ الأسواق المالية والبنوك التجارية، تأتي على رأس ما يُعطى الأهمية والعناية. وأنَّ البنوك المركزية تُعتبر أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك، من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها، وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء كانت هي مبعث لتلك الأزمات أو غيرها. ويرى (Padoa-Schiopp) أنَّ الاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادراً على امتصاص الصدمات، ودون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المدفوعات بالاقتصاد. ويعكس هذا التوجه في تحليل مفهوم الاستقرار المالي التركيز على الوظيفة الرئيسية للنظام المالي، والمتمثلة في توظيف الموارد المالية وتقديم خدمات المدفوعات، والتي تُعد المَقوم الأساسي لعملية الوساطة المالية، حيث ينعكس أي اضطراب فيها سلباً على الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وليس على النظام المالي وحده.

٢

- ١ . انظر: بلوافي، أحمد مهدي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، (جدة) م ١ ع ٢٠٠٨، ٢ / م ٤٢٩ هـ. وانظر: ريمة، ذهبي، مرجع سابق، ص ٢٠. وانظر أيضاً: السبيعي، مشتاق محمود، ولؤي، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، م ٢ ع ٢، ٢٠١٢، ص ٦٨-٦٩.
- ٢ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤١. وانظر:

ويُشير (Andrew Crockett) إلى ضرورة التفرقة بين مفهومين للاستقرار المالي وهما استقرار المؤسسات واستقرار الأسواق. وحيث أنَّ البنوك تُعتبر في مقدمة المؤسسات المُكوِّنة للقطاع المالي، فإنَّ استقرار القطاع يتحقق عندما تزيد الثقة في أداء المؤسسات المصرفية، لكونها الركيزة الأساسية التي يُعَوِّل عليها في نجاح القطاع المالي في القيام بدور الوساطة المالية. ولهذا فإنَّ حدوث تراجع في الثقة بالجهاز المصرفي يعني ليس فقط حدوث اضطراب بأحد المكونات الرئيسة للنظام المالي، بل قد يمتد أثر هذا الاضطراب لينعكس في انهيار قطاع الشركات والأسواق في ذات الوقت.^١

وعلى هذا، فإنَّ الاستقرار المالي من وجهة نظر (Crockett) يتمثَّل في: (الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام المنوطة بها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسة بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة، وبحيث لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغييرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عليها، مع ثبات العوامل الأخرى دون تغيير). يعكس هذا التعريف التركيز على الوساطة المالية والأسواق، ويتجاهل الدور الذي تلعبه نظم الدفع والسياسة النقدية في التأثير على الاستقرار المالي. ويفترض Lager أنَّ الهدف^٢ هو استقرار النظام المالي، وبالتالي يمكن تعريف هذا الاستقرار، بعبارة عامة، على أنَّه تجنُّب تعطل النظام المالي الذي من المحتمل أن يتسبب في تكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي. ووفقاً لفوت Foot يتحقق الأستقرار المالي عندما تتوفر المُعطيات التالية: الاستقرار النقدي، تقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي، الثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد، وعدم وجود تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية في الاقتصاد.^٤

Padoa-Schioppa, T., Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between, paper presented on the Second ECB Central Banking Conference, Frankfurt/Main, 24-25 October 2002.

١ . الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق ص ٤ . ١. ونظر: Andrew Crockett, the Theory and Practice of Financial Stability, Princeton N.J: International Finance Section, Department of Economics, Princeton University, 1997.

٢ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٣ + ٤ . ١. ونظر: A.Alawode, & Mohammed Al Sadek, What is Financial Stability, Bank of Bahrain Financial Stability Paper Series, No. 1/March 2008.

٣ . انظر: ريمة، ذهبي، مرجع سابق، ص ٩ .

٤ . انظر: ريمة، ذهبي، المرجع السابق نفسه، ص ٢٠ .

٣. تعريف مفاهيم الاستقرار المالي من منظور البنوك المركزية:

من الملاحظ أنّ البنوك المركزية تنظر لقضايا الاستقرار المالي من الزاوية الإشرافية والتنظيمية، وليس من الزاوية المصرفية فقط، وذلك نظراً لكونها مؤسسات إشرافية وتنظيمية على القطاع المصرفي في الأساس، والتي من أهدافها الرئيسة الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد المحلي. كما يُلاحظ من تقارير بعض المصارف المركزية، أنّ مفاهيم الاستقرار المالي قد تختلف من بنك مركزي لآخر شكلاً، وإن كانت تتفق في ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في كل المكونات الرئيسة للقطاع المالي بصورة متوازية. كما يُلاحظ أيضاً أنّ بعض هذه المصارف تعطي وزناً نسبياً أكبر لأحد المكونات على حساب الأخرى حسب تأثير التطورات بهذا المُكوّن في القطاعين المالي والحقيقي. وفيما يلي عرض لمفاهيم الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض المصارف المركزية في الدول المتقدمة، وبعض دول الخليج العربية.

١.٣. البنك المركزي الأوروبي:

يتبنى هذا البنك وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يرون أنّ الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكّن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلباً على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية. ويُشير البنك إلى أنّ هذه العملية تتطلب المتابعة والتقييم المستمر لعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، حيث يرى البنك أنّ هناك ارتباط كبير بين الاستقرار المالي والاستقرار السعري، ويُعزز وجود كلٍّ منهما من فرص تحقّق الآخر. فالاستقرار السعري يساهم من ناحيةٍ وبشكل كبير في زيادة مستويات كفاءة المؤسسات المالية وقدرتها على تخصيص الموارد وتوزيع المحافظ المالية ويُعزز من قدرتها على تقييم المخاطر. ومن ناحيةٍ أخرى، يعمل الاستقرار المالي على تعزيز الاستقرار السعري، من خلال المساهمة بفاعلية وبشكل تدريجي في نقل أثر السياسة النقدية للقطاع الحقيقي.

٢

١ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤ - ١٥. وانظر باللغة الإنجليزية: Papademos L, Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives, Instruments & the role of the CEB, The ECB and its conference: the ECB & its Watchers XI, Frankfurt, Sep. 2009.

٢ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ١٥. وانظر باللغة الإنجليزية: European Central Bank, Assessing Financial Stability: Conceptual Boundaries and Challenges, in Financial Stability Review, June 2005.

٢.٣. مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي:

يتبنى وجهة نظر أخرى مفادها أنّ حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسة متتالية تتمثل في: (انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المُصدرة لهذه الأوراق، وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان المتعلقة بعدم القدرة على السداد، والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عن المستوى التوازني بما يُقلص فرص النمو الاقتصادي).

٣.٣. بنك كندا المركزي:

يُعرّف حالة الاستقرار المالي بأنّها (الحالة التي تنتفي فيها أية تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى).

٤.٣. البنك المركزي الألماني:

فالاستقرار المالي يتمثل من وجهة نظره في (حالة التوازن التي يتمكن بمُؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة).

٥.٣. بنك التسويات الدولية:

يرى أحد كبار الاقتصاديين في هذا البنك أنّ حالة الاستقرار المالي بأنّها: (الحالة التي ينتفي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير على مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية).

١. انظر: الشاذلي، مرجع سابق، والصفحة. وانظر باللغة الإنجليزية: Ferguson, R. Should Financial Stability be An Explicit Central Bank Objective? Federal Reserve Board, Washington, Sep. 2002.

٢. الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، والصفحة. وانظر باللغة الإنجليزية: Chant, J. et al. Financial Stability as a Policy Goal, in Essays on Financial Stability, Bank of Canada Technical Report no. 95, Ottawa, Sep. 2003, pp. 3-4.

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، والصفحة. وانظر باللغة الإنجليزية: Deutsche Bundes Bank, Report on the Stability of the German Financial System, Monthly Report, Frankfurt, Dec. 2003.

٤. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٦. وانظر باللغة الإنجليزية: Crockett, Andrew, The Theory and Practce of Financial Stability, GEL Newsletter, Issue no. 6 (UK: Gonville and Caius College Cambridge), July 1997.

٦.٣ . مؤسسة النقد السعودي:

تُعرّف الاستقرار المالي بأنّه: (حالة يتميز فيها النظام المالي بالثقة بعدم حدوث انقطاع كبير أو اضطرابات في أدائه. كما يجب أن يكون لدى النظام المالي القدرة على تحمل الصدمات وإنجاز العمليات المالية وممارسة دوره كوسيط مالي واستثماري بين كافة المشاركين بسلاسة. ويُقيّم تقرير الاستقرار المالي المخاطر والتحديات المحلية والعالمية المتسارعة في النظام المالي السعودي).

٧.٣ . مصرف البحرين المركزي:

يُعرّف في موقعه الإلكتروني، الاستقرار المالي: (بالحالة التي يستمر فيها تقديم الخدمات المالية بحرص حتى في مواجهة الصدمات السلبية). ويرى مصرف البحرين المركزي أنّ الاستقرار المالي هو أحد أهدافه الأساسية، لضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية. وأنّه يُشكّل عاملاً أساسياً للمحافظة على مكانة البحرين كمركز مالي وضمان استمرار مساهمة القطاع المالي في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والتنمية في البحرين.

٨.٣ . مصرف قطر المركزي:

يُعرّف الاستقرار المالي بأنّه: (الاستقرار المالي يرجع بصفة عامة إلى أداء القطاع المالي بكفاءة وعلى نحوٍ مُستدام وتتوفر فيه القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المختلفة التي يتعرض لها القطاع المالي أو الاقتصاد. كما يمكن تعريفه أيضاً بالتشغيل السلس لنظام الوساطة المالية بين الأفراد، والشركات، والجهات الحكومية عبر عدد من المؤسسات المالية).

١. تقرير الاستقرار المالي لـ ٢٠١٥م، مؤسسة النقد العربي السعودي، منشور على الموقع الرسمي للمؤسسة www.sama.gov.sa ، ص ٣. تاريخ الدخول للموقع: ١٣ يونيو ٢٠١٦م

٢ . نقلاً عن الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي <http://www.cbb.gov.bh> - تاريخ الدخول: ١ يونيو ٢٠١٦م
٣. تعريف أعدّه فريق من الخبراء الاقتصاديين بإدارة الاستقرار المالي والإحصاء ، مصرف قطر المركزي، باللغة الإنجليزية، بطلب رسمي من الباحث في يونيو ٢٠١٦م، غير منشورة. والترجمة من الباحث، وفي ما يلي نصها بالإنجليزية كما ورد من الخبراء:

(Financial stability generally refers to the efficient and sustained functioning of the financial sector which also needs to be resilient to different shocks to the financial sector or the economy. It is also defined as smooth operation of the system of financial intermediation between households, firms and government through a range of financial institutions. Absence of financial stability or financial instability could manifest itself through bank and financial market failures, collapse of market liquidity, disruptive asset price volatility or failure of payment and settlement system).

ويؤكد المصرف بأن: غياب الاستقرار المالي أو حالة عدم الاستقرار المالي قد ينعكس ويكون ظاهراً في صورة فشل البنوك والأسواق المالية، انهيار سوق السيولة، تقلبات وتذبذبات في أسعار الأصول المالية أو فشل نظام المدفوعات والتسويات.

عرّف الشاذلي الاستقرار المالي بأنه: (الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوُّط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار، في حالة وقوع الأزمات، في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، والاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، مع عدم الإخلال بعمل الآلية المتعلقة بالحد من المخاطر والمرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المُنتج والمُستدام. كما يمكن أن تتحدّد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي).

يُلاحظ من التعريفات السابقة لمفاهيم الاستقرار المالي، أنّها تُمثّل وجهات نظر مختلفة صادرة من جهات مُتعدّدة وفق منظورها ورؤيتها الخاصة للاستقرار المالي، كما يُلاحظ أنّها تُركّز على مفهوم الاستقرار المالي الكليّ أو استقرار النظام المالي ككلّ بمكوّناته الثلاثة الرئيسة، وهي: البنية التحتية للنظام المالي، والمؤسسات المالية، والأسواق المالية.

المطلب الثاني: تحديات تحقيق الاستقرار المالي وجهود مواجهتها:

يعرض هذا المطلب تحديات تحقيق الاستقرار المالي، والجهود المبذولة لمواجهتها، بإيجاز كما يلي: يُشار إلى أنّ هناك مجموعة من التحديات تُواجه تحقيق الاستقرار المالي، منها ما هو متعلق بطبيعة عمل مُكوّنات القطاع المالي التي تتسم بالديناميكية والتعقيد والتغير خلال فترات قصيرة لتواكب التطورات المُتسارعة في المؤسسات الأخرى، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية المحلية التي يعمل في إطارها القطاع المالي، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كأن تنتقل أزمة من دولة لأخرى في ضوء حالة التشابك والانفتاح بين المؤسسات المالية المحلية والخارجية، والتي أصبحت سمة رئيسة للعمل بالقطاع المالي. وفيما يلي عرضٌ لأهم التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي في أي دولة، بإيجاز.

١ . انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٦ .

١. التحديّات التي تُواجه تحقيق الاستقرار المالي:

١.١. تراجع الشفافية:

يعتبر غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية، نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحدّ من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يُتاح لهم من معلومات لا تُتاح للمُستثمريّن الآخرين. كما يُساهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النُظم المالية أكثر عُرضة لعدوى الأزمات.

١.٢. زيادة درجة التوسّع والتعقيد بالنظام المالي:

أدت زيادة التوسّع والتعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة، وتنوّع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها، إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، لاسيما في ظل التوسّع الكبير في حجم هذه الأصول في بعض الاقتصادات المتقدمة ليُشكّل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي أحياناً.

١.٣. زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق:

تُعتبر زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الاقتصادات، حيث تؤدي إلى سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي خلال فترات وجيزة، وبما يُمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناءً على توقعات موثوقة. كما أنّه في ضوء ارتفاع ديناميكية الأسواق، فقد بات من المُمكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير للغاية، وهو ما ترتّب عليه زيادة هائلة في تحركات الأسعار، بما يتطلب إمكانات تقنية وفنية عالية لمتابعتها. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية، إلا أنّ الجانب السلبي، المُتمثّل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة، في ظل عولمة الاقتصاد، وانفتاح كثير من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى في العالم، لا يزال يُمثّل تحديّاً في سبيل تحقيق الاستقرار المالي.

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٩ - ٢٢.

٤.١. المخاطر المعنوية:

تُسارع السلطات المالية، عند وقوع الأزمات، في توفير قد أكبر من الأموال للحيلولة دون إخفاق المؤسسات المالية، كتلك التي قد يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للبنوك كمقرضٍ أخير، كما قد تقوم بعض الحكومات أيضاً بضخ السيولة في السوق. ويُساهم توقُّع المؤسسات المالية لهذه الإجراءات بصورة شبه مؤكدة، في إضعاف الانضباط المالي لدى تلك المؤسسات وعدم فعالية آليات السوق، وتراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم، وهو ما يمثل تحدياً، حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الاستقرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند وقوع الأزمات لفتراتٍ طويلة. وتتوقف هذه الفترة على حجم الأزمة وتداعياتها، وكذلك على الموقف المالي والاقتصادي للدولة وقت وقوعها.

٥.١. الفجوة التكنولوجية والمعرفية:

قد تُوجد فجوة تكنولوجية ومعرفية بين المؤسسات أو الأسواق وبين الجهات الرقابية والإشرافية، وذلك نظراً لما تتطلبه مواكبة التطورات التكنولوجية المُتسارعة من تكلفة عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المُخصَّصات الحكومية التي يتم تحديدها بصورة مُسبقة، ويحتاج تعديلها لإجراءات مُطوّلة ومُعقّدة. كما أنّ الاستثمارات الخارجية الداخلة غالباً ما تترافق مع تطور هائل للتكنولوجيا الحديثة والوسائل المعرفية. وقد تنعكس الفجوة التكنولوجية من حيث الأدوات المُستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النُظُم المالية المُستقبلة لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

٢. جهود مواجهة تحديات تحقيق الاستقرار المالي:

أكدت الأزمات المالية التي وقعت منذ بداية التسعينيات، على أنّ مسؤولية العمل عن عدم تعرُّض نظام مالي بدولةٍ ما لأزمة لا تُعد مسؤولية الدولة وحدها، وإنما تُعتبر مسؤولية جماعية تشترك فيها كافة المؤسسات والكيانات الدولية المعينة، والاقتصادات الكبرى. ويُعزى ذلك إلى أنّ هيكلية النُظُم المالية العالمية ودرجة التشابك بينها، تؤدي إلى سرعة انتقال الأزمات المالية من دولة ما لتطال غالبية النُظُم المالية في العالم، ولا يمكن لأي نظام مالي أن يكون بمنأى عن تداعيات أزمة تحدث في بلدٍ أو بلدان

أخرى، وذلك في ضوء العلاقات المالية المُتَشَابِكة. ولهذا، فقد بادرت العديد من الدول بإجراء إصلاحات هيكلية بأنظمتها المصرفية وأطرها الرقابية، والعمل على مواكبة التغيرات الهيكلية، والتعامل مع أدوات التمويل الحديثة، وإعداد الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تتسم بالشفافية والفعالية، وإنشاء بنية تحتية مالية تتضمن إجراءات الرقابة والتنظيم وشبكات الأمان التي تتسم بكفاءة التصميم والرصد والتنفيذ، وتحسين مستويات حوكمة الشركات.

١.٢. جهود المؤسسات المالية الدولية لدعم تحقيق الاستقرار المالي:

استحوذ موضوع تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي على قدر كبير من الاهتمام من جانب العديد من التكتلات والمؤسسات الإقليمية والعالمية؛ وذلك لأنَّ ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى القطري وحده لا يتضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى الإقليمي أو النظام المالي العالمي. واستند هذا التوجه إلى الآثار المترتبة على زيادة درجة انفتاح الأسواق المالية وحرية التبادل التجاري والنمو المُتسارع في تدفقات رؤوس الأموال. بذل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، بعض الجهود والمبادرات الدولية للمساعدة في وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي، بهدف معالجة تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية بالدول المتأثرة، حيث ركزت هذه المؤسسات مجهوداتها في هذا الإطار حول المحاور التالية:

١.١.٢. تعزيز الشفافية والإفصاح:

والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق انضباط الأسواق. فمن المسلم به، أنَّ توافر المعلومات الموثوقة، وفي الوقت المناسب يُسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من جانب المتعاملين بالأسواق المالية، فقد ثبت أنَّ عدم شفافية البيانات المالية الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الكبرى، كانت في طليعة الأسباب وراء حدوث الأزمات المالية، وتفاقم تداعياتها.

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٣.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٢٣ - ٢٥.

٢.١.٢. تسليط الضوء على قضايا تحرير حساب رأس المال:

أثارت قضايا تحرير حساب رأس المال وزيادة درجة انفتاح الأسواق المالية، الكثير من الجدل، لاسيما فيما يتعلق بانفتاح الأسواق المالية بالدول النامية سواء من حيث المبدأ أو من حيث الكيفية. فمن حيث المبدأ، تُشير التجارب لخطورة تحرير حساب رأس المال، وفي ظل قطاع مالي ومصرفي ضعيف، حيث يلعب الانفتاح دوراً كبيراً في وقوع أو انتقال تداعيات الأزمات للبلدان التي لم تُؤكِّب تحرير حساب رأس المال مع إحداث تطوير وتعزيز لهذا القطاع بشكل مناسب يُمكنه من امتصاص أو إدارة هذه التداعيات. لذا يجب العمل على تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي قبل تحرير حساب رأس المال.

٢.١.٣. إشراك القطاع الخاص في العمل على منع حدوث الأزمات المالية:

يُلاحظ أنَّ جهود مواجهة تداعيات تلك الأزمات تقع بصورة حصرية على كاهل المؤسسات والسلطات الرسمية، كما تتحمَّل الحكومات كافة التكاليف المترتبة على التدخل في الأسواق للحد من تداعياتها، لاسيما في الدول النامية. هذا في حين يظل القطاع الخاص بمنأى عن تحمُّل التكاليف العامة المباشرة لتلك الأزمات، بل ويطالب السلطات المالية الحكومية بتعويضات عن الخسائر التي لحقت به والتي قد يكون شريكاً في تحقيقها، من خلال تعاملاته.

٢.١.٤. تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي:

من خلال إصدار أسس للرقابة المصرفية الفعَّالة، تتضمن الصلاحيات الممنوحة للسلطات الرقابية، والدور المتوقع من المصارف لمواكبتها، فضلاً عن وضع منهجيات تطبيق هذه الأسس، وذلك بمشاركة السلطات الرقابية بالدول الأعضاء لضمان الالتزام بتطبيقها.

٢.٢. جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز الاستقرار المالي:

يُؤكِّد صندوق النقد الدولي على المسؤولية الجماعية بشأن رفع كفاءة النظام المالي الدولي، وتعزيز قدرته على الصمود أمام الأزمات، خاصةً في ظل استمرار درجة التشابك والتعقيد والتكامل التي تُميِّز عمل النُظُم المالية على مستوى العالم، وإن كانت المسؤولية الأكبر، تقع على عاتق الدول الصناعية

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٤٠ - ٢٥.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٢٥.

الكبرى. وقد تعرّض هذه الأزمات الاقتصاد العالمي للخطر، بحكم الوزن النسبي لتعاثلات هذه البلدان بالنسبة لحجم التعاثلات على مستوى العالم. ولهذا، يتبنى صندوق النقد الدولي حالياً إستراتيجية ثلاثية الأطراف، تتمثل في دعم الأطر الرقابية والتنظيمية الوطنية، والعمل على تعزيز الانضباط في الأسواق المحلية والدولية، واعتماد منظور عالمي للاستقرار المالي. وفيما يتعلق بدعم الأطر الوطنية الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي، تتضمن الإستراتيجية العمل على سدّ بعض الفجوات الرقابية القائمة من خلال تكثيف الرقابة على نُظُم إدارة ورصد المخاطر الداخلية في المؤسسات المالية، وعلى مدى كفاءة الإدارة العليا في هذه الشركات وحجم مشاركتها في إعداد هذه النُظُم، وآليات حوكمة الشركات، ووضع نظام لفرض عقوبات على المؤسسات التي تحيد عن المسار السليم، وبمطالبتها بحيارة رأسمال أكبر من الحد الأدنى الإلزامي بموجب معيار كفاية رأس المال في اتفاقية بازل الثانية. كما يعمل الصندوق، بالتعاون مع السلطات الوطنية، على إنشاء هيكل للحوافز لتشجيع المؤسسات المالية والمستثمرين على تحمّل جزء من المخاطر المترتبة على الأزمات، وبما قد يحدّ من إقدامهم على المخاطر وتشجيعهم على الالتزام بالمبادئ التوجيهية والمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

٣

وأما تعزيز الانضباط في الأسواق المالية المحلية والدولية فيتمثل في حثّ الدول على استحداث وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وخاصةً نُظُم التسوية الإجمالية الآنية، وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح التنظيمي والعام، بما يُعزّز من قدرة المشاركين في السوق والجهات الرقابية على اكتشاف مدى إمكانية تحقّق استراتيجيات الاستثمار، وتمكين صنّاع السياسات من إصدار أحكام تقديرية مدروسة بشأن مؤسسات أو أسواق أخرى. استهدف صندوق النقد الدولي من وراء اعتماده لمنظور عالمي للاستقرار المالي، التأكيد على أنّ الاستقرار المالي الدولي مسئولية عامة عالمية، يجب أن يحظى بذات الاهتمام

١. IMF, the Quest for Lasting Stability Global Financial Report, World Economic and Financial Survey, April

ونظر أيضاً: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٠١٢

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، والصفحة. ونظر: تقرير الاستقرار المالي العالمي - أكتوبر ٢٠١٦م الفصل

لأ: تحديات تحقيق الاستقرار المالي في حقبة من الانخفاض في النمو وأسعار الفائدة، ص ٣.

الخاص بتحقيق الاستقرار المالي الوطني والحفاظ عليه. فقد بات من المُسلّم به أنّ عدم الاستقرار في النظام المالي الوطني يمكن أن يخلق مشاكل في بلدان أخرى، أو في الأسواق المالية العالمية.

وكان البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قد استحدثنا آلية (تقييم مدى سلامة القطاع المالي) (Financial Sector Assessment Program-FSAP)، وذلك بهدف التأكد من قدرة النُظُم المالية للدول الأعضاء على مواجهة الأزمات، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي من خلال مجموعتين من المؤشرات هما: مجموعة مؤشرات الاقتصاد الكليّ، مثل عجز الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات ميزان المدفوعات، ومجموعة مؤشرات القطاع المالي والمصرفي باستخدام مؤشرات (CAMELS) المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة وسلامة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية للمخاطر. وفي إطار هذا التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية القطاع المالي والمصرفي بالدول المعنية. واعتمد الصندوق مجموعتين من المؤشرات التي تهتم برصد الأوضاع المالية والاقتصادية ذات الصلة، ومن ثمّ استنباط احتمالات تعرّض الدول لأي اختلالات داخلية أو خارجية.

٢

شملت المجموعة الأولى مؤشرات الاحتراز الكليّ (Macro Prudential Indicators-MPIs)، والتي يتم الاعتماد عليها في عملية بناء احتمالات تعرّض الدولة للأزمات المالية والاقتصادية. بينما اشتملت المجموعة الثانية، مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators)، على مؤشرات تُؤكّد على قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات المالية والاستمرار في توجيه الموارد المالية للفرص الاستثمارية المُمكنة في الاقتصاد الحقيقي بكفاءة أثناء الأزمات.

٣

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٧. وانظر: تحديات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون، منشور في موقع مركز الخليج لسياسات التنمية على الرابط:

(8/3/2019)https://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1737&Itemid=473

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٨.

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٣٠. وانظر باللغة الإنجليزية:

IMF, Integrating Stability Assessments Under the Financial Sector Assessment Program Into Article IV Surveillance, prepared by the Monetary and Capital Markets, Legal, and Strategy, Policy, and Review Departments, August 27, 2010 .

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي:

يعرض هذا المبحث مؤشرات قياس وتقييم الاستقرار المالي، في ثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول منها تحليل سلامة الاستقرار المالي باستخدام إطار {CAMELS}، بينما يُناقش المطلب الثاني مؤشرات الحِيطَة الكُلِّيَّة والجُزئيَّة، فيما يُبيِّن المطلب الثالث منهجية اختبارات الضغط، بإيجاز كما يلي:

المطلب الأول: تحليل سلامة الاستقرار المالي باستخدام إطار {CAMELS}:

يُعدّ وجود نظام مالي ومصرفي سليم وفعال وقادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة، من المتطلبات الرئيسة لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. وتسعى الدول جاهدة لتحديث وتعميق وتقوية أنظمتها المالية والمصرفية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقليل احتمالات تعرّضها للهزات والأزمات المالية الداخلية والصدمات الخارجية. ومع اختلاف الإصلاحات التي اعتمدها الدول من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها، إلا أنّ أهدافها كانت مُتحدّة في زيادة الاعتماد على آلية السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية والتأكيد على سلامة القطاع المالي والمصرفي وتقوية جوانبه التشريعية والتنظيمية وتحسين مقدرة المؤسسات المالية على تعبئة المُدخرات وزيادة المنافسة بين المصارف. ومن الأهداف الرئيسة للرقابة المصرفية التأكّد من وجود نظام مصرفي سليم وقادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين والتعليمات التي تحكم مسار العمل المصرفي، حيث أنّ تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كلّ وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم، ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تُمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة، والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتّعها بالملاءة المالية والقدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة مع تقليل مخاطر التشغيل إلى أدنى حد ممكن.^٢

١. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، استخط م نظ م التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، ٣، ٢٠١٠، ص ٢.

٢. انظر: رحيم، عباس فاضل، أهمية نظ م CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٩، ٢٠١٤، ص ٢٨.

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=87913> (12/3/2019)

لقد أستحوذ موضوع السلامة المالية في المصارف على أهمية جوهرية في الوقت الحاضر بسبب التحديّات والمؤثرات التي أحاطت بالبيئة المصرفية الحالية بكل ما تحمله من قوى واتجاهات حتى أصبحت بيئة تحدي أفرزت العديد من المشاكل والأزمات المالية، مما جعل الجهود المالية والدولية تنصبّ على كيفية تحقيق السلامة المالية والمحافظة عليها في المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة. وقد أكّدت الأزمة المالية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م على الترابط بين التنمية الاقتصادية الكليّة وسلامة النظام المالي. ويُشار إلى أنّ ضعف المؤسسات المالية والإشراف والرقابة المصرفية غير الكافية ونقص الشفافية كانت في قلب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي لدعم الجهود لمساعدة الدول في تحديد تنفيذ السياسات التي تبني نُظُم مالية ومصرفية سليمة.

لقد اكتسبت السلامة المالية في النظام المصرفي المعاصر أهمية كبيرة لاسيما بعد الأزمات العديدة التي عصفت بالنُظُم المالية والمصرفية الدولية وتركت آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي للدول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي فيها. ويذكر أنّ الهدف الأساسي للأمان والسلامة في المصارف هو المحافظة على الثقة المحلية والدولية، حماية المودعين، والمحافظة على الاستقرار المالي. ولذلك فإنّ أهم دور للمصرف المركزي في النظام المالي المعاصر، هو ما يتعلق بالمحافظة على نظام مالي ومصرفي سليم؛ ولذلك فهو يُنشئ ويؤسّس نظام صيرفة سليم قائم على الفحص المنُظَّم للمصارف والتأكّد من إتباع الضوابط والتعليمات. ولهذا فإنّ المصرف المركزي يعمل على تنظيم القطاع المالي والمصرفي لضمان سلامته، وبالتالي تحقيق الأمان والسلامة والاستقرار للمصارف لغرض حماية الجمهور وكسب ثقته فيها وتجنّب الفشل المؤسّساتي.

١. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٢.

ثمَّ إنَّ المصرف المركزي يضع قيوداً على الموجودات والنشاطات في المصارف وكيفية عملها، ونوع الموجودات التي يمكن أن تحتفظ بها، وأنَّ الجمهور قبل أن يضع أمواله في أي مصرف يريد أن يتأكَّد بأنَّها في مكان آمن وسليم، وأنَّ المصرف يكون قادراً على مقابلة التزاماته نحو المودعين. وإحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف، هو تقييد المصارف من المشاركة في الأنشطة الخطرة، أو مسك موجودات خطيرة معينة. وبهذا تبرز الأهمية الكبيرة للنظام المالي في الحياة اليومية من خلال ملاحظة وظائفه المختلفة التي يؤديها في الاقتصاد، إذ أنَّه يُؤدي وظائف أساسية هي: وظيفة الادخار، وظيفة الثروة، وظيفة السيولة، وظيفة الائتمان، وظيفة المدفوعات، وظيفة الحماية من المخاطر، ووظيفة السياسة النقدية. ومع أنَّ المؤسسات المالية الوسيطة تتنوع ضمن النظام المالي وتختلف بشكل كبير في أهميتها النسبية قياساً بموجوداتها المالية الكليَّة، إلا أنَّه في معظم النُظم المالية تُعد المصارف هي الأكثر أهميةً من باقي المؤسسات المالية الوسيطة، ولهذا فهي تخضع لضوابط مُحكَّمة من التنظيم لكونها تلعب دوراً جوهرياً في تأثيراتها وآثارها المالية والاقتصادية ضمن النظام المالي في أي بلد. وهناك خمسة أسباب أساسية لتنظيم المصارف هي: ضمان الأمان والسلامة للمصارف والأدوات المالية، تقديم نظام مالي كفاء وتنافسي، تحقيق الاستقرار النقدي، المحافظة على سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني، وحماية الزبائن من تعسُّف مؤسسات منح الائتمان.^١

١. تعريف السلامة المالية:

عرَّف الباحثون مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة، فمنهم من عرَّفها بأنَّها: (عملية تقويم مُركِّزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة). يُلاحظ بأنَّ هذا المفهوم يعكس التركيز الشديد على إدارة المخاطرة في المصارف، حيث يُشير إلى أنَّ هناك أربعة عوامل للإدارة السليمة للمخاطر تتضمن: نوعية شروط الإشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة في المصرف، كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي مخاطر ذات أهمية، نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر، وكفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والنشاطات المُحرَّمة. وعرَّفها البعض بأنَّها: (التقويم المُتخصِّص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية). ويُلاحظ بأنَّ هذا

١. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، المرجع السابق نفسه، ص ٦ - ٨

التعريف يُشير إلى الوظيفة التي تُؤديها الجهات الرقابية والإشرافية لتحقيق هدفها المرتبط باستقرار نظامها المالي. كما عُرِّفت بأنَّها: (وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي). وهذا التعريف يوضح السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمُتمثِّلة بالمؤشرات والمعايير والإجراءات الرقابية لأجل تحقيق هدفها الأساسي. ويُشير البعض إلى هذا المفهوم من منظور الاستقرار المالي بوصفه مُرادف للسلامة المالية والذي يُعرَّف بأنَّه: (الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مقابلة متطلباته ومن ثَمَّ تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة). وهناك من اعتبر السلامة المالية والاستقرار المالي بكونها مفهوماً واسعاً ينبني على خمسة ركائز هي: ظروف اقتصاد كلي مستقرة، تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية، أسواق ومؤسسات مالية سليمة، بنية تحتية قوية وأمينية، وشبكات أمان مالي فاعلة. كما يُعرَّف البعض السلامة والاستقرار المالي بأنَّه: «الحالة التي فيها النظام المالي يُخصِّص موارده بكفاءة بين الأنشطة ويُدير ويُقدِّر المخاطر المالية ويمتص الصدمات». وأنَّ هذا يتطلب: استقرار المؤسسات الرئيسية في النظام المالي مع درجة عالية من الثقة التي تُمكنها من مواصلة التزاماتها التعاقدية بدون التدخُّل أو الدعم الخارجي، واستقرار الأسواق الرئيسية بشكل يُمكن المشاركين من الأداء بشكل يكشف عن ثقة بالأسعار التي تعكس القوى الأساسية التي لا تتقلَّب جوهرياً وبصورة ملحوظة خلال الفترات القصيرة.

٢. أهمية النُظْم المالية السليمة:

تشمل النُظْم المالية للدول، كُلاً من المصارف، سوق الأوراق المالية، صناديق التقاعد، شركات التمويل، شركات التأمين، والمصرف المركزي. كل هذه المؤسسات لها إطار عمل وصيغ لتنفيذ المعاملات المالية، والمساعدة في نقل الإدخارات إلى استثمارات من خلال ممارسة دور الوساطة المالية، لذلك فإنَّ النظام المالي السليم يُعدُّ أساسياً وجوهرياً لدعم النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإنَّ مشاكل النظام المالي يمكن أن تُقلِّل من فاعلية السياسة النقدية للمصرف المركزي، إذ أنَّ هناك تكلفة مادية كبيرة لإنقاذ المؤسسات المالية ذات المشاكل، فضلاً عن آثار هروب رأس المال والركود الاقتصادي جميعها عوامل ذات آثار سلبية، في حال عدم إعطاء السلامة المالية، الأهمية التي تستحقها.

١. انظر: شيناسي، غاري، مرجع سابق، ص ٢.

ولهذا فإنَّ تأسيس وإيجاد نظام مالي أكثر استقراراً، والذي يُمكن من خلاله تجنُّب الأزمات المالية، يُعتبر الهدف المهم للمصارف المركزية في الدول المختلفة. وتسعى المصارف المركزية بصفة عامة إلى صيانة سلامة واستقرار نُظُمها المالية لثلاثة أسباب أساسية هي:

السبب الأول: إنَّ المؤسسات المالية لاسيما المصارف لها أدوار مهمة تؤديها كمؤسسات وسيطة وهي تُمثِّل أدوات انتقال للسياسة النقدية في الاقتصاد، إلا أنَّها تتعرَّض جوهرياً إلى مستويات عالية من المخاطرة في عملياتها، لهذا فهي تُشكِّل عامل عدم استقرار مُحتمل مهم للنظام المالي.

السبب الثاني: كل الأزمات المالية لها آثار فاجِعة في الاقتصاد، أهمها انخفاض النمو الاقتصادي والدخل، وهذه بدورها لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي الكُلِّي برُمته، لو أنَّ سرعة القياس فشلت في تحديد الأزمة بشكل سريع وفاعل.

السبب الثالث: عدم الاستقرار المالي يُولِّد تكاليف مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه أو تعديله. ونتيجة لهذه الأهمية للسلامة المالية، قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بتأسيس معهد الاستقرار المالي ومنتدى الاستقرار المالي في عام ١٩٩٩م، بهدف مساعدة السلطات الرقابية في الدول الأعضاء في تقوية نُظُمها المالية، تعزيز الاستقرار المالي في النُظُم المالية الدولية. كما قدم صندوق النقد والبنك الدوليين برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program-FSAP) في مايو عام ١٩٩٩م، بغرض تقوية النُظُم المالية لدول العالم، وهو برنامج ركَّز جهود هاتين المؤسستين الدوليتين في زيادة فاعلية هذه الجهود في تحسين السلامة المالية للنظام المالي في الدول الأعضاء.

٣. سياسات تحقيق السلامة المالية:

يستوجب تحقيق الاستقرار والسلامة المالية والمحافظة عليهما، تبني سياسة مالية من شقين: الشق الأول: وقائي موجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، ومن أمثلة الحالات التي يكون النظام المالي فيها في ضائقة هي: وجود مشاكل في السيولة، التدهور الذي يعترى نوعية الموجودات نظراً لزيادة القروض الرديئة والمُتعثرة، وزيادة التركُّز الائتماني في قطاعات عُرضة للتقلُّبات. وتوقِّد الإجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف

١. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٢. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، المرجع السابق نفسه، ص ١٢.

والمؤسسات المالية بصورة منتظمة، وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المُبكر (الإذار المُبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي. الشق الثاني: علاجي في طبيعته، ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويرها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بها.

٤. مؤشرات السلامة المالية:

لتفادي الأزمات المالية التي يمكن أن تُصيب النُظم المالية في الدول المختلفة والتي تترك آثاراً سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول، بدأ صندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات سلامة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي لتكون جرس إنذار مُبكر للكشف عن مدى حساسية تعرّض القطاعات المالية للأزمات، وتشمل هذه المؤشرات جوانب عديدة كجودة الموجودات وكفاية رأس المال والربحية والسيولة. كما بدأ الصندوق الاهتمام بموضوع مؤشرات السلامة المالية (Financial Stability Indicators-FSIs) في عام ٢٠٠٠م استجابةً لأزمة السوق المالية في تسعينيات القرن العشرين، بتكثيف نشاطاته في مجال تحليل النُظم المالية وفي مشروع مؤشرات السلامة المالية لإيجاد مؤشرات وقائية كُليّة لتقويم النظم المالية الدولية، الهدف الأساسي منها هو المساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية لمؤشرات السلامة المالية وللحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم، لغرض التمييز بين النظم المالية الصحيحة والمُعْتلة. وقد تراكمت هذه الجهود مع إجراءات تحسين ضبط السوق التي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال المُمتك والمُحدّد من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية والتي تُعزّز نشاط وقوة النظام المالي الدولي.

وفي عام ٢٠٠٦م حدّدت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لائحة إرشادية تتضمن مجموعة مُوحّدة للمؤشرات لغرض تقويم الاستقرار في النُظم المالية الدولية، والتي قدمها الصندوق عام ٢٠٠٦م فيما يُسمى مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness indicators-FSI). إنّ إيجاد مؤشرات السلامة المالية هو جزء من تكثيف الجهود الدولية لتقوية استقرار النظام المالي الدولي، وقد كانت الأزمة المالية في تسعينيات القرن العشرين قد دفعت إلى المقدمة موضوع أهمية استقرار النظام المالي للدول كمتطلب أساسي

١. موقع مصرف قطر المركزي على الانترنت على الرابط: QCB.gov.qa

٢. انظر: الإط م، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٣-١٤.

للازدهار الاقتصادي. ومن خلال مؤشرات السلامة المالية سعى صندوق النقد الدولي إلى التعاون المستمر مع المؤسسات الدولية واستجابته في زيادة الحاجة لإتاحة البيانات دولياً عن سلامة الأنظمة المالية الدولية.

فضلاً عن هذا فإنّ منع الأزمات أو الوقاية منها يمكن أن يتحسن من خلال تقويم منظم للمخاطر معتمداً على تلك المؤشرات، كما أنّ هذه المؤشرات سوف توجد الفرص الواسعة للمراقبة المستمرة لاستقرار النظم المالية، وتحديد أي اتجاهات غير مرغوبة فيها أولاً بأول، كما أنّ صندوق النقد الدولي اعتمد هذه المؤشرات في برنامج تقويم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Programs-FSAPS) لتقويم استقرار النظم المالية في الدول الأعضاء. وهو برنامج تقييم شامل وعميق للقطاع المالي في أي دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يقوم بتحليل درجة صمود القطاع المالي، وجودة الإطار التنظيمي والإشرافي، والقدرة على تقديم حلول في مواجهة الأزمات المالية. وفي ضوء النتائج التي يتوصل إليها هذا البرنامج، يقوم بوضع التوصيات الخاصة بالمؤشرات الاحترازية الجزئية والكليّة، حسب حالة اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء. وتغطي هذه المؤشرات (٣٩) مؤشراً سلامة مالية لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، منها (١٢) مؤشراً وقائي جزئي وهي المجموعة الجوهرية والتي تستمد بياناتها من عملية الإشراف والرقابة وهي تُمثّل مجموعة مؤشرات للقطاع المصرفي السليم والصحيح، ويوضح صندوق النقد الدولي بأنّ هذه المجموعة من المعلومات يجب أن تُجمع من قبل الدول الأعضاء في الصندوق، وأنّ هذه المؤشرات هي الوجه الآخر لنظام CAMELS واسع الانتشار دولياً الذي يغطي الجوانب المتنوّعة الوثيقة الصلة بالمخاطرة كرأس المال، نوعية الموجودات، الإدارة، الأرباح، السيولة، والحساسية للتقلّبات الاقتصادية. وأما المؤشرات الأخرى فهي (٣٧) مؤشراً سلامة مالية وهي مؤشرات إضافية وتُسمى بالمجموعة المُساعدة أو الداعمة وهي مؤشرات وقائية كليّة للمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات غير المالية.^٢

٥. نظام تصنيف CAMELS:

تختبر الجهات الرقابية والإشرافية المصارف من خلال الفحص وتقدم لها التوجيهات الإشرافية التي تتطلب تغييرات في سياسات توظيف الأموال فيها، والهدف من ذلك هو لضمان الأمان والسلامة للنظام المصرفي بتحديد المشاكل قبل تدهور المركز المالي للمصرف إلى النقطة التي يصبح فيها مُعسراً ويتعرّض للفشل. وتُجرى المصارف المركزية بصفتها السلطات الإشرافية تقييماً للمركز المالي لكل

١. Financial Sector Assessment Programs-FSAP, International Monetary Fund – IMF, (11/3/2019) <https://www.imf.org/external/np/fsap/fssa.aspx>

٢. Financial Soundness Indicators Compilation Guide, International Monetary Fund – IMF, 2006, pp. 2- 56.

ولنظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٤ - ١٥

مصرف بهدف تحديد المخاطر التي تواجهه. ويتم هذا التقييم استناداً على نظام مُتدرّج للمصارف، مُكوّن من ستة أصناف للأداء والمعروف بنظام CAMELS. اقتضت أهمية تحقيق الأمان والسلامة المصرفية كهدف مُعاصر للمصارف المركزية، تطبيق هذا النموذج كنظام لتصنيف مستويات أداء المصارف وتحديد درجة المخاطرة فيها.^١

إنّ الغرض من استخدام أسلوب تقييم المخاطر، أو التقييم بنظام CAMELS، هو تحديد الظروف المصرفية الكُلّيّة بطريقة شاملة ومُوحدّة للمصارف، والتي تشكل نقاط ضعف في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية وتُعد مؤشراً خطراً قد يؤدي إلى انهيارها مما تتطلب عناية رقابية خاصة، أو تدخّل المصرف المركزي إذا كان ذلك ضرورياً لمعالجة نقاط الضعف الجديّة. كما يسمح نظام التقييم المُوحّد الذي يطبقه المصرف المركزي بتقييم القوة والسلامة الكُلّيّة للصناعة المالية المصرفية، ويعطى تقييماً للمخاطر النظامية التي تتعرّض إليها المصارف، وذلك لأغراض استخدامها في تحديد أولويات الرقابة المصرفية، والمتطلبات اللازمة للرقابة السليمة للصناعة المصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب هذا النظام إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية، حيث يتم التحقّق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية، التي يتم إجراؤها أثناء جولات التفتيش الميدانية التي يقوم بها المفتشون من المصرف المركزي، حيث يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمّل المخاطر وأسلوب إدارتها.^٢

٦. تعريف نظام تصنيف CAMELS:

إنّ التغيير في البيئة المالية للمؤسسات المصرفية قد أدت إلى تحوُّلات رئيسة في التفكير حول عمليات مراقبة المصارف التي أعطت تركيزاً كبيراً على تقويم السلامة المالية لعمليات إدارة المصرف وأخذت في الاعتبار المخاطرة، وأنّ هذا التحوُّل في التفكير قد انعكس في تركيز جديد على إدارة المخاطرة من خلال اعتماد نموذج مُعاصر وحديث هو CAMELS System ويمكن تعريف نظام CAMELS بأنّه: «وسيلة إشرافية للتحقّق من أنّ المصارف تعمل بشكل جيد وأنّها قد تحتاج إلى إشراف ومراقبة دقيقة وشديدة الحرص». ويمكن تعريفه بأنّه: «نظامٌ لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية». يُلاحظ بأنّ هذا

١. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، المرجع السابق نفسه، ص ٧.

٢. انظر: شاهين، علي، سياسة استخط م التقييم المركب للمصارف التجارية، ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م، ص ١. منشور على الانترنت على الرابط : <https://iadsj.iq/down.php?id=245> (١٠٩ ٣ ٢). وانظر: رحيم، عباس فاضل، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٩.

٣. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٧.

التعريف يسعى إلى تحقيق الموائمة بين أداء المصرف واللوائح التنظيمية التي يصدرها المصرف المركزي. كما عرّف بأنه: «نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس مُوحّد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة». يوضح هذا التعريف الاتجاه الشمولي المُوحّد لتصنيف المصارف لتحديد المصارف ذات المشاكل. وعرّفه صندوق النقد الدولي بأنه: «منتج رقابي يُقيّم مجالات مختلفة من عمليات المصارف التجارية لتحديد السلامة المالية لنشاطاتها». مما تقدم يمكن تعريف نظام CAMELS بأنه: «نظام رقابي مُوحّد فعّال لتقويم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخّل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي».

٧. عناصر نظام CAMELS:

تستخدم السلطات الرقابية ستة عناصر أو مكونات أساسية لتقويم الأمان والسلامة للمصارف معتمدة على درجة لكل من هذه العناصر، وهو نظام تصنيف وتقويم لعدة عناصر حروفها الأولية تُشير إلى كلمة (CAMELS) حيث يُشير كل حرف إلى عامل مختلف، إذ أنّ النجاح أو الفشل للمصارف يعتمد بشكل كبير على مجموعة من العناصر المهمة التي يتمثّل معظمها في نظام (CAMELS). إنّ نظام (CAMELS) يُحدّد الجودة الكليّة لموقف المصرف من خلال عناصره التي تُشير إلى:

C : Capital adequacy : كفاية رأس المال

A : Asset quality : جودة الموجودات

M : Management quality : جودة الإدارة

E : Earning : الأرباح

L : Liquidity : السيولة

S : Sensitivity to market risk : الحساسية إلى مخاطر السوق

١. المرجع السابق نفسه، ص ٧ - ٩.

٢. نفسه، ص ٩.

وتعمل الجهات الرقابية على تقويم المصارف من خلال العناصر أو المكوّنات السابقة، فعنصر أو مُكوّن رأس المال يُشير إلى مقدرة المصرف في المحافظة على رأس المال المتناسب مع طبيعة ومحتوى كل أنواع المخاطر ومقدرته لتحديد، قياس، مراقبة والسيطرة على تلك المخاطر، أي أنّه يُشير إلى قيمة رأس المال التنظيمي الذي تتطلبه المصارف لحمايتها. في حين أنّ عنصر جودة الموجودات يعكس قيمة مخاطرة الائتمان الموجودة والمرتبطة بمحفظة القروض والاستثمارات وكذلك نشاطات بنود خارج الميزانية، كما أنّها تُؤشّر للحجم النسبي لمشاكل وخسائر القروض، شروط الائتمان والتوثيق المعتمد لضمان الائتمان والقروض من قبل المصارف. أما عنصر جودة الإدارة فهو يعكس كفاءة مجلس الإدارة ونظم الإدارة العليا وإجراءاتها لتحديد، قياس، مراقبة ورقابة المخاطر، ومدى وجود واستخدام السياسات والعمليات لإدارة المخاطر ضمن أهداف الإدارة العليا، إذ أنّ جودة الإدارة تُقيّم في ضوء رقابة سياسات المصرف وأدائه، من خلال الملاحظة والتعرّف على سياسات المصرف المتعلقة بالائتمان، الاستثمارات، رأس المال، السيولة، الودائع، والموازنات العامة لتحديد فيما إذا كان المصرف سائراً بشكل جيد، وهو مقياس جوهري للنجاح المؤسسي. كما أنّ عنصر الأرباح لا يعكس فقط كمية واتجاه الأرباح، ولكن كذلك العوامل التي ربما تُؤثّر على احتمالية أو نوعية الأرباح. ويعكس عنصر مُكوّن السيولة كفاية المصادر المالية والمحتملة للمصرف في مواجهة احتياجات السيولة وفي إدارة الأموال. وبالنسبة لعنصر الحساسية لمخاطر السوق فهو يعكس الدرجة التي يمكن أن تُؤثّر فيها التغيّرات في معدلات الفائدة، معدلات التحويل الخارجي، وأسعار أدوات الملكية عكسياً على الأرباح أو على رأس المال الاقتصادي، كما أنّها تأخذ بالاعتبار مقدرة المصرف لتحديد، قياس، مراقبة، والسيطرة على مخاطر السوق، التي ترتبط أساساً بحساسية الدخل وحق الملكية للتغييرات في معدلات الفائدة. تبنّى مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي نظام التصنيف في ١٣/١١/١٩٧٩م، وبعد عدة سنوات أثبت بأنّه أداة إشرافية ورقابية فعّالة لتقويم السلامة للمؤسسات المالية

١. المرجع السابق نفسه، ص ٢٠.

على أساس مُوحَّد، وكان النظام ابتداءً يشمل خمسة عناصر ضمن مصطلح نظام CAMEL، وفي عام ١٩٩٧م تم إضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية لمخاطر السوق، فأصبح يُطلق عليه نظام التصنيف CAMELS.^١

٨. معايير مؤشرات التقييم الرئيسية في إطار نظام (CAMELS):

يستند التقييم وفقاً لهذا النظام على تقييم المخاطر باستخدام ستة معايير فرعية كمؤشرات لتقييم العناصر الرئيسية لنظام CAMELS (والتي تُمثّل المصطلحات الفنية المعروفة لدى صندوق النقد الدولي بمؤشرات المجموعة الجوهرية) وهي: كفاية رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية. وذلك من خلال النتائج التي تُسفر عنها عمليات التفتيش المُنفَّذة في المصارف. وفيما شرح لهذه المعايير بإيجاز:

١.٨. كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

وتشمل نسبة رأس المال إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة، ونسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة، ونسبة صافي مُخصصات القروض المُتعثِّرة إلى رأس المال. تُعتبر ملاءة رأس المال أمراً مهماً، لأنّها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، وأنّه لدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يُؤخذ في الاعتبار أيضاً جودة الأصول والأرباح، فالمصرف ذو الأصول الجيدة مع وجود مُشكِّلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال. وتُعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المُتسارعة في مجالات عمل المصارف تكنولوجياً، كالصيرفة الإلكترونية عامةً وعبر شبكة الإنترنت خاصةً والتي تطلبت تعديلاً في الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر

١. المرجع السابق نفسه، ص ٢١

٢. للمزيد، انظر: شاهين، علي، مرجع سابق، ص ١٧ + ١٦. وانظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٥ - ١٦.

قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة، وبالتالي يجب أن يكون مهياً لتغطيتها. ولهذا تقدمت لجنة بازل خلال عام ١٩٩٩ م ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة إطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي، بالإضافة لإدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي. ولذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات مُحددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال، سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش، وهذه العناصر هي: مستوى جودة رأس المال والوضع المالي، حجم الأصول المُتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة، تطور شبكة العمل والفروع، أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال، الدخول إلى أسواق رأس المال، كفاية المخصصات المُكوّنة لمواجهة خسائر القروض، مدى تركُّز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.^١

٢.٨. نوعية الموجودات (Assets Quality):

تشمل نسبة القروض المُتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، والتوزيع القطاعي للقروض إلى القروض الكلية. وتُعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأنَّ حيَازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال. ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية: حجم وشدة الأصول المُتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المُتخذة لإعادة جدولتها، التركُّزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المُقرض الوحيد أو المُقرضين ذوي العلاقة، حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين، فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة، النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان، مُطالبات مُلاحقة المُقرضين، مستوى

١. انظر: رحيم، عباس فاضل، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

المُخصَّصات المُكوِّنة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المُتعثِّرة، أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات.

٣.٨. نوعية الإدارة (Management):

يُعتبر الأداء الإداري مُكوِّناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، من خلال تفاعل العوامل المُرتبطة بالمهام والمسئوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمُتغيِّرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة. وهناك قضايا يتعيَّن أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة بدراسة عوامل هي: فهم المخاطر المُلائمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة، الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاية رأس المال، والأرباح والسيولة، تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية، ملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، الالتزام بلوائح وأنظمة المصرف المركزي السارية، تغليب المصلحة العامة للمصرف، الالتزام بالقوانين، ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة وهيئة المساهمين، تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع الإحلال الوظيفي، التجاؤب مع توجيهات وتوصيات المصرف المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية، توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعَّال لها وأنَّها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

٤.٨. الأرباح (Earnings):

وتشمل العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، هامش الفائدة لإجمالي الدخل، المصاريف من غير الفائدة لإجمالي الدخل. تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، مع دراسة وتحليل عوامل

١. المرجع السابق نفسه، ص ٣٧ - ٣٨

أهمها: مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة، نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي، حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي، مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية، فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات، كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.^١

٥.٨. السيولة (Liquidity):

تشمل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. مُشكّلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر، وبالتالي تُؤثر على كفاءة قاعدة رأس المال. أما عنصر السيولة فهو غير مُتداخِل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يُعتبر عنصراً مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، ولهذا يجب دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر وهي: حجم ومصادر الأموال السائلة، الأصول سريعة التحويل إلى نقد والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة السيولة عن ٣٠%، مدى تقلب الودائع والطلب على القروض، مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة، مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف وأنظمة المعلومات الإدارية.

٢

٦.٨. الحساسية لمخاطرة السوق (Sensitivity):

تتمثل في صافي الموقف في التحويل الخارجي إلى رأس المال. في ضوء التطورات المالية والمصرفية الهائلة التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عُرضة للأزمات المالية، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار العديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وخاصة في

١. المرجع السابق نفسه، ص ٣٨

٢. نفسه، ص ٣٩

مجال تعامله بالعملة الأجنبية والتي تنشأ عن التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة عند إدارة الأموال والاستثمارات في تلك العملات، حيث تتعرض للعديد من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة.^١

٩. كيفية تطبيق نظام CAMELS:

ويتم تطبيق نظام (CAMELS) على كل مصرف تجاري بمفرده بالاستناد على تقييم مكونات العناصر الأساسية الستة السابقة والمُتضمنة العوامل الإدارية، والمالية، والتشغيلية، في كل مصرف يخضع لمراقبة وإشراف المصرف المركزي. إنَّ تقييم نظام (CAMELS) هو أسلوب قياسي لتقييم فعالية المصارف بالاستناد إلى مؤهلات وموضوعية المفتشين من المصرف المركزي الذين يقومون بالجولات التفتيشية الروتينية، حيث يُقيّمون المخاطر المصرفية بعد إنجاز جميع جولات التفتيش، ثمَّ يقومون بإعداد تقرير التفتيش الخاص بكل مصرف على حدة وفقاً لنموذج مُوحّد لهذا الغرض. ويتطلب نظام التقييم المُوحّد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الستة الأساسية، ويُحدّد لكل عنصر تصنيف رقمي من (١ إلى ٥) حيث يكون التصنيف (١) الأفضل، والتصنيف (٥) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر الأساسية المُكوّنة لها، مع مراعاة أن لا يكون هناك أي تقييم مركب جزئي وأن لا يتم احتساب متوسط تقييمات العناصر لتحديد التقييم المركب.^٢

إنَّ المصارف التي يكون تصنيفها (٤) أو (٥) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فسيكون هناك حاجة إلى إجراء رقابي خاص مع إبلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة التنظيم. أما المصارف

١. انظر: شاهين، علي، مرجع سابق، ص ٦ ١.

٢. المرجع السابق نفسه، ص ٢.

٣. نفسه، ص ٢.

التي يكون تصنيفها (٣) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، التي إذا لم يتم تصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من المصرف المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة، وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة. أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (١ و ٢) فهي سليمة بصورة أساسية في جميع النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن هذه الأخيرة تتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحيّة السلامة المصرفية الأساسية.

١٠. مزايا تصنيف CAMELS:

يُحقّق نظام تصنيف CAMELS العديد من المزايا والتي تتمثّل في الآتي:

١. توفير مدخل شمولي وموحد لتقويم أداء المصارف.
٢. عرض وجهة نظر السلطة النقدية المبنية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية.
٣. تحسين الرقابة المالية مع إشارات عن المركز المالي، تقويم أفضل لنقاط القوة والضعف فيه.
٤. تحليل دقيق للآثار المحتملة التي قد تنجم عن الأزمات المالية.
٥. إعطاء صورة واضحة عن مستوى السلامة المالية والمصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي.
٦. يساعد نظام التصنيف السلطة الرقابية في تحديد المصارف التي تحتاج إلى العناية والاهتمام.

١. المرجع السابق نفسه، ص ٢-٣

٢. انظر: الإلم، صلاح الدين محمد أمين، مرجع سابق، ص ٣

المطلب الثاني: مؤشرات الحيطة الكليّة والجُزئية:

يتناول هذا المطلب مؤشرات الحيطة الجُزئية والكليّة لتقييم سلامة القطاع المالي، بإيجاز كما يلي:

١. مؤشرات الحيطة الكليّة:

يحتل القطاع المالي أهمية كبرى في اقتصادات الدول، حيث تتبلور هذه الأهمية في الدور الكبير الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي من خلال الوساطة المالية لتوفير التمويل للاستثمار. فالوظائف العديدة للقطاع المالي التي تتجسّد، في تجميع المُدخّرات وتقييم أفضل للاستثمار وإدارة المخاطر وتسعيرها، وتخفيض تكلفة التعاملات، وإجراء عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات، والآلية لانتقال آثار السياسة النقدية، كلّها وظائف تعود بالنفع على الاقتصاد كُله ووتيرة نموه. إلاّ أنّه على الرغم من الأهمية التي يحتلها القطاع المالي في النمو الاقتصادي، فإنّ قصور هذا القطاع عن أداء وظائفه قد يكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد. وليس أدلّ على ذلك من الأزمة المالية التي عصفت بالقطاع المالي للدول الكبرى وغيرها، وما نجم عنها من تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي برُمته. فقد أظهرت تداعيات تلك الأزمة الحاجة المُلحة أكثر من أي وقتٍ مضى إلى ضرورة إعطاء موضوع الرقابة والإشراف على النظام المالي الأهمية اللازمة، ذلك من أجل تجنّب الوقوع في مثل هذه الأزمة مستقبلاً أو على الأقلّ التقليل من حدّتها إذا وقعت. ويُشار إلى تعرّض الكثير من الدول المتقدمة والنامية في العقود الماضية إلى أزمات مالية اختلفت في حدّتها ومداها تبعاً للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه الدول، وتكرّر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة. وتكبّدت البلدان التي أصابتها تلك الأزمات خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية وزيادة الديون المُتعثّرة ونقص التمويل^١.

كما أنّ الصناعة المصرفية قد شهدت خلال العقدين الماضيين الكثير من التطورات، التي صاحبها توسّع وتنوّع للخدمات التي تقدمها المصارف مما ترتّب عليه العديد من المخاطر، التي تحتاج إلى رقابة

١. مقتطفات من كلمة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة معهد السياسات الاقتصادية بصدد النقد العربي في افتتاح ورشة (سياسات القطاع المالي) التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وطلسدق النقد لادولي وبنك المغرب في الرباط، فبراير ٢٠١٧م منشورة على موقع صندوق النقد العربي على الرابط:

(10/3/2019)HTTPS://WWW.AMF.ORG.AE/AR/CONTENT

٢. انظر: العميد، علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية - حالة العراق

٢٠٠٣م - ٢٠٠٩م، البنك المركزي العراقي، ص ١. منشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الرابط:

(8/3/2019)https://cbi.iq/static/uploads/up/file-٢٢٣٢٠٤٢٧٩٩٤٧٤.pdf

قوية. بالإضافة إلى أنَّ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م قد أظهرت الكثير من الثغرات في أسلوب الرقابة على المصارف على الرغم من ما شهدته الرقابة من تطورات، مثل الرقابة بالتركيز على المخاطر وتشجيع المصارف على تبني إدارة مخاطر قوية وربط حجم رأس المال المطلوب من المصارف بنوعية وقوة إدارة المخاطر لدى هذه المصارف. إنَّ الرقابة باستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الجزئية التي تُركِّز على سلامة المصارف بشكل فردي غير كافية للمحافظة على سلامة القطاع المصرفي ككل. ولهذا يجب استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية كأسلوب رقابة على المصارف، ذلك لأنَّ المخاطر التي تواجه المصارف مُجمعة تختلف في تبعاتها عن المخاطر التي تواجه المصارف بشكل فردي. وبهذا، فإنَّ الرقابة الاحترازية الكلية أصبحت تلقى اهتماماً كبيراً لكونها تساعد على الحد أو التخفيف من تعرُّض النظام المصرفي لصعوبات، والحدَّ من التكاليف الكبيرة التي قد يتكبَّدها الاقتصاد لإنقاذ المصارف.

ويُشار إلى أنَّ من أبرز الدروس المُستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي تستوجب النظر فيها لتطوير الأسواق المالية الخليجية، هو أنَّه في ظلَّ عولمة القطاع المالي فإنَّ عدم تبني وتطبيق أُطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية مُعقَّدة، سيؤدي حتماً إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبالتالي تعثر القطاع المالي والاقتصادي الكلي برُمته. وأنَّ هذا الوضع يقضي السعي لتقوية الأنظمة الرقابية والإشرافية على مكونات القطاع المالي ودراسة النماذج الرقابية المُتنوعة المُستخدمة في الأسواق العالمية بهدف انتقاء ما يتناسب مع وضع الأسواق المالية في الخليج. فقد برهنت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المُنتظمة من خلال دور سياسة السلامة المالية الكلية، إذ برزت مؤخراً فجوة كبيرة بين سياسات الاقتصاد الكلي وتنظيم المؤسسات المالية الفردية. ويتوقف نجاح

١. مقتطفات من كلمة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة معهد السياسات الاقتصادية بصدِّق النقد العربي، مرجع سابق.
٢. مقتطفات من كلمة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة معهد السياسات الاقتصادية بصدِّق النقد العربي، المرجع السابق نفسه.
٣. انظر: عاكو م، إبراهيم، أسواق الأوراق المالية العربية: انعكاسات وهر من الأزمة المالية العالمية، دراسات اقتصادية، صدِّق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، ٢٠٠٩م، ص ٨ - ١٩. منشورة على الإنترنت على الرابط: (07/03/2019https://www.amf.org.ae/ar/content/)

هذه الدراسة تستند إلى محاضرة قُدمت في دِّق (انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دِّق مجلس التطوُّن الخليجي) في الغرفة التجارية الصناعية في جدة، المملكة العربية السعودية، بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠٩م.

إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المُحتمَّلة وكيفية التعامل مع كُلِّ منها وخبرات مُتخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار.

في ضوء هذه المستجدات، تبيّن ضرورة إجراء إصلاحات فيما يتعلق بمعيار رأس المال والسيولة بحيث يكون رأس المال أكثر تحديداً وشفافية، وأن يكون قادراً على استيعاب أي خسائر فور حدوثها من خلال إلزامية تكوين احتياطات لحماية رأس المال خلال الأزمات، وتخصيص رأسمال إضافي مقابل العمليات التجارية وتكوين مُخصّصات لأخطار متوقعة أثناء الفورة الاقتصادية وفترات الانتعاش. وهذا ما هدفت إليه بازل لحماية المصارف في مواجهة الأزمات المالية في المستقبل. ومن أهم الدروس المستفادة من الأزمة هو بروز الحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى لضرورة إعادة النظر في أساليب الرقابة على القطاع المصرفي، باستخدام أدوات وأساليب جديدة من شأنها المحافظة على سلامة ومثانة هذا القطاع سبيلاً لتحقيق الاستقرار المالي.

في ضوء ما سبق، جاء اهتمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، باعتبارها مؤسسات مالية دولية، لإيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية بالأزمات قبل وقوعها، حيث استحدث البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي آلية (تقييم مدى سلامة القطاع المالي: Financial Sector Assessment Program-FSAP)، بهدف التأكد من قدرة النظم المالية للدول الأعضاء على مواجهة الأزمات، وذلك بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي من خلال مجموعتين من المؤشرات هما: الأول مجموعة مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل عجز الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات ميزان المدفوعات، والثانية مجموعة مؤشرات القطاع المالي والمصرفي باستخدام مؤشرات (CAMELS) المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة وسلامة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية للمخاطر. وفي إطار هذا التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية القطاع المالي والمصرفي بالدول المعنية. واعتمد الصندوق مجموعتين من المؤشرات التي تهتم برصد الأوضاع المالية والاقتصادية ذات الصلة، ومن ثمّ استنباط احتمالات تعرّض الدول لأي اختلالات داخلية أو خارجية. اشتملت المجموعة الأولى على مؤشرات الاحتراز الكلي (Macro

١. انظر: العميد، علي عبد الرضا حمودي، مرجع سابق، ص ٢-٣

٢. مقتطفات من كلمة المدير العام رئيس مجلس الإدارة معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، مرجع سابق.

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٨

للأزمات المالية والاقتصادية. بينما اشتملت المجموعة الثانية، مؤشرات السلامة المالية (Prudential Indicators-MPIs Financial Soundness Indicators)، على مؤشرات تُؤكِّد على قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات المالية والاستمرار في توجيه الموارد المالية للفرص الاستثمارية المُمكنة في الاقتصاد الحقيقي بكفاءة أثناء الأزمات. وتكتسب مؤشرات الاحتراز الكُلِّي أهمية خاصة على الصعيد الدولي، حيث تهتم العديد من المنظمات والبنوك المركزية حول العالم بمتابعة هذه المجموعة من المؤشرات للوقوف على مدى سلامة أنظمتها المالية. وتتضمن هذه المؤشرات مجموعة من المؤشرات الفرعية التي يتم مراقبتها بشكل مستمر للتأكد من سلامة النظام المالي ومن عدم تعرُّضه لأيّة انكشافات داخلية أو خارجية، قد تؤدي إلى حدوث أزمات مالية أو اقتصادية. وتتضمن هذه المؤشرات العديد من القياسات الكمية والكيفية لتوصيف وضع القطاع المالي وكافة المتغيرات التي من شأنها التأثير عليه.

١.١.١ مجموعة المؤشرات الفرعية لقياس الاستقرار المالي:

تتمثّل مجموعة المؤشرات الفرعية المتعلقة بقياس الاستقرار المالي فيما يلي:

١. المؤشرات الاحترازية الجزئية، والتي تهتم بتحليل وضع المؤسسات المالية داخل الدولة، والذي يستدل من خلاله على قدرة المصارف على مواجهة الصدمات التي قد تُؤثّر على ميزانياتها مثل مخاطر التقلبات في أسعار الصرف والفائدة ومخاطر الائتمان، ومؤشر جودة الأصول، حيث تلعب الأصول دوراً بارزاً في بناء احتمالات الانكشاف للمؤسسات المالية وخاصة المصارف.

٢. مؤشرات المخاطر المرتبطة بالسوق، وتتضمن مؤشرات أسعار الأوراق المالية الصادرة عن

المؤسسات المالية ومؤشرات العوائد، ومؤشرات التصنيف الائتماني الصادرة عن مؤسسات التقييم

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٣٠. ولنظر باللغة الإنجليزية:

IMF, Integrating Stability Assessments Under the Financial Sector Assessment Program Into Article IV Surveillance, prepared by the Monetary and Capital Markets, Legal, and Strategy, Policy, and Review Departments, August 27, 2010 .

٢. طلفاح، أحمد، المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، برنامج التدريب عن بُعد حول: تحليل

مؤشرات الجدارة الائتمانية والأداء الاقتصادي، أبريل ٢٠٠٥م منشور على الانترنت وتتاح على الرابط: [http://www.arab-](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-6.pdf)

٣٠ ص ٣٠، مرجع سابق، أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٣٠

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٣٠-٣٣

الائتماني مثل ستارد أن بوزر وموديز وفيتش والتي ينظر إليها كمؤشرات مُكمّلة فقط للمؤشرات السابقة وليست بديلة لها.

٣. المؤشرات الاقتصادية الكُليّة ذات الصلة بأداء القطاع المالي، تُشير إلى الأوضاع الاقتصادية الكُليّة داخل الدولة، والتي تنعكس تطوراتها مباشرةً أو غير مباشرة على أداء النظام المالي وتتضمن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، التطورات النقدية والمصرفية، والتغيرات في أدوات السياسة النقدية كأسعار الفائدة، بالإضافة إلى موقف المعاملات الخارجية مُمثلاً في تطورات ميزان المدفوعات. فبالنسبة لعلاقة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأداء القطاع المالي، فتتضح من خلال التأثير المباشر لنمو الناتج على حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي على قدرة المُقترَضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف.

٤. المؤشرات الهيكلية، وترتبط هذه المؤشرات بالجوانب الهيكلية مثل توزيع الائتمان من ناحية الكمية والآجال، والأهمية النسبية للمؤسسات المالية وهيكل النسبية للائتمان الموجه للقطاع العام، وغيرها من الجوانب الهيكلية الأخرى المؤثّرة على أداء القطاع.

٥. المؤشرات الوصفية، المتعلقة بالإطار التشريعي والرقابي والتنظيمي الخاضع له النظام المالي، وكفاءة قنوات تدفق المعلومات، وغيرها من المؤشرات الكيفية الأخرى المؤثّرة على أداء القطاع المالي.

٦. المؤشرات المتعلقة بالسلامة المالية، وهي تختص بمتابعة أداء المؤسسات المالية، المصرفية وغير المصرفية. فبالنسبة للمؤشرات التي تتعلق بالمؤسسات المصرفية، يأتي في مقدمتها نسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر، ودخل العمليات المصرفية إلى إجمالي الدخل، ونسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض، ونسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع، وغيرها من المؤشرات. أما بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية المرتبطة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، فمن أهمها نسبة أصول هذه المؤسسات إلى إجمالي أصول النظام المالي، وكذلك نسبة أصولها للناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب مجموعة أخرى من المؤشرات كنسبة الدين إلى حقوق المساهمين والعائد على حقوق المساهمين.

٢.١. تعريف مؤشرات الحيطة الكلية:

مؤشرات الحيطة الكلية أو المؤشرات الاحترازية الكلية هي: مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر (Early Warning System (EWS في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر.

٣.١. أهمية مؤشرات الحيطة الكلية:

الهدف الرئيس من هذه المؤشرات هو التعرف على العلامات المبكرة التي تساعد على منع حدوث الأزمات المالية والتنبؤ بها قبل وقوعها، لكي يستطيع صانعي السياسة التعامل معها بشكل سليم وبسرعة. ويشار إلى أن أهمية مؤشرات الحيطة الكلية تكمن في كونها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمُتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مالية قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، حيث أنها تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية، وأنها تساعد على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق وغيرهم، وأنها تمثل مقاييس تمكن من مقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر الدول، وأنها تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تُسهل المقارنة محلياً وعالمياً، وأنها تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.^٢ كما تُساعد نظم الإنذار المبكر عموماً في: التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية من خلال إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص، التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل، المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص، وتوجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المُشرفين على المصارف. وحيث أن هناك مخاطر^٣ عديدة في أنشطة المصارف والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر

١. انظر: طلفاح، أحمد، مرجع سابق، ص ٢.

٢. انظر: طلفاح، أحمد، المرجع السابق نفسه، ص ٣-٤. وانظر أيضاً: العميد، علي عبد الرضا حمودي، مرجع سابق، ص ١.

٣. انظر: الطوخي، عبد النبي إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخطام المؤشرات المالية القاندة، كلية التجارة، جامعة

أسيوط، ص ٦. (<https://www.kantakji.com/management/>) ٢٠١٩ ٣ ٤

التشغيل أو مخاطر الأعمال والاكتشاف، فإنَّ مهمة نُظْم الإنذار المُبَكِّر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر في وقت مُبَكِّر قبل وقوعها، مما يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المُترتِّبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنُّب تلك المخاطر، علاوةً على تجنُّب تكرارها في المستقبل.^١

١.٤. ما هي المؤشرات^٢:

تشتمل المؤشرات على نوعين رئيسيين: أولهما مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كُلاً على حدٍ، وثانيهما مؤشرات مُتغيِّرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي. يعرض الجدول رقم: (١/٢/٤) التالي كلاً من مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة، ومؤشرات مُتغيِّرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي.

جدول (١/٢/٤): مؤشرات الحيطة الكليَّة المُرتبطة بسلامة النظام المالي

مؤشرات الاقتصاد الكلي	مؤشرات الحيطة الجزئية التجميعية
١. النمو الاقتصادي: - مجموع معدلات النمو. - تدهور القطاعات.	١. كفاية رأس المال: - نسب رأس المال التجميعية المُعدَّلة بالمخاطر. - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
٢. ميلن المدفوعات: - عجز الحساب الجاري. - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق) - معدل التبادل التجاري. - تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال.	٢. جودة الأصول.
٣. التضخم: - م استقرار التضخم.	٣. مؤشرات المؤسسة المُقرضة: - تركيز الائتنن القطاعي. - الإقراض المُقيم بالعملة الأجنبية. - الوقض غير العاملة. - الوقض للمؤسسات العامة الخاسرة. - مخاطر الأصول. - الاقتراض المرتبط. - مؤشرات الرفع المالي.

١. انظر: الطوخي، عبد النبي إسماعيل، المرجع السابق والصفحة.

٢. انظر: طلفاح، أحمد، مرجع سابق، ص ٧

مؤشرات الحبيطة الجزئية التجميعية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
<p>٤. مؤشرات المؤسسة المُقترضة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الدين إلى حقوق الملكية. - ربحية الشركات. - مؤشرات أخرى لظرف الشركات. - مديونية القطاع العائلي. 	<p>٤. أسعار الفائدة والصراف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التغلب في أسعار الفائدة والصراف. - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - قابلية سعر الصراف للاستمرار. - ضمانات سعر الصراف.
<p>٥. سلامة الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدلات الإنفاق. - نسبة الإيرادات لكل موظف. - التوسع في عدد المؤسسات المالية. 	<p>٥. ازدهار الإقراض وسعر الأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوبات ازدهار الإقراض. - نوبات ازدهار أسعار الأصول.
<p>٦. الإيرادات والربحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العائد على الأصول. - العائد على حقوق الملكية. - معدلات الدخل والإنفاق. - المؤشرات الهيكلية 	<p>٦. إطار العي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العلاقة المُتبادلة بين الأسواق المالية. - الآثار الجانبية للتجارة.
<p>٧. السيولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية. - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. - نسبة القروض إلى الودائع. - هيكل استحقاق الأصول والخصوم. - تدابير سيولة السوق الثانوية. 	<p>٧. عوامل أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض والاستثمار الموجه. - لجوء الحكومة للنظام المصرفي. - التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
<p>٨. الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخاطر سعر الفائدة. - مخاطر سعر الصراف الأجنبي. - مخاطر أسعار الأسهم. - مخاطر أسعار السلع 	
<p>٩. مؤشرات خاصة بالسوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسعار السوق للأوراق المالية. - مؤشرات على العوائد المُفرطة. - تصنيف الائتلاف. - هوامش العائد السيادي. 	

المصدر: Omen Evans and others, Macro Prudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April 2000, P 4.

٢. مؤشرات الحيطة الجريئة:

تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتُعرف بإطار CAMELS وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والإيرادات، التمويل والسيولة، سلامة الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق، بجانب مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل في هذا الإطار.

١.٢. مؤشرات كفاية رأس المال:

تُحدّد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تُصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية مثل المتاجرة في المشتقات ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

١.١.٢. نسب رأس المال التجميعية المعدّلة بالمخاطر:

وهذا المؤشر يُقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدّلة بالمخاطر. إنّ انخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرّض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر. بالإضافة إلى هذا المؤشر، يمكن النظر إلى جودة رأس المال، خصوصاً أنّ مكونات رأس مال المصرف تختلف باختلاف البلدان، كما أنّ مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسّعة المعروفة بالترقية الأولى لرأس المال (Tier 1 Capital) والترقية الثانية لرأس المال (Tier 2 Capital) والترقية الثالثة (Tier 3 Capital).

٢.١.٢. التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:

وتستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة. ومثل أن تُحتسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من

١. انظر: طلفاح، أحمد، المرجع السابق نفسه، ص ٧-٨

المؤسسات، كأكبر ثلاثة مصارف، أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للمصارف المملوكة للقطاع العام، أو النظر لمعدلات كفاية رأس المال لبعض المصارف التي لا تُحَقِّق المقاييس الدولية أو المحلية.

٢.٢. مؤشرات جودة الأصول:

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول. كما أنّ مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها. ولهذا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والاتجار بالمشتقات. إنّ تقييم جودة الأصول عادةً ما يُنظر إليه من جهتين مختلفتين: المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة والمؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة، كما يلي بإيجاز:

١.٢.٢. مؤشرات المؤسسة المقرضة:

التركيز الائتماني القطاعي: التركز لمُجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع. وكثير من الأزمات المصرفية حدثت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات إلى القطاع المصرفي لتركز القروض في هذه القطاعات، كما حدث في أزمة شرق آسيا حيث تركزت معظم القروض في قطاع العقارات. إنّ تركّز القروض خطير ويؤدي إلى انكشاف القطاع المصرفي والأزمات في القطاعات الاقتصادية. نفس الشيء ينطبق على تركّز الائتمان في القطاع التصديري.

الاقتراض بالعملة الأجنبية: كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسّع فيها المصارف بالإقراض بالعملة الأجنبية، لشركات محلية تفتقر إلى مصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعلها عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان للجهات المصرفية المقرضة.

القروض غير العاملة: إنّ زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يُشير إلى ضعف محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المالية، وهذا يُؤثر على وضع التدفّقات النقدية وصافي الدخل وحتى درجة الإعسار في المؤسسة. وعادةً، تُحتسب نسبة القروض غير العاملة بالتوازي مع نسبة الاحتياطيات النقدية لهذه القروض. إنّ ارتفاع نسبة القروض غير العاملة بشكل عام يُظهر مشكلة سابقة بالنسبة لمحفظة الإقراض. كما أنّ من المفيد احتساب نسب الاسترجاع (نسبة المُسترد من القروض في شكل نقد إلى إجمالي القروض غير العاملة)؛ لأنّ هذه النسب تعيد في معرفة قدرة المؤسسة على متابعة قروضها.

القروض للمؤسسات العامة الخاسرة: إنّ القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمالية وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصاً أنّ بعض البلدان لا تُصنّف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تُدفع بالكامل أو تأخر دفعها.

مخاطر الأصول: وتمثل نسبة الأصول المُرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. إنّ انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار، حيث أنّ ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية مثلاً يدل على سياسة استثمارية مُتحفّظة، أو قد يدل على أنّ هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقررات بازل)، حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مُخاطر يُعادل صفر وفقاً لتصنيفات بازل.

الاقتراض المُرتبط: ويعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المُقرّضين) أو لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها. إنّ ارتفاع نسبة القروض المُرتبطة إلى إجمالي القروض يعكس نوع من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المُقرّضين، وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المُقرّضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية. وتكثُر خطورة الإقراض لمؤسسات مالية أو غير مالية مرتبطة بالمؤسسة المالية المُقرّضة، في أنّه تتم الموافقة عليه غالباً دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المُقرّضة لكونها تتبع للمجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المُقرّضة.

مؤشرات الرفع المالي: وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أنَّ معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط). إنَّ ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول (الديون) بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

٢.٢.٢. مؤشرات المؤسسة المُقترضة:

إنَّ جودة القروض في محفظة الإقراض في المؤسسة المُقترضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المُقترضة، خاصةً تلك غير المصرفية. لهذا، فإنَّ أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالاعتبار قدرة المُقترض على سداد القروض، وهذا يعتمد على ربحية المؤسسة المُقترضة والتدفقات المالية لديها.

نسبة الدين إلى حقوق الملكية: كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقتها حالات اقتراض مُفرط من قبل المؤسسات غير المالية، وبالتالي يصبح من الضروري متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية. فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن يُنظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المُقترضة. ويجب النظر إلى توزيع مديونية الشركات، ومدى تركّزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير، وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات، مما يُعرِّض المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات.

ربحية قطاع الشركات: إنَّ الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يُستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية: وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد، والتي تُمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد. ويمكن استخدام مؤشرات مُركبة كمؤشر Altman's Z-Score والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية بالنسبة للشركات التي تتضمن جودة الأصول، وأداء العوائد والسيولة. وهذا المؤشر يطبق عادةً على مستوى الشركة للتمييز بين الشركات الجيدة وغير الجيدة. وهناك مؤشرات عديدة يمكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي، مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات للحماية من الدائنين.

مديونية القطاع العائلي: وهذه المعلومات تُفيد بالنسبة للمديونية الموجهة إلى القطاع العائلي وخصوصاً في البلدان التي تُشكّل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مُجمل القروض مثل دول الخليج العربي.

٣.٢. مؤشرات سلامة الإدارة:

تُعتبر سلامة الإدارة مهمة جداً في أداء المؤسسات المالية، إلا أنّ معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية. ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات. غير أنّ هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها، وهي يلي بإيجاز:

معدلات الإنفاق: يعكس ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات، أنّ المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.

نسبة الإيرادات لكل موظف: إنّ انخفاض نسبة الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية، والذي قد يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المُفرّطة في عدد الموظفين. التوسّع في أعداد المؤسسات المالية: إنّ التوسّع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أنّ بعض حالات الزيادة السريعة في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعاً من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

٤.٢. مؤشرات الإيرادات والربحية:

إنّ انخفاض هذه النسب قد يعطي إشارة لوجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أنّ الارتفاع العالي (غير الطبيعي) في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك بعض النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول. ويمكن أن تُحسب بتعريفات مختلفة مثل الأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها.

١. انظر: طلفاح، أحمد، المرجع السابق نفسه، ص ٦ - ٢٨.

٢. المرجع السابق نفسه، ص ٩ - ٣٣.

العائد على حقوق الملكية: هذه النسبة المُقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال تعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية. وعموماً فإنَّ ارتفاع هذه النسبة قد تُفسَّر من خلال ارتفاع الأرباح أو انخفاض رأس المال. أما انخفاض النسبة فيمكن أن يُفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال. يمكن احتساب هذه النسبة، حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة: رأس المال الشريحة الأولى، والشريحة الثانية، ويمكن احتساب نسب رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس. وكذا يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح. معدلات الدخل والإنفاق: مثل هذه النسب يمكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إنَّ هذه النسب مفيدة جداً في أنَّها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تُدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المتاجرة، وحتى يمكن تحديد أيِّ من عمليات المتاجرة التي تُدر الأرباح (تجارة الأسهم، والسندات، أسعار الصرف، وغيرها). في حين أنَّ نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تأكل هذه الأرباح. فنسب النفقات يمكن أن تُحتسب وفقاً لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو الرواتب والأجور أو مدفوعات الفوائد أو غيرها. المؤشرات الهيكلية: هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الاعتماد عليها، وهذه تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية ومنها درجة اتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبة عملاء المؤسسة المصرفية مُحدَّدة، فهذا قد يدل على ضيق القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعاً أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية. وهذا له تأثيره على جملة تكاليف المؤسسات المالية وربحيتها.

٥.٢. مؤشرات السيولة:^١

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي في المؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. فمؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول والخصوم، وليس فقط الأصول. في جانب الخصوم، يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما

١. المرجع السابق نفسه، ص ٤٦ - ٣٤

بين المصارف والتمويل من المصرف المركزي. كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ في الحسبان عدم التناطبق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي. ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي للمصارف التجارية: ارتفاع هذه النسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المصارف يعكس مشكلات حادة في السيولة فيها، بمعنى أنها قد تكون في حالة إعسار مالي.

التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف: التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين المصارف تدل على أن هناك مؤسسات مالية خطيرة، كما أن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها المصارف فيما بينها، تدل على وجود مؤسسات ذات مخاطرة كبيرة. فالتفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين المصارف، أو عدم رغبة بعضها في إقراض مصارف أخرى يدل على وجود مخاطر عالية فيها، مما يكشف عن وجود مشاكل في بعض المصارف في القطاع المصرفي.

نسبة الودائع إلي المجاميع النقدية: إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع قد يعكس ضعفاً في الثقة في المصارف، أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى هذه المصارف. كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلة وتقدم خدمات مالية مختلفة. أو أنها تتصرف تماماً كالمصارف وتقدم نفس الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة.

نسب القروض إلى الودائع: تُحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين المصارف، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض. إن ارتفاع هذه النسب يُظهر أن هناك ضغوطاً على الجهاز المصرفي، كما أنه يُظهر أن هذا الجهاز يُعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.

هيكل استحقاق الأصول والخصوم: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التناطبق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. هذه النسبة تكشف عن مدى عدم التناطبق في آجال الاستحقاق، كما أنها تُبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يُبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.

سيولة السوق الثانوية: يجب أن يُنظر إلى مؤشرات السيولة بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة، مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية: وهذه تتعلق بالدرجة الأولى بمحافظ المتاجرة، بالنسبة للمصارف، حيث أنّ هذه المحافظ تحتوي على أعداد كبيرة من الأدوات المالية من الأسهم، والسندات الحكومية والأجنبية، والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، مثل الخيارات والمستقبليات، والتي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع. وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع، وكُلٌّ منها لها مقياس مختلف. إلا أنّ هناك مقياس إحصائي مُوحَّد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس قيم تحت المخاطر (Value at Risk) ويرمز له بـ (VAR) والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة. وعادةً ما يُصاحب هذا المقياس مقياس آخر لقياس الضغط (Stress Testing) الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تُصاب بها محافظ المتاجرة في المصارف تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالة الانهيارات. وبشكل عام فإنّ لكلٍ من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة.

مخاطر أسعار الفائدة: وهذه تتعلق مباشرةً بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المُكْتَنَبَة على أسعار الفائدة وسندات الشركات. وتُحتسب هذه المخاطر وفقاً لمفهوم (الأمْد) الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة. كما يمكن توسيع مفهوم (الأمْد) ليأخذ بعين الاعتبار مفهوم التحدُّب الذي يأخذ في الاعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.

مخاطر الصرف الأجنبي: وهذه تتعلق مباشرةً بأذونات وسندات الخزينة للحكومات الأجنبية وبعض المشتقات المالية المُكْتَنَبَة عليها. ولحساب هذه المخاطر يمكن استخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.

مخاطر أسعار الأسهم: مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها بنموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو (نظرية المضاربة في تسعير الأصول) والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة. عنصر المخاطرة في النموذج هو (بيتا Beta) الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط.

إنَّ معظم المخاطر السابقة تظهر أيضاً في المشتقات المالية، حيث أنَّ عنصر المخاطرة السوقي في المشتقات المالية هو ذات عنصر المخاطرة للأصل القائم، الذي تعتمد عليه هذه المشتقات. إلا أنَّ شكل العلاقة بين عقود المشتقات المالية والأصل القائم يُحدّد كيفية تقدير المخاطر السوقية لهذه العقود. بالنسبة للمستقبليات العلاقة خطية وبالتالي يمكن حساب هذه المخاطر مباشرة. أما (للخيارات)، فإنَّ العلاقة غير خطية ويمكن حساب المخاطر لها من خلال ما يُصطلح على تسميته باليونانية (دلتا)، و(جاما)، و(ثيتا)، و(فيجا) و(روه). وكُلٌّ من هذه الأحرف تقيس العلاقة بين تغيُّر أسعار (الخيارات) بالنسبة لمعاملات مختلفة. فمثلاً: دلتا: تقيس أثر تغيُّر أسعار الأسهم على أسعار عقود الخيارات. وجاما: هي المشتقة الثانية بالنسبة لتغيُّر أسعار عقود الخيارات بالنسبة لأسعار الأسهم (تقيس التحدُّب). وثيتا: تقيس التغيُّر في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغيُّر الأجل. وفيجا: تقيس تغيُّر أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغيُّر نذبذة أسعار الأسهم. وروه: تقيس تغيُّر أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغيُّر سعر الفائدة. وأما عقود المقايضة على أسعار الفائدة والعملات، فإنَّها تحتاج لنماذج الإفلاس والتحسُّن لحساب المشتقات على المخاطر الائتمانية.

١

٦.٢. المؤشرات الخاصة بالسوق:

بالرغم من أنَّ هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيطة الجزئية الستة الداخلة ضمن إطار CAMELS إلاَّ أنَّها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية. وهي بإيجاز كما يلي:

الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية: انخفاض الأسعار السوقية بالنسبة للأدوات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية مقارنةً بمتوسط أسعار الأسهم في السوق يعطي انطباعاً سلبياً على وضع المؤسسات المالية. كذلك يمكن النظر إلى مؤشرات هوامش العوائد بالنسبة للأدوات المالية المُصدَّرة من قبل المؤسسات المالية ومقارنته بالفوائد على الأدوات الصادرة من قبل المؤسسات والشركات الكبيرة (تحديداً على السندات) لمعرفة جودة هذه الأدوات المالية وبالتالي وضع المؤسسات المالية.

العوائد المُفرَّطة: إذا كان العائد الذي تُوفِّره مؤسسة ما أو مجموعة مؤسسات يفوق العائد الذي تُوفِّره المؤسسات المشابهة بشكل مُلْفِت، فإنَّ ذلك يعكس وضع يحتاج إلى التحليل لمعرفة سبب هذه الفروقات في العائد. حيث أنَّ المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بشكل عاجل تُوفِّر عوائد مرتفعة في العادة.

١. المرجع السابق نفسه، ص ٥٠ - ٥٤

التصنيف الائتماني: بشكل عام التصنيف الائتماني المُنخَض للمؤسسات المالية المحلية من قِبل وكالات التصنيف العالمية المعروفة مثل: (P&S) و (Moody's) يعكس وضع مالي مهزوز على المستوى الدولي. كما أنَّ التصنيف الائتماني للشركات يُفيد في إعطاء صورة عن درجة الائتمان بالنسبة للمُقترضين من الجهاز المصرفي. وفي كل الأحوال فإنَّ مثل هذا التصنيف يعطي فكرة عامة، إلا أنَّ صندوق النقد الدولي ينظر إلى قدرة المؤسسات المالية بعينها دون النظر إلى إمكانية الحكومة في دعمها. هامش العائد السيادي: هذا العائد يُمثِّل الفرق بين العائد على السندات التي تصدرها المؤسسات المالية والعائد على سندات الخزينة الأمريكية. وهذا الهامش يغطي نوعين من المخاطر، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. بمعنى أنَّه كلما زاد هذا العائد، كلما أدى إلى زيادة هذين النوعين من المخاطرة.

المطلب الثالث: اختبارات الضغط في المصارف:

يتناول هذا المطلب اختبارات الضغط بتعريفها، وبيان المبادئ التي تحكمها، وعرض منهجيات إجرائها في المصارف، وشرح اختبارات الضغط في المصارف الإسلامية، ومنهجيتها بإيجاز كما يلي:

١. تعريف اختبارات الضغط:

اختبارات القدرة على تحمُّل الضغوط هو: (تقيِّم قدرة المصارف بمحاكاة أداؤها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدَّة). يُجري الاقتصاديون اختبارات للقدرة على تحمُّل الضغوط للمصارف، وتكون الغاية منها تحديد المصارف التي تُعاني من مشكلات وإصلاحها، والحدّ من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. ففوق أزمة مصرفية، بسبب إفسار عدة مصارف أو انعدام قدرتها على سداد المدفوعات دون تأخير، يؤدي إلى إرباك الاقتصاد بالحدّ من إمكانية النفاذ إلى القروض طويلة الأجل أو السيولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويؤثِّر ذلك بدوره على النمو وتوظيف العمالة، وعلى سبل عيش الأشخاص في نهاية الأمر.^١ وللحدّ من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تُربِك الاقتصاد، يتعيَّن تحديد مواطن الضعف لدى المصارف في وقت لا يزال يكون فيه مُتسع لتصحيحها. ولكن، ربما لا تكون مواطن

١. راجع: هو وكوآ ورا ولبليانا شوماخر، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، ص ٣٨٨، يونيو ٢٠١٣، ق النقد لا ولي، منشور على موقع المجلة على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2013/06/pdf/oura.pdf (٢٠١٩/٣/٥)

الضعف الكامنة في المؤسسات المالية بادية بمجرد النظر إلى أدائها السابق عندما يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مُشكلات ضاغطة. ولتقييم سلامة المصارف تقيماً سليماً، يتم إخضاعها لاختبارات للقدرة على تحمل الضغوط، حيث تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كئيبة ومالية بالغة الشدة، مثل وقوع ركود حادّ أو جفاف أسواق التمويل.^١ وفي تعريف آخر، يُقصد بمفهوم اختبارات الضغط: (استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية). وبناءً على هذا التعريف،^٢ فإنّه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظراً لأنّه في حالة التغيرات والصدمات المفاجئة في الأسواق، فإنّ المصارف قد تتعرّض لخسائر كبيرة نتيجة للحالات التالية: استجابة السوق بصورة مختلفة عن استجابته في حالة الظروف العادية، ظهور مخاطر تركّزات جديدة من خلال ترابط غير متوقع في الأسواق المختلفة، تحركات سريعة في الأسعار وشح في السيولة داخل السوق، ضغط مفاجئ في الأوضاع الاقتصادية في البلدان والأقاليم المتأثّرة بالأزمات، والصعوبات التي عادةً ما تواجهها المصارف في تغطية مراكزها خلال الأزمات. ولهذا تُعتبر اختبارات الضغط جزءاً من ضوابط رقابة المخاطر العامة، وبالتالي يتعيّن على المصارف تضمين هذه الاختبارات عند استخدام نماذج قياس مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان، مخاطر الانكشاف الكبيرة والتركّزات، مخاطر السيولة والمخاطر بصفة عامة.^٣ ووفقاً لما نصت عليه لجنة بازل للإشراف المصرفي في مبادئها حول اختبارات الضغط السليمة والإشراف عليها، وعلى ما نشرته لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية في

١. راجع: هو وكوأ ورا ولبليانا شوماخر، المرجع السابق، ص ٣٨.

٢. انظر: اختبارات الضغط، إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دة الكويت، ع ٥، ديسمبر ٢٠١٠ م، ص ٢. منشورة على موقع معهد الدراسات المصرفية دة الكويت على الرابط:

http://www.kibs.edu.kw/upload/Stress_374.pdf (15/3/2019)

٣. انظر: اختبارات الضغط، إضاءات، المرجع السابق نفسه، ص ٢.

أغسطس ٢٠١٠م عن توجيهاتها على اختبارات الضغط، فإنَّ اختبارات الضغط هي: (أداة رئيسة لإدارة المخاطر، وهي التي تُنبئ الإدارة العليا بالنتائج غير المتوقعة ذات الصلة بمجموعة من المخاطر، تُؤفّر مؤشراً على مقدار رأس المال المُتاح لاستيعاب الخسائر إذا حدثت صدمات كبيرة).

٢. الأغراض الأساسية لاختبارات الضغط:

ومع أنَّ اختبارات الضغط في حد ذاتها لا تُعالج جميع جوانب الضعف لإدارة المخاطر، ولكن كجزء من منهجها الشامل، فإنَّ لاختبارات الضغط دوراً ريادياً في تعزيز واستقرار المصارف والنظام المالي ككل. علاوةً على ذلك، فإنَّها تؤدي دوراً مهماً في جوانب إدارة المخاطر التالية:

١. توفير المعرفة الضرورية لتقدير مخاطر الانكشاف المُحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين المصارف من التحوُّط جيداً لها بتطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة، لتخفيف تلك المخاطر، خاصةً إعادة هيكلة مراكزها المالية وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع.

٢. توفير تقييمات لنظرة مستقبلية للمخاطر.

٣. التغلُّب على قلة النماذج والبيانات التاريخية، والتركيز على الأحداث قليلة التكرار ذات التأثير.

٤. توفير إجراءات التخطيط لرأس المال بما في ذلك إجراءات التخطيط الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وإجراءات التخطيط للسيولة.

٥. إيجاد أساليب لتخفيف المخاطر أو خطط الطوارئ عبر مجموعة من الأوضاع الصعبة.

٦. تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كُليٍّ من مدى كفاية رأس المال والربحية.

٧. تدعيم وتعزيز المقاييس الإحصائية التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.

١. انظر: المعيار ٣، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تُقدِّم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مارس ٢٠١٢م، ص ١.

٢. انظر: المعيار ٣، المرجع السابق نفسه، ص ١-٢. وانظر أيضاً: اختبارات الضغط، مرجع سابق، ص ٢.

٨. الجوانب المختلفة لضوابط إدارة المؤسسات، بما في ذلك: إعلام المؤسسة المالية بوضع

المخاطر المُحتَمَّلة، ومساندة الاتصالات الداخلية والخارجية بما سبق ذكره.

٣. الجوانب المهمة في المصارف المعنية بتقييم اختبارات الضغط:

تُعنى اختبارات القدرة على تحمُّل الضغوط غالباً بتقييم جانبيين من وضع المصرف، هما الملاءة والسيولة، وذلك لأنَّ وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبَّب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية. فيما يلي مناقشة لتقييم اختبارات الضغط لهذين الجانبين، بإيجاز:

١.٣. اختبارات الضغط لتقييم الملاءة المالية:

وتُقاس ملاءة المؤسسة المالية بالفرق بين أصولها وديونها. فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنَّها تكون ذات ملاءة، أي يكون لديها رأسمال سهمي موجب (رأس المال الأساسي). إلا أنَّ استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفُّقات النقدية المستقبلية، التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقبلية. وحتى تكون للمؤسسة ملاءة، يتعيَّن أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة، مثل حدوث ركود، تتسبَّب في عجز العملاء عن سداد قروضهم. وربما يُلزم المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرار ثقة مصادر تمويل المصرف والحصول على التمويل بتكلفة معقولة. ويهتم اختبار الملاءة من اختبارات القدرة على تحمُّل الضغوط، بتقييم ما إذا كان لدى المنشأة المعنية رأسمال كافي لاستمرار ملاءتها في بيئة مُفترضة من التحديات الاقتصادية الكليَّة والمالية. وهو يقدر أرباح المصرف وخسائره والتغيُّرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المُعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المُقتَرِضين على السداد (مخاطر الائتمان)، وخسائر من الأوراق المالية نتيجة لتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية (مخاطر السوق)، وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول المصرف (مخاطر السيولة). وتُقاس الملاءة بنسب رأس المال المختلفة، التي غالباً ما تستند إلى متطلبات تنظيمية.

١. راجع: هو وكوآ ورا ولبليانا شوماخر، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٣٩

٢. المرجع السابق نفسه، ص ٣٩

٢.٣. اختبارات الضغط لتقييم السيولة:

ويُعنى اختبار السيولة من اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط، بتقييم ما إذا كانت لدى المؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع مُعاكِسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها. وتتسم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة (مشكلات السيولة السوقية) أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي (سيولة التمويل). وغالباً ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملاً حاسماً لاستمرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدّة. ويكون لدى شركات الوساطة المالية، لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية. ذلك لأنّ معظم خصومها، مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض، التي يقوم المصرف بتمويلها بتلك الخصوم. وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذّر حصول المصرف على أموال في أسواق التمويل بالجملة، فربما يواجه المصرف نقصاً في السيولة حتى وإن كان يتمتّع بملاءة في الظروف الأخرى.^١

وغالباً ما تكون هناك صلة وثيقة بين ضغوط السيولة وضغوط الملاءة ويصعب فض التشابك بينهما. فمثلاً، يمكن أن يتحوّل نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة إذا تعذر بيع الأصول أو استحال بيعها إلا بخسارة، وهو ما يسمى بيعاً بخساً، بما يؤدي ربما إلى خفض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم. ويمكن أن يترجم ارتفاع تكاليف التمويل خلال التعرّض لضغوط السيولة إلى ضغوط ملاءة برفع تكلفة الخصوم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي التصورات السوقية بشأن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة نظراً لفقدان ثقة المودعين أو المستثمرين أو قيامهم بطلب أسعار فائدة أعلى من المصرف. وأحد الجوانب الأساسية لاختبار القدرة على تحمّل الضغوط، هو تقييم ما إذا كانت مشكلات الملاءة أو السيولة في مؤسسة ما، يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة مصرفية على نطاق النظام. ويتحدّد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي (أي المؤسسات التي يمكن أن يُنشئ إخفاقها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى) وبتكرار قنوات انتقال المخاطر كجزء من عملية اختبارات

١. راجع: هو وكوآ ورا ولبيلينا شوماخر، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

القدرة على تحمّل الضغوط. وتتسم المهمة الأخيرة بقدر كبير من التعقيد، ولا يزال المزيد من البحوث بشأنها جارياً وضرورياً.^١ وعلى مدى العقدين الماضيين، بدأ عدد كبير من السلطات القطرية في استخدام اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكليّة، التي تُعنى بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة على حدة (وهو ما كان الغرض الأوحد لطريقة القيمة المُعرضة للخطر). وتُبلّغ النتائج غالباً في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان. وقد قام صندوق النقد الدولي أيضاً بإدراج اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكليّة بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي لديه منذ نشأتها في عام ١٩٩٩م.^٢

٤. مبادئ اختبارات الضغط (لأفضل الممارسات):

لا تستند الممارسات الرهنة في مجال اختبارات الضغط إلى مجموعة مُننظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ، وغالباً ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات. ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات، اقترح صندوق النقد الدولي مؤخراً سبعة مبادئ لاختبار القدرة على تحمّل الضغوط (لأفضل الممارسات) وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها. ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي دولة في العالم. تُسلط المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر، ونماذج العمل، وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات الضغط. وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاؤها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (وهي المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المُحتملة وآليات التغذية المُرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية. ويتحقّق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تُحاكي التفاعل بين عوامل المخاطر أو بين المصارف المختلفة.^٣

١. المرجع السابق نفسه، ص ٣٩.

٢. نفسه، ص ٣٩-٤٠.

٣. نفسه، ص ٤٠.

ويعني المبدأ (٤) في الجدول (٢/٢/٤) التالي، ضمناً من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط بخصائص تُبيّن متطلبات الأسواق وعلى أساس معايير تنظيمية ومحاسبية. تتمثل إحداها في استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد، أو معدل اجتياز الاختبار، على أساس تكاليف التمويل المُستهدفة. وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية، إلا أنّ تقييم السوق لملاءة مصرف ما قد يكون مختلفاً. ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على المصارف برفض تمويلها، يمكن أن تطلب الأسواق نسباً لرأس المال تُمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين، وتكون للمصارف حوافز لاستهداف تلك النسب. ويُمثّل التأثير المُحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية عنصراً أساسياً في فهم المبدأ (٥)، الذي يقضي بنشر اختبارات الضغط بطريقة ذكية. بمعنى أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج مُعلنة، إلى جانب تدابير تُعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات، بما فيها، عمليات ضخ رأس المال مثلاً.^١

جدول (٢/٢/٤): مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يقترحها صندوق النقد الدولي

المبدأ ١	تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة.
المبدأ ٢	تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر وتحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.
المبدأ ٣	إدراج جميع المخاطر وهولم الأطن المهمة.
المبدأ ٤	الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات.
المبدأ ٥	إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أدكى وليس بصوت أعلى.
المبدأ ٦	التركيز على مخاطر طرق المنحنى.
المبدأ ٧	الاحتراس من (البجعة السوداء)، أي النتيجة التي يُرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية - صندوق النقد الدولي - يونيو ٢٠١٣ م ص (٤٠).

وبهذه الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حِدّة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق. وحتى في حالة اختبارات القدرة

١. راجع: هو وكوآ ورا ولبيليانا شوماخر، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

على تحمّل الضغوط التي تُجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، يمكن أن يؤدي إبلاغ نتائجها إلى التوعية بالمخاطر، وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء، وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره لتجنبّ التحوّلات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

ويتسمّ المبدأ (٦) بطبيعة فنية، إذ يُوصي مُنفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مُصمّمة خصيصاً لتحديد سيناريوهات بالغة الشدّة، التي غالباً ما تتسمّ بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت. ومهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدّة الصدمات المُدمّجة في اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط، ودرجة الحرص، في إستراتيجية الإبلاغ، تظل هناك دائماً مخاطر حدوث (اللا معقول) وهذا ما يُحذر منه المبدأ (٧). وينبغي للقائم باختبارات الضغط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائماً النتيجة التي يُرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث، وهي ما يسمى (مخاطر البجعة السوداء). ولأنّ نتائج اختبارات الضغط لا تحدث دائماً على النحو المُتنبأ به، فإنّه يجب استخدامها مع أدوات أخرى يمكنها أن تُوفّر معلومات بشأن التهديدات المُحتملة للاستقرار المالي. وتتضمن هذه الأدوات التحليل النوعي والكمي للمخاطر التي تواجهها المصارف، ومؤشرات الإنذار المبكر، ونماذج استمرار القدرة على تحمّل الدين، والحوار القائم على معلومات مع الجهات الرقابية والمشاركين في السوق. وينبغي أن تستند النتائج بشأن قدرة المؤسسة أو النظام على الصمود إلى جميع هذه المصادر، وليس فقط على اختبارات الضغط. إنّ اختبارات الضغط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسة في المؤسسات المالية. وتحاول هذه الاختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تقع في المستقبل. ومهما تكن جديّة المحاولات التي يقوم بها مُنفذ هذه الاختبارات، فإنّه تظل لها دائماً هوامش خطأ. وفي جميع الحالات، ستظل مخاطرة النموذج قائمة (عدم رصد النموذج للسمات الرئيسة للحقيقة الأساسية)، وسيظل هناك قصور في إتاحة البيانات، أو تهوين من شدّة الصدمة. إنّ اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط التي تُجرى للمصارف ليست إلا مدخلاً واحداً مهماً لمساعدة السلطات على تشخيص أزمة مالية مُحتملة والحيلولة دون وقوعها.^٢

١. المرجع السابق نفسه، ص ٤٠ - ٤١.

٢. نفسه، والصفحة.

٥. منهجية اختبارات الضغط في المصارف:

مما سبق، يتضح بأنَّ قياس ورصد ومراقبة شتى المخاطر، يُعدُّ عملية مهمة لضمان سلامة المؤسسات المصرفية وكذلك النظام المالي ككلّ. ولهذا تُستخدم اختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية، بجانب المصارف المركزية، للتأكد من قدرة المصارف على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء اختبارات الضغط في تقييم تأثير أحداث استثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للمصارف، حيث يتم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: الفئة الأولى اختبارات الحساسية، والفئة الثانية اختبارات السيناريو. فتحليل الحساسية (اختبارات العامل الواحد) يقيس التغيُّر في المركز المالي للكيان المالي بسبب صدمات استثنائية في المخاطر الفردية. بينما تحليل السيناريو يُعطي الحالة التي تكون فيها الصدمة في أحد المخاطر أمر مؤثِّر على عدد من عوامل المخاطر الأخرى. فمثلاً، يمكن لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أن يؤدي إلى مشاكل في السيولة بالنسبة للمصارف، ويمكن أن يكون لاحقاً سبباً في مخاطر ائتمانية. وبناءً على مجموعة الأساليب الفنية الكمية السابقة، فإنَّ المصرف المركزي يُلزم جميع المصارف، القيام بإجراء اختبارات الضغط على: التسهيلات الائتمانية، والودائع، وحسابات الاستثمارات، والتعرُّض من خلال التعامل مع كل من العمليات بين المصارف والبنود المسجلة في خارج الميزانية العمومية، وأنَّ عليها إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سابقة في شكل سلاسل زمنية، نظراً لأنَّ اختبارات الضغط يمكن أن تُبنى على سيناريوهات تاريخيه، وأنَّه على هذه المصارف إجراء اختبارات الضغط وفقاً للافتراضات التي تضعها بنفسها، إذا أثبتت مدى متانة تلك الافتراضات. وإلا فإنَّه عليها إجراء تلك الاختبارات استناداً إلى السيناريوهات المُحدَّدة السابقة. وفي ما يلي شرح لمنهجية إجراء اختبارات الضغط في المصارف بإيجاز:

٢

١.٥. تبني منهجيات إجراء اختبارات الضغط في المصارف:

تقوم جميع المصارف التقليدية والإسلامية بإجراء اختبارات الضغط (الحساسية) للمخاطر التالية:

١. للمزيد من التفصيل، راجع: منهجية إجراء اختبارات الضغط لدى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي، على موقع مصرف قطر المركزي على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/arabic/pages/default.aspx> (٢٩ ٤٤٠ ١٧)
٢. راجع: منهجية إجراء اختبارات الضغط لدى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي، المرجع السابق.

١. اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان: تقيس مدى التأثير الذي ينشأ عن تدهور الجدارة الائتمانية للمُتقَرِّضين في ظل الضغوط، ويمكن قياس هذا الأثر على المركز المالي للمصارف، من خلال الانخفاض الذي يحدث في مستوى رأس المال أو في الربحية أو في الائتين معاً. ويمكن إجراء اختبارات الضغط من خلال تعرُّض المصرف لضغوط مخاطر محفظة العقارات، محفظة القروض غير المضمونة، والتعرُّض من خلال الإنترنتك والبنود خارج الميزانية العمومية.

٢. اختبارات الضغط لمخاطر السيولة: تواجه المصارف الضغط على السيولة بصورة رئيسة، بسبب الاعتماد المُفرط على مصادر التمويل غير المستقرة مثل التمويل بالجملة، سحب الودائع المُفاجئ من المودعين، وسحوبات كبيرة غير متوقعة من خطوط الائتمان الموافق عليها. ويمكن قياس أثر اختبارات الضغط للسيولة بمقدار السيولة الإضافية اللازمة للوفاء بالالتزامات في ظل سيناريو الضغط. كما يمكن قياسها من خلال تقدير الخسارة لمصرف في حالة قيامه ببيع بعض الأصول لتلبية احتياجات السيولة والزيادة في تكلفة الفائدة المدفوعة، وذلك لمقابلة سحب الودائع المفاجئ.

٣. اختبارات الضغط لمخاطر السوق: يمكن النظر بصورة عامة إلى تعرُّض موقف المصارف المالي لتحركات سلبية ناتجة عن تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف وأسواق الأسهم، على أنَّها مخاطر السوق ويتم قياس تأثير هذه المخاطر على شكل انخفاض في مستوى رأس المال أو على مستوى ربحية المؤسسة المصرفية. الضغط لمخاطر أسعار الفائدة، قد يكون تحوُّلاً حاداً ومفاجئاً في سعر الفائدة ويمكن قياسه من خلال تقييم الإيرادات المُعرَّضة للمخاطر. وبالنسبة لمخاطر أسعار الصرف، يتم افتراض انخفاض/ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية بنسبة مئوية معينة مقابل العملات الرئيسية، وتقدير تأثير ذلك على صافي المراكز المفتوحة للمصارف بالعملات الرئيسية.

أما اختبارات السيناريو: في هذه الاختبارات يكون للمصارف المرونة اللازمة لتبني سيناريوهات أكثر صرامةً بالاستناد إلى الرغبة في المخاطرة وتوجه العملاء وخصائص أعمالها التي تقوم بها.

٢.٥. اختبارات الضغط للمصارف الإسلامية:

ضمن إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، فقد نصَّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على أنه يجب على السلطة الإشرافية تقييم طبيعة فئات المخاطر المختلفة التي تتعرَّض لها المصارف الإسلامية في الأوضاع المختلفة للتمويل والاستثمار، وكذلك تركيز تلك المخاطر، وتقييم

ملائمة ونوعية نظم إدارة المخاطر التي تتبعها هذه المصارف. وأنَّه في تقييم تلك المخاطر، يجب أن تطلب السلطة الإشرافية أو تُشجّع المصارف الإسلامية على اعتماد اختبارات ضغط بتوقعات مستقبلية تحدّد الأحداث المُحتملة أو التغيّرات في أوضاع السوق التي يمكن أن تُؤثّر سلباً على الأداء المالي لها. وبناءً على هذا، فإنَّه يجب على المصارف الإسلامية أن تتبنى منهجيات خاصة لاختبارات الضغط تُراعي الطبيعة الخاصة بأعمالها المصرفية والخطر المُصاحب لها، ويجب أن تأخذ في الاعتبار أنَّها تتعرّض، بالإضافة إلى مخاطر المصارف التقليدية، لمخاطر أخرى خاصة بها، كمخاطر معدل العائد والمخاطر التجارية المنقولة ومخاطر السمعة. وبالتالي فإنَّ أسلوب اختبارات الضغط الذي يطبق عليها يختلف عن نظيره في المصارف التقليدية.

٣.٥. المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية:

أعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية منظومة من المبادئ الإرشادية مكونة من اثنان وعشرون مبدأ لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، شملت عدة جوانب: منها خمسة مبادئ حول ضوابط الإدارة لإطار اختبارات الضغط، وثلاثة مبادئ حول تحديد عوامل المخاطر وتغطية التّصوّرات، وثمانية مبادئ حول العناصر المُحدّدة في اختبارات الضغط، وثلاثة مبادئ حول المنهجيات لاختبارات الضغط، ومبدأ واحد حول اختبارات الضغط المُتكرّرة، ومبدأين حول نتائج اختبارات الضغط والإجراءات التصحيحية. بيان كل ذلك بإيجاز كما يلي:

١.٣.٥. جوانب ضوابط الإدارة لإطار اختبارات الضغط:

حدّد مجلس الخدمات المالية الإسلامية خمسة مبادئ لتحكم جوانب ضوابط الإدارة لإطار اختبارات

الضغط للمصارف الإسلامية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأخرى، كما يلي:

١. راجع: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر ٢٠٠٥م
٢. راجع: الإجراءات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي/التكافل صناديق الاستثمار الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص ١٢.
٣. انظر: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تُقدّم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مارس ٢٠١٢م، ص ١١.

١. يجب أن تكون اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة للمصارف الإسلامية، وأن تكون المسؤولية النهائية لبرنامج اختبارات الضغط العام لهذه المصارف مع مجلس الإدارة. إنَّ تدخل مجلس الإدارة التنفيذية في برامج اختبارات الضغط أمر ضروري لعملياتها الفعّالة، وينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط مؤثّرة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات المناسبة لإدارة هذه المصارف.
٢. ينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتساندها البنية التحتية القوية لتكون كافية ومرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب التغيّرات المحتملة لاختبارات الضغط المختلفة بمستوى مناسب من التفاصيل.
٣. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تُجري برنامج اختبارات الضغط الذي يُعزّز التعرّف على المخاطر ورقابتها، وتوفير منظور للمخاطر المكتملة لغيرها من أدوات إدارة المخاطر. كما يجب أن تأخذ برامج اختبارات الضغط وجهات نظر جميع الجهات في المؤسسة، بما في ذلك لجنة ضوابط الإدارة وهيئة الرقابية الشرعية ويجب أن تغطي مجموعة واسعة من وجهات النظر والتقنيات.
٤. يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية الآتي: (١) سياسات وإجراءات مكتوبة، (٢) مسؤوليات واضحة، (٣) موارد مُخصّصة لتسهيل تطبيق برنامج اختبارات الضغط. يجب أن تكون إجراءات البرنامج مؤثّقة بشكل مناسب لجميع المستويات.
٥. عليها أن تُرأجع إطار اختبارات الضغط بانتظام، وتُقيّم فعاليته وقوته بشكل دوري ومستقل.

٥.٣.٢. تحديد عوامل المخاطر وتغطية التّصوّرات:

- حدّد مجلس الخدمات المالية الإسلامية ثلاثة مبادئ لتحكم عملية تحديد عوامل المخاطر للمصارف الإسلامية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأخرى، كما يلي:
١. يجب أن تغطي وتُحدّد برامج اختبارات الضغط لدى المصارف الإسلامية مجموعة من المخاطر الهامة ذات الصلة التي تتعرّض لها، وعلى مستوى وحدة العمل فيها. ويجب عليها أن تكون قادرة على الاندماج بشكل فعّال ومُجدٍ في أنشطة اختبارات الضغط وجميع المخاطر ومجالات العمل التجاري مع اعتبار علاقات المخاطر المحتملة، من أجل تقديم صورة كاملة لمخاطرها على نطاق واسع.

١. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١٢.

٢. يجب أن يغطي برنامج اختبارات الضغط مجموعة واسعة من التّصوّرات بما فيها النظرة المستقبلية، ويهدف إلى أن يأخذ في الاعتبار النظام الواسع من التّعامّلات وآثار ردود الفعل المُتميّزة. يجب على المصارف الإسلامية أن تُحدّد آليات مناسبة لترجمة التّصوّرات إلى مُحدّدات المخاطر الداخلية ذات الصّلة التي تُوفّر وجهة نظر هذه المصارف في المخاطر.

٣. يجب أن تستند اختبارات الضغط على أحداث استثنائية معقولة أو تأثير الأحداث منخفضة وعالية التردّد التي لا تنعكس على البيانات التاريخية. وينبغي على برنامج اختبارات الضغط أن يُحدّد صعوبات مختلفة في كلّ التّصوّرات، إلى جانب الاقتراحات التي تُسيء سُمعة المصارف الإسلامية. ويجب على هذه المصارف أن تُحدّد كيفية معالجة برنامج اختبارات الضغط في تأثيرات المخاطر اللاحقة والأحداث الصّعبة، فيما يتعلق بعوامل المخاطر الفريدة التي تُهدّد سلامتها.

٣.٣.٥. العناصر المُحدّدة في اختبارات الضغط للمصارف الإسلامية:

حدّد مجلس الخدمات المالية الإسلامية ثمانية مبادئ حول العناصر المُحدّدة في اختبار الضغط للمصارف الإسلامية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأخرى، كما يلي:

١. يجب على المصارف الإسلامية أن تُدرج في برنامج اختبارات الضغط التّصوّرات المُحدّدة لمراعاة وجهات نظر مختلفة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفي بعض الظروف لأصحاب حسابات الاستثمار المُقيّدة. ويجب على لجنة ضوابط الإدارة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة لبرنامج اختبارات الضغط، أن تدخل في تطوير التّصوّرات ذات الصّلة بأصحاب حسابات الاستثمار، وتقييم النتائج لاحقاً لاختبارات الضغط.

٢. يجب أن يكون برنامج اختبارات الضغط، عنصراً كافياً لتقييم رأس المال في جميع الأوقات. كما يجب أن تُقيّم المصارف مدى الاعتماد على تخطيط رأس المال وفقاً لنتائج اختبارات الضغط. ويجب أن تكون اختبارات الضغط ضمن الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال المُتسقة مع مستوى تحمّل المخاطر لهذه المصارف. ويجب أن تُقيّم قدرتها على البقاء فوق الحد الأدنى من متطلّبات رأس المال النظامي خلال أوضاع ضغط تنسجم مع مستوى تحمّل المخاطر لديها.

١. راجع: المرجع السابق نفسه، ص ٢٢ - ١٤.

٣. يجب أن تأخذ المصارف الإسلامية في الاعتبار جوانب مخاطر الائتمان وتقنياتها لاختبارات الضغط، بما في ذلك التمويل المُتَعَيَّر، والأطراف المقابلة ذات التمويل الكبير من أجل تحديد المتانة الشاملة لهذه المصارف وخصوصاً في حالة الركود الاقتصادي، وأن تُقِيم اختبارات الضغط مخاطر الائتمان في المستقبل، والتَّعْيُرات في متطلبات رأس المال النظامي، والتَّعْيُرات من نوعية الائتمان، وقيَم الضمانان، والتعرُّض لمخاطر التصكك للمُنشئ، والمُصدِر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. وأن تكون فعاليَّات تقنيات تخفيف المخاطر المُتَّفِقة مع أحكام الشريعة الإسلامية خاضعة للمراجعة بانتظام.

٤. يجب أن تأخذ المصارف الإسلامية في الاعتبار المراكز المختلفة والأدوات المالية المُتَّفِقة مع أحكام الشريعة في محافظ المتاجرة مع الاهتمام بمجموعة استثنائية ومعقولة من الصدمات في السوق بصفتها جزءاً من اختبارات الضغط الواسعة لهذه المصارف. وأن تكون العلاقات بين الأسواق المختلفة والقطاعات وزيادة الترابُّطات عوامل أساسية في اختبارات الضغط. ويجب أن تأخذ اختبارات الضغط لحاملي الأوراق المالية المُتَّفِقة مع أحكام الشريعة في الاعتبار، تعرُّض الموجودات المعنية لمخاطر السوق، بما في ذلك تعرُّضها لمخاطر عوامل السوق النظامية وعوامل سوق السيولة الأساسية، والمخاطر القانونية والترتيبات الائتمانية، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هياكل التصكك المُتَّفِقة مع أحكام الشريعة.

٥. يجب على المصارف الإسلامية أن تقوم باختبارات الضغط في محافظ مُحدَّدة، بما فيها محافظ التمويل للأفراد (التمويل بالمرابحة والإجارة) ومحافظ تمويل شراء العقارات مقابل الرهن العقاري (بعقود المرابحة والإجارة والمشاركة المُتناقِصة) والعقارات (بما في ذلك الاستثمار والتمويل) ومعاملات المرابحة في السلع، والاستثمار في رؤوس الأموال (أي الاستثمار بالمضاربة والمشاركة). وينبغي الأخذ في الاعتبار التَّعْيُرات في العلاقات المُتبادلة بين المخاطر التي تُحدِّدها هذه المصارف في محفظة معينة.

٦. يجب أن تُقِيم المصارف الإسلامية مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة ومختلف وجهات النظر في تقنيات اختبارات تحمُّلها بهدف تمكِّينها من تقييم قدرتها على: (١) الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالتمويل وموجودات/ مخاطر سوق السيولة، (٢) تحديد المصادر المحتملة من اتجاهات السيولة للتأكد من أنَّ المخاطر الحالية تبقى وفقاً لمستوي تحمُّل مخاطر السيولة لدي هذه المصارف. وباعتبار مخاطر السيولة جزءاً من اختبارات الضغط، وعليها أن تُراعي الضغوط المُتزامنَة في التمويل وأسواق الموجودات وتأثير انخفاض السيولة في تقييم التعرُّض للمخاطر.

٧. يجب على المصارف الإسلامية أن تُدرج في برنامج اختبارات الضغط الجوانب المختلفة المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة. ويجب عليها أن تكون قادرة على قياس الأثر المحتمل في برنامج اختبارات الضغط في إطار التَّصوُّرات المُحدَّدة. يمكن أن تكون خسائر الدخل المحتملة نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض المنتجات. ويجب أن تُقيِّم هذه المصارف برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من التأثيرات المالية التي تضر بسُمعتها نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

٨. يجب على برنامج اختبارات الضغط أن يُعالج تعرُّضات المخاطر خارج المراكز المالية التي قد تشكِّل صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع.

وبهذا، فإنَّ اختبارات الضغط في المصارف الإسلامية يجب أن تغطي عناصر مُحدَّدة، كما يلي:

- مكونات التمويل بما في ذلك أصحاب حسابات الاستثمار،
- عوامل مخاطر الائتمان وفعالية تقنيات تخفيف المخاطر المُتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،
- محافظ مُحدَّدة تغطي الائتمان للعملاء مثل التمويل بالمرابحة والإجارة،
- محافظ تمويل الرهن العقاري، معاملات المرابحة في السلع، والاستثمار في رؤوس الأموال،
- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة التي تؤدي إلى مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ذات الصلة،
- التعرُّض لمخاطر خارج المركز المالي،
- تغطية مخاطر معدل العائد ومخاطر السيولة بآلية تقنيات اختبارات الضغط؛ لأنَّ التمويل في هذه المصارف يتم عن طريق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عبر معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع قصيرة الأجل مع آجال استحقاق أقلَّ من موجودات المرابحة.
- التمييز بين أصحاب الاستثمار المُطلق والاستثمار المُقيَّد، سواء داخل المركز المالي أو خارجه
- أن تُقيِّم اختبارات الضغط الجوانب التالية بخصوص أصحاب الاستثمار: احتمال دفع أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار على آجال الاستحقاق في الظروف العادية وظروف تأثر السيولة، المخاطر التجارية المنقولة وقدرة المصارف على الحفاظ على معدل عائد تنافسي لأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة، مخاطر سحب أصحاب حسابات الاستثمار لأموالهم، وتأثيرات أموال أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة على سيولة المصارف الإسلامية وملاءتها المالية.

▪ إنَّ طبيعة المخاطر المُميّزة لعقود المشاركة والمضاربة، يمكن أن تُعرض المصارف الإسلامية لأنواع مختلفة من المخاطر. ولهذا فإنَّ اختبارات الضغط يجب أن تحتوي على سيناريوهات تُمكن من التقييم المُستمر لطبيعة تلك المخاطر وانعكاساتها على مركز حقوق المساهمين، بجانب تقدير الخسائر وتحديد المستوى الإحترازي من المُخصَّصات لحالات التعرُّض في هذه العقود.

▪ على المصارف الإسلامية أن تُحدِّد وتُدْرَج في اختبارات الضغط أي نقص في السيولة مستقبلاً من خلال إعداد توقعات للتدفُّقات النقدية الناشئة عن مختلف مراكز الموجودات والمطلوبات، وتتضمن: التدفُّقات النقدية المتعلقة بمعاملات المربحة في السلع القائمة على الموجودات، والإجارة، وصكوك الإجارة، والمشاركة المُتناقصة في جانب الموجودات، ومعاملات المربحة في السلع على جانب المطلوبات، التدفُّقات النقدية التي يمكن التنبُّؤ بها (الدَّيم المدينة لعقد السلم والاستصناع)، التدفُّقات النقدية التي لا يمكن التنبُّؤ بها (استثمارات المشاركة والمضاربة على جانب الموجودات، وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على جانب المطلوبات).

▪ على المصارف الإسلامية إدراج العوامل الآتية في اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان، نظراً لبعض القيود على آليات الاسترداد بموجب عقود المعاملات الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة، والإجارة): الانخفاض في النشاط الاقتصادي المحلي، تدهور تقييم الأطراف المقابلة في مختلف عقود المعاملات المالية الإسلامية، التنفيذ على الضمانات المقبولة، التسويات المُبكرة المُتاحة، التعرُّض للمخاطر المرتبطة ببعض المعاملات مثل الإستصناع والسلم، سياسات تحديد وتخصيص مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، افتراضات التعرُّض بسبب نقص التدفُّقات النقدية، واحتمال المخاطر القانونية في حالة التعرُّض للمعاملات عبر الحدود.

٤.٣.٥ . المنهجيات لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية:

حدَّد مجلس الخدمات المالية الإسلامية ثلاثة مبادئ حول المنهجيات لاختبارات الضغط للمصارف

الإسلامية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأخرى، كما يلي:

١. راجع: المرجع السابق نفسه، ص ١٥.

١. يجب على المصارف الإسلامية أن تُطوّر منهجيات اختبارات الضغط لتشمل: (١) تحليلات الحساسية (المتغيّر الفردي)، (٢) تحليلات التّصوّرات (المتغيّرات المتعدّدة) التي تُعالج جميع المخاطر المهمة في المستويات المختلفة، ومجالات العمل، ومحاظف مُحدّدة لهذه المصارف.

٢. يجب على المصارف الإسلاميّة أن تُطوّر اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أدوات لإدارة مخاطرها لاستكمال مجموعة من اختبارات الضغط التي تقوم بها.

٣. يجب على المصارف الإسلاميّة مراجعة وتحديث منهجيات اختبارات الضغط، مع الأخذ في الاعتبار: (١) تغيير أوضاع السوق، (٢) وتغيير طبيعة نموذج عمل هذه المصارف وحجمها وتعقيدها وأنشطتها، (٣) والاختبارات الفعّالة في الأوضاع الصعبة. يجب عليها أن تكون لديها إجراءات لمراجعة مدى ملائمة ومعقولة منهجيات اختبارات الضغط وافترضااتها.

٤.٥. اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

يجب أن تُجرى المصارف الإسلاميّة اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة، لتحديد وقياس:

١. كيف يمكن أن يُؤثّر عدم الالتزام بأحكام الشريعة على أنواع معينة من العقود بما يؤدي إلى: مخاطر التمويل الدخل والربحية، مخاطر السحب، المخاطر القانونية، حجم التكلفة المترتبة على ذلك، ويجب أن تُدرج عوامل المخاطر المُحتملة (وثائق العقود التي لا تتفق مع أحكام الشريعة، الإخلال بالعقود التي تحتوي على مخالفات شرعية، إمكانية عدم اتفاق فتاوى معظم علماء الشريعة بشأن منتجات معينة، والفتاوى المختلفة بشأن بعض المنتجات في الدول المختلفة).

٢. الاستناد للمبادئ التوجيهية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن اختبارات الضغط.

٦. استخدامات نتائج اختبارات الضغط في المصارف:

على المصارف استخدام نتائج اختبارات الضغط التي تُجرىها في تحقيق الأهداف التالية:

١. تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.

١. راجع: منهجية إجراء اختبارات الضغط لدى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي، مرجع سابق.

٢. راجع: المرجع السابق نفسه.

٢. توفير أدوات مُكمّلة لأدوات إدارة المخاطر (القيمة المُعرّضة للمخاطر)، للتقييم الشامل لها.
٣. تمكّين المصرف من التعرّف على نقاط الضعف في عملياته.
٤. تحسين إدارة المصرف لرأسماله وسيولته.
٥. تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.
٦. التأكّد من أنّ رأس مال المصرف يتلاءم مع إستراتيجية وهيكل مخاطره.
٧. **مُتطلبات تفعيل إجراء اختبارات الضغط في المصارف:**

١. سياسات وإجراءات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، وتأكيد جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات.
٢. تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ برنامج الضغط.
٣. عمل توثيق مناسب لبرنامج الحاسب الآلي.

٨. إطار الحوكمة اللازم لإجراء اختبارات الضغط بشكل فعّال:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر المُكلّفة بالإشراف على اختبارات الضغط، الموافقة على إطار لاختبارات الضغط، يتناول العمليات والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر، وتحديد المسؤوليات المتصلة بها. ويمكن رفع النتائج التي يتم التوصل إليها من اختبارات الضغط لمجلس الإدارة للعمل والتوجيه وإبداء الرأي، ويتعيّن رفع هذه النتائج بصيغة واضحة ومُحدّدة وشاملة لمجلس الإدارة/اللجنة المسؤولة عن إدارة اختبارات الضغط في المصارف.^١

١. راجع: المرجع السابق نفسه.

المبحث الثالث: الإطار العام لتقييم استقرار النظام المالي العالمي:

يتناول هذا المبحث من البحث الحالي، قضية الإطار العام لتقييم استقرار النظام المالي العالمي، من خلال ثلاثة مطالب. يُناقش المطلب الأول منها ماهية النظام المالي وتوضيح أهدافه ومُكوّناته ووظائفه، بينما يعرض المطلب الثاني تعريف الإطار العام للاستقرار المالي وبيان مراحل إعداده وشرح آلية العمل لتحقيقه ومناقشة أهمية الحفاظ عليه، فيما يُسلط المطلب الثالث الضوء على دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي. كل ذلك بإيجاز على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية النظام المالي، أهدافه، ومُكوّناته ووظائفه:

يتناول هذا المطلب ماهية النظام المالي وأهدافه ويبيّن مُكوّناته ويشرح وظائفه، بإيجاز كما يلي:

١. ماهية النظام المالي:

النظام المالي هو نظام فرعي من النظام الاقتصادي الكلي، وهو عنصر أساسي ومهم فيه، فلا يُوجد نظام اقتصادي سليم بدونه، ويتفاعل هذا النظام الجزئي مع القطاعات الأخرى المُكوّنة للنظام الاقتصادي، بحسب مُكوّنات اقتصاد الدولة المعنية، وذلك حتى يستطيع الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الثلاثة المعروفة المتعلقة بتخصيص الموارد، وهي: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟. ويشار إلى أنّ الإجابات عن هذه الأسئلة تُحدّد كيفية أداء الوظيفة الأساسية للاقتصاد المُتمثّلة في تخصيص الموارد من أرضٍ وعملٍ وإدارةٍ ورأس مال، بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، كما تُحدّد أيضاً الموازنة بين الإنفاق الآني (أي الاستهلاك) والإنفاق المستقبلي (أي الادخار). وفي نهاية المطاف تُحدّد ما إذا كانت تمت تلبية الاحتياجات، وتحققت الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كله، أم لا؟ وتكمن الأهمية الخاصة للنظام المالي في أنّه يبحث في تخصيص المورد المالي (رأس المال) الذي لا يمكن لأي منشأة أن تنشأ من دونه أو تستمر في عملها دون تدفّقه بشكل ملائم.

استحوذ القطاع المالي على مركز الصدارة في اقتصاديات دول العالم بمؤسساته المختلفة كأسواق المال والمصارف والمؤسسات المالية المختلفة، وذلك مقارنةً بقطاعات اقتصادية تقليدية أخرى كالصناعة

١. انظر: العجلوني، أحمد طه، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وُلّيته - مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، النشر العلمي والترجمة، ٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، ص ٢٧.

والزراعة والخدمات. وقد كان للتوجهات العالمية نحو الخصخصة، ورفع القيود عن المؤسسات المالية وفتح الأسواق والحرية الاقتصادية بسبب العولمة، الأثر الفعّال في تعزيز صدارة هذا القطاع المهم.

٢. تعريف النظام المالي:

وبالرغم من أنّه لا يُوجد تعريف واحد جامع مانع مُتفق عليه بين الباحثين والمؤسسات المعنية لمصطلح النظام المالي، إلا أنّ هناك عدة تعريفات لتحديد ماهية النظام المالي وطبيعته، أهمها ما يلي:

يُعرّف النظام المالي على أنّه: (مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المُدخِرِينَ إلى المُستثمِرِينَ أو من المُقرِضِينَ إلى المُقرَضِينَ من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحياة الأصول والأدوات المالية.) ، كما يُعرّف النظام المالي على أنّه: (كيان يتكوّن من مجموعة من العناصر تعمل على أداء مجموعة من الوظائف يأتي في مقدمتها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز). ويُستفاد من هذين التعريفين، أنّ النظام المالي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المُدخِرة وأخرى مُستثمِرة تتوسط بينهما مؤسسات وأسواق مالية يتم من خلالها تحويل الأموال من الوحدات التي ادخرت أموالاً فائضة بسبب إنفاقها كمية أقل من دخلها إلى تلك الوحدات التي لديها نقصاً في الأموال، لأنّها ترغب في إنفاق كمية من الأموال أكبر من دخلها.

ويُشار إلى أنّه، لا بد لأي تعريف للنظام المالي أن يبيّن الخصائص المُميّزة له بوصفه نظاماً من حيث أنّه يتكوّن من مجموعة عناصر أو مفردات، تعمل جميعها بشكل مُتناسق وتؤدي وظائف جُزئية مُحدّدة، موجهة لتحقيق هدف مُحدّد أو مجموعة أهداف. كذلك فإنّ هذا التعريف يجب أن يُبرز الجانب المالي من هذا النظام من حيث كونه يتعامل بأصول مالية من أسهم، وسندات، ونقود، ومشتقات مالية، وغيرها، من خلال مؤسسات مالية. وقد عرّف العجلوني النظام المالي بأنّه: (تجمّع من الأسواق، والأفراد،

١. انظر: العجلوني، أحمد طه، المرجع السابق نفسه، ص ٢٧

٢. انظر: زين الدين، بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية - م.التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٥م - ٢٠١٦م، ص ٢٠. انظر: عبد الرحمن، بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية - م.التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م، ص ٢١.

٣. انظر: زين الدين، بن قبلية، مرجع سابق، ص ٢٠

والمؤسسات، والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافةً إلى تحديد معدلات الفائدة).^١

يلاحظ أنّ هذا التعريف يعطي صورة واضحة للنظام المالي التقليدي، ويبيّن كيف تعمل عناصره المختلفة لتحقيق الأهداف المطلوبة منه بوصفه جزءاً من النظام الاقتصادي ويهتم بتخصيص الموارد المالية. فالسوق المالية سواءً أكانت حيزاً مادياً محكوماً بحدود مادية أم كانت مجرد آلية مؤسسية غير محددة بمكان، تُعتبر عنصراً أساسياً يُوفّر حلقة وصل بين المُدخِرِينَ والمُستثمِرِينَ، أي بين عارضي الأموال وطالبيها، سواءً كانوا أفراداً أم مؤسسات. ويكون التعامل في السوق بأصول ذات طبيعة مالية كالأسهم، والسندات، والمشتقات، التي تتميز بكونها حقوقاً قانونية لحاملها تجاه مُصدِرِها مقابل حصول المُستثمِرِينَ على فوائض أموال المُدخِرِينَ. كما أنّ هذه الأصول قد تكون طويلة الأجل كما في أسواق رأس المال، أو قد تكون للتداول بأدوات قصيرة الأجل كما في أسواق النقد. ويكون التفاعل بين المُدخِرِينَ والمُستثمِرِينَ في الأسواق المالية على أساس أُطر تشريعية مفروضة من الجهات الرسمية في الدولة أو من جهات دولية تهتم بالرقابة على أسواق المال لاسيما، إذا كانت البورصات مربوطة بين بلدين أو أكثر، كما توجد هناك أنظمة وتعليمات تُنظّم آليات التعامل داخل السوق. أما عنصر التقنيات الوارد في التعريف فيُتصد به الوسائل التي يتعامل بها بالسوق، وهذه التقنيات قد تكون مادية كأجهزة الحاسوب وأجهزة الاتصالات وعرض البيانات، أو قد تكون أساليب وخطوات مُحدّدة مُسبقاً للتعامل بين الأطراف المختلفة في السوق، التي تختلف من سوق لآخر، ومن أداة مالية لأخرى. وفيما يتعلق بتحديد معدلات الفائدة والتحكّم فيه، فإنّه يُعتبر من الجوانب البالغة الأهمية في النظام المالي، وتعود تلك الأهمية إلى أنّ الفائدة تُؤدّي دوراً محورياً في عمل هذا النظام من خلال تأثيرها المباشر على الادخار والاستثمار، كما أنّ تحديد معدلات الفائدة يُعدّ الأداة الأهم بيد المصارف المركزية للحدّ من التضخم وضبط الإنفاق، وكذلك حفز النمو الاقتصادي، وقد تلجأ تلك المصارف إلى رفع سعر الفائدة للحدّ من قدرة المصارف التجارية على الإقراض، أو أنّها قد تعمل العكس لحفز هذه المصارف على أداء دور أكبر في زيادة حجم الاستثمارات ودفع عجلة النمو الاقتصادي.^٢

٣

١. انظر: العجلوني، أحمد طه، مرجع سابق، ص ٢٧.

٢. انظر: العجلوني، أحمد طه، المرجع السابق نفسه، ص ٢٨.

٣. نفسه، ص ٢٩.

ويُعرّف صندوق النقد الدولي النظام المالي العالمي بأنه هو: (الإطار الذي يتحكّم في جميع أنحاء العالم بين الاتفاقات القانونية والمؤسسات والفعاليات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية التي تُسهّل معاً للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال المالية لأغراض الاستثمار وتمويل التجارة).^١ وقد تطور النظام بشكل كبير منذ ظهوره في أواخر القرن التاسع عشر، خلال الموجة الحديثة الأولى من العولمة الاقتصادية، والتي تمثلت في إنشاء البنوك المركزية والمعاهدات المتعدّدة الأطراف، والمنظمات الحكومية الدولية الرامية إلى تحسين الشفافية، والتنظيم، وفعالية الأسواق الدولية. يتكوّن النظام المالي من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، عملائها وأصحاب المصلحة الآخرين، والجهات التنظيمية المالية.^٢

٣. أهداف النظام المالي:

بما أنّ النظام المالي جزء من النظام الاقتصادي فإنّه يعمل على ضوء الأهداف العامة له، كما تُعد أهداف النظام المالي أهدافاً جزئية بالمقارنة مع الأهداف العامة للنظام الاقتصادي. يهدف النظام الاقتصادي إلى حل المشكلة الاقتصادية الناجمة عن عدم التوازن بين حاجات الأفراد ورغباتهم من جهة وبين الموارد الاقتصادية المتاحة من الجهة الأخرى، لأنّ هذه الحاجات والرغبات غير محدودة في حين أنّ الموارد الاقتصادية - ومنها رأس المال - محدودة وتتميّز بالندرة النسبية. ويأتي دور النظام المالي هنا لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الأموال والمقدار المتاح منها، وذلك لتحقيق أهداف تصب كلها في النهاية في بوتقة التخصيص الكفء للموارد المالية، وهذه الأهداف هي:

أولاً: التشغيل الكامل للموارد المالية: وذلك من خلال قيام النظام المالي بتحويل الأموال القابلة للإقراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) من أفراد وشركات خاصة ومؤسسات عامة إلى الجهات التي تطلبها (وحدات العجز) من أفراد وشركات خاصة ومؤسسات عامة أيضاً، حتى تستخدمها في شراء السلع والخدمات (إنفاق استهلاكي) أو في الاستثمار في المعدات والمنشآت (إنفاق إنتاجي).

ثانياً: الاستقرار النقدي: يجب على النظام المالي أن يضمن توازناً مستمراً بين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها وبين التناسب مع حاجات الاقتصاد والمجتمع. كما أنّ على النظام المالي حماية دخول الأفراد والمؤسسات من التضخم الناتج عن زيادة عرض الأموال القابلة للإقراض من قبل مؤسسات النظام المالي وخاصة المصارف؛ لأنّ هذا التضخم يؤدي لتآكل دخول الأفراد والمؤسسات

١. تعريف النظام المالي العالمي، صندوق النقد لا، منشور في موقع صحيفة المرسال على الرابط:

<https://www.almrsal.com/post/79354>

٢. تعريف النظام المالي العالمي، المرجع السابق نفسه.

٣. انظر: العجلوني، أحمد طه، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣١.

بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد التي يملكونها. كما أنّ الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية وحمايتها من عناصر التذبذب ارتفاعاً أو انخفاضاً يعد من أولويات النظام المالي.

٤. مكوّنات النظام المالي:

النظام المالي عبارة عن مجموعة من المدخلات، التي تتفاعل فيما بينها، من خلال عمليات لتحقيق أهداف معينة، وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف. ويُعتبر النظام المالي تجمّع لأسواقٍ مختلفة، أو مؤسسات مالية وظيفتها الموازنة بين مدّخرات أيّ شخصٍ، مع استثمار شخصٍ آخر، ويُشار إلى أنّ النظام المالي يُعتبر من أهمّ معايير الدولة، حيث يوضح القدرة المالية والاقتصادية لها.

يتكوّن النظام المالي من ثلاث مكوّنات رئيسة، فيما يلي بيانها بإيجاز:

٤.١. المؤسسات المالية:

وهي عبارة عن المؤسسات، التي يتمّ من خلالها جمع المدخرات، ثمّ توجيهها إلى المُستثمّرين، أو من يرغب باستخدامها. وتنقسم المؤسسات المالية لمجموعتين: الأولى هي الوسطاء الماليون: وتعني استحواذ إحدى الوحدات الاقتصادية على الموارد المالية، بهدف إتاحتها، وتحويلها إلى وحدات اقتصادية أخرى، وبلغّة أخرى، تعتبر هذه المجموعة من المؤسسات الوسيطة بين المُدخّرين (المُقرّضين) والمُستثمّرين (المُقرّضين)، لتسهيل عملية تحويل الأموال، وتتمثّل الأنواع الرئيسية من الوسطاء الماليون، في: المصارف التجارية، ومصارف الادخار، ومؤسسات المدخرات والقروض، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، وشركات التأجير، واتحادات الائتمان، وصناديق التقاعد. والثانية هي مؤسسات توزيع الأوراق المالية: وهي عبارة عن مؤسسات مالية تلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري في الخدمات المالية قصيرة الأجل، مثل: سماسرة الأوراق المالية، ومصرف الاستثمار، وتجار الأوراق المالية، وغيرها، وتحصل هذه المؤسسات على عمولةٍ مقابل مجهودها الذي بذلته في الوساطة بين الطرفين.

٤.٢. الأسواق المالية:

وهي التي تقوم بتحريك الأوراق المالية، أو الأصول المالية، أو الأدوات المالية. وتتمثّل الأوراق المالية، بالسلع، أو البضاعة، التي تتعامل فيها مؤسسات الوساطة المالية، وتنقسم إلى مجموعتين، هما:

١. انظر: مكونات النظام المالي، منشور في موقع موضوع.كو م على الرابط: <https://mawdoo3.com/%>

٢. المرجع السابق نفسه.

الأولى هي الأوراق المالية الأولية، وهي عبارة عن أوراق مالية، أو التزامات مالية مباشرة، تُصدرها الأطراف، أو الشركات التي تعاني من العجز المالي على نفسها، وتشتريها المؤسسات المالية، وتأخذ الأوراق المالية الأولية عدّة أشكال، مثل: الديون، كالفروض والسندات، وصكوك التمويل، والأسهم. والثانية هي الأوراق المالية الثانوية، وهي عبارة عن أوراق تُصدرها مؤسسات الوساطة المالية للمُدخّرين، حيث تقوم هذه المؤسسات ببيع استحقاقات مالية للمستثمرين، واستخدام حصيلة البيع في شراء أوراق مالية أولية. والأسواق المالية: كسوق النقد، وسوق رأس المال، وهي عبارة عن الأماكن التي يتم تداول الأوراق المالية فيها، وتُعتبر بأنها القنوات التي يتم من خلالها تدفّق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي، للوحدات التي تعاني من عجز مالي، كما تسهّل عملية تدفّق الأموال من المُدخّرين للمستثمرين.

٤. ٣. البنية التحتية:

وتتمثّل في النُظُم والقوانين والمعلومات، فالبنية التحتية هي التي تُوفّر التسهيلات لعملية تبادل الأوراق المالية، ومن أهمّها: نظام نقدي، والذي يعني توفّر وحدة قياس متداولة لجميع الوحدات، يتم من خلالها قياس أسعار النقود، والمعلومات، وتتمثل بمؤشرات أو حركات مالية، لتسهيل عملية اتخاذ قرار البيع أو الشراء، أو قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية، والإجراءات أو التشريعات المُتبعّة في تنظيم عملية التعامل مع الأوراق المالية، وتحديد نطاق نشاط المؤسسات العاملة في المجال المالي.

٥. وظائف النظام المالي:

أهمية النظام المالي في الاقتصاد، تأتي من خلال ارتباطه بكافة النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها ابتداءً بالاستثمار، ومروراً بالتبادل والتوزيع وانتهاءً بالاستهلاك. ولا يُقتصر دور النظام المالي على التمويل فقط، بل يتجاوزه إلى خدمات أخرى بالغة الأهمية، في ظل النظام المالي المُعوّم بفضل شبكة مُعقدة من الأسواق والوسطاء الماليين، يبرز أثرها في تنمية الاقتصاد من خلال كفاءة وفعالية النظام في تأدية وظائفه. وحتى يتمكّن النظام المالي من تحقيق أهدافه، فإنّه يقوم بأداء الوظائف الآتية:

١. للمزيد من التفصيل، انظر: زين الدين، بن قبلية، مرجع سابق، ص ٥ - ٤ - ٤٧

٢. انظر: العجلوني، أحمد طه، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٤

١.٥ . وظيفة تعبئة المدخرات:

تعرف المدخرات بأنها: (كمية الأموال المتبقية من الدخل الجاري، بعد الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للأفراد، أو صافي الأرباح الجارية المحتجزة التي تبقى في الشركة ولا توزع على المساهمين). وينبغي التمييز بين الادخار الذي يعني توجه الأموال لجهات توظفها في الاستثمار وبين الاكتناز الذي يعني تكديس الأموال في يد مالكيها دون استثمار، وسوف يرد توضيح أوسع لمفهوم الاكتناز في شرح خصائص النظام المالي الإسلامي. ويمثل النظام المالي من خلال مؤسساته المختلفة قناة لتوجيه هذه المدخرات لاستثمارها في الاقتصاد.

٢.٥ . وظيفة الثروة:

تُمثل الأموال المتركّمة الناتجة عن الادخار والمملوكة للوحدة الاقتصادية مفهوم الثروة، وقد يكون هذا التراكم على شكل أصول مالية تُمثل مخزناً للقيمة يحفظ قيمة هذه الثروة، حتى يأتي وقت الحاجة إليها لإنفاقها. وتتميز الأصول المالية التي يوفرها النظام المالي بكونها مخزناً مثالياً للقيمة من حيث احتفاظها بقيمتها وانخفاض احتمال التعرض للتلف أو السرقة (بعكس الأصول الملموسة) إضافةً إلى سهولة تحويلها إلى سيولة وقت الحاجة إليها، وذلك من خلال بيعها في الأسواق المالية.

٣.٥ . وظيفة السيولة:

تعرف السيولة الأصل بأنها: (القدرة على تحويله إلى نقد بأسرع وقت وأقل خسارة). يقوم النظام المالي بتوفير السيولة (النقد الجاهز للإنفاق) لحملة الأصول المالية الذين سبق أن قاموا بتخزين ثروتهم فيها، وذلك حتى يلبي حاجاتهم للإنفاق المتوقع أو الطارئ. ويتطلب ذلك وجود أسواق مالية لتوظيفها حتى لا يُحجم أصحاب الثروات عن توظيفها في هذه الأصول، وإبقائها على شكل نقود أو ودائع جارية دون أي عائد.

٤.٥ . وظيفة الائتمان:

إذا كانت وظيفتا المدخرات والثروة تمثلان جانب العرض للأموال في النظام المالي، فإنَّ وظيفة الائتمان تعبر عن الطلب على هذه الأموال من قبل الأفراد والمؤسسات. والائتمان في جوهره عبارة عن إقراض المال مقابل وعد بالتسديد مستقبلاً، حيث يقدم المدخرون هذه الأموال من خلال شرائهم الأصول المالية أو إيداعاتهم المصرفية إلى أولئك الذين يحتاجون إليها للإنفاق الاستهلاكي الشخصي أو للإنفاق

الرأسمالي الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية لتمويل مشاريعها، ويظهر ذلك في جانب مصادرها المالية في الميزانية كمتطلبات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. كما يوفر النظام المالي للمؤسسات والوحدات الحكومية والوزارات فرصة الحصول على الائتمان من خلال إصدارات الدين العام، أو الأذونات أو سندات البلديات، وغيرها. وتقوم مؤسسات النظام المالي المختلفة، مثل المصارف، وصناديق التقاعد، والأسواق المالية، بتقديم الائتمان مقابل سعر فائدة.

٥.٥. وظيفة المدفوعات:

بديلاً لأسلوب المقايضة البسيط (سلعة مقابل سلعة أو خدمة مقابل خدمة)، أصبحت هناك أدوات وآليات للتبادل أكثر قبولاً من المقايضة لملائمتها وسهولة التعامل بها وموثوقيتها. فقد وُفِّرَ النظام المالي وسائل حديثة بدءاً بالأوراق النقدية مروراً بال شيكات وبطاقات الائتمان والحسابات الجارية، انتهاءً بالنقود الإلكترونية. وتُمثِّل وسائل الدفع المعتمدة في التجارة الإلكترونية مثلاً واضحاً على هذا النوع من التطور.

٦.٥. وظيفة المخاطرة:

يتعرَّض الأفراد وممتلكاتهم، وكذلك الوحدات الاقتصادية، لمخاطر مالية تؤدي إلى خسارة جزئية أو كلية في الثروة، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل. يأتي دور النظام المالي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين لتغطية الخسائر المحتملة عن طريق بيع وثائق تأمين يتمتع حاملوها بحماية ضد الخسائر المتوقعة، يُضاف إلى ذلك، أنَّ النظام المالي يُوفِّر أدوات وأساليب مالية معينة للوقاية من مخاطر تقلُّبات الأسعار والفوائد مستقبلاً، فبأدوات مثل الخيارات والمستقبلات والمرجحات، أصبح بالإمكان تحقيق نوع من الاستقرار في التدفُّقات النقدية للأفراد وللشركات في معزل عن تقلُّبات أسعار الصرف أو أسعار المواد أو أسعار الفوائد التي قد تنجم عن ظروف بيئية مختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو غيرها.

٧.٥. وظيفة السياسة:

لتحقيق الازدهار الاقتصادي تلجأ الحكومات لتطبيق سياسات تتعلق بالإنتاج، والعمالة، والأسعار، وذلك من خلال التحكُّم في أسعار الفوائد، وعرض النقود، والإنفاق الحكومي. وتؤدي مؤسسات النظام المالي من أسواق مالية ومصارف دوراً أساسياً في توفير قناة أساسية تستطيع من خلالها الحكومات تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم، وحفز النمو الاقتصادي المستدام

والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. ويقوم المصرف المركزي (المسئول عن السياسة النقدية) باستخدام أدوات للتأثير على أسعار الفوائد وعرض النقود لتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإطار العام للاستقرار المالي ومراحل إعداده وآلية العمل لتحقيقه:

يعرض هذا المطلب تعريف الإطار العام للاستقرار المالي ويبيّن مراحلها، ويوضح آلية العمل لتحقيقه، وكيفية الحفاظ عليه، وذلك بإيجاز على النحو التالي:

من خلال استعراض الدروس المستفادة من الأزمات المالية، تبيّن أنّ وقوع أزمات مالية ومصرفية في دولة ما، قد يُؤثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا (١٩٩٧-١٩٩٨م) بالسلب على العديد من المصارف خارج المنطقة محل الأزمة كالمصارف اليابانية والأوروبية وخاصةً المصارف الألمانية، والتي انخرطت بشدّة في التعامل مع المصارف والأسواق المالية الآسيوية، خلال الفترة السابقة للأزمة. ويُشار إلى أنّ التأثير السلبي للأزمة العالمية التي اندلعت في أواخر عام ٢٠٠٨م، قد امتد ليطال، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت مهدداً للأزمة، غالبية النظم المالية في دول العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولهذا، فقد كان من الضروري أن تقوم دول العالم بوضع إطار للاستقرار المالي على المستوى الوطني في ضوء الأطر التي اقترحتها المؤسسات الدولية، وعملت على تنفيذها بهدف تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي ومساعدة الدول على وضع الأطر الخاصة بها على المستوى المحلي.

١. مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي:

يُشير مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي إلى مجموعة الآليات والأطر والنظم، التي تعمل جميعها في ضوء إستراتيجية مُحدّدة، لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليل فرص انتقالها للاقتصاد الحقيقي. كما أنّه من الضروري تضمين هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي، بحيث يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية، من خلال جهات مُحدّدة لديها سلطة تحديد الإجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٤١. وانظر: David Folkert & Carl Ohan Lindgren, Towards a Framework for Financial Stability, IMF, World Economic and Financial Survey, January 1998, p 2.

العادية، وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته كوسيط مالي.

٢. أهداف وتحديات وضع إطار عام للاستقرار المالي:

يستهدف صانعي السياسات من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي، تصميم آليات للحيلولة دون تحويل المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو. ولا يعني السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعّال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق، وأن جميع مؤسساته المالية ستكون قادرة، في كل الأوقات، على التعامل بكفاءة مع كل جوانب عدم اليقين والمخاطر التي تنطوي عليها تقديم الخدمات المالية. وأنه من غير المرغوب فيه وضع آليات تُوفّر الحماية المفرطة لاستقرار السوق وتُحدّ من الإقدام على المخاطر. وبناءً عليه، فإنّه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:٢

١. الوصول إلى قطاع مالي فعّال يُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلاله الرقابة الفعّالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

٢. تمكين صانعي السياسات ومُتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مُبكر قبل انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الأعمال إجراء تصحيحات ذاتية من شأنها أن تُسفر عن انخفاضات مُفاجئة وكبيرة في الأسعار، يترتب عليها مشاكل داخل المؤسسات المالية، أو حالات توقّف في البنية التحتية المالية.

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤١

٢. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٤٢. وانظر: Claudio Borio & Mathias Drehmann, Towards an Operational Framework for Financial Stability “fuzzy measurement & its Consequences” BIS WP No. 284, June 2009, pp. 25-28.

٣. تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس. وتتمثل تحديات إعداد إطار عام للاستقرار المالي في أي دولة في عدم تماثل هيكلية، ودرجة انفتاح القطاع المالي المحلي على القطاعات المالية العالمية النظم المالية، وبالتالي تنوع وتباين المشكلات التي تواجه هذا القطاع المالي من دولة لأخرى، وهو ما يترتب عليه صعوبة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في وضع هذا الإطار. ومع ذلك فإن هناك بعض التحديات العامة التي تواجه عدد كبير من الدول عند وضع هذا الإطار، ويمكن تصنيفها، حسب درجة خطورتها وصعوبة مواجهتها، في المجموعات الثلاثة التالية:

المجموعة الأولى: المشكلات التي تنشأ عن وقوع اضطرابات في مؤسسة أو سوق مالية واحدة، وتوجد احتمالات قوية بانتقال تبعاتها إلى النظام المالي بأكمله.

المجموعة الثانية: مشكلات ترتبط بوجود اضطراب في أداء عدة مؤسسات كبرى بالقطاع المالي، بما يزيد معها احتمالات انتقال تداعياتها إلى أسواق مالية أو مؤسسات أخرى تعمل في ذات النشاط. المجموعة الثالثة: المشكلات المترتبة عن وقوع اضطرابات واختلالات في عدد من المؤسسات المالية، أو الأسواق المالية الرئيسة أو في البنية التحتية للقطاع المالي كنظام المدفوعات، وانتشارها في باقي المؤسسات المالية أو الأسواق، مثل أسواق المعاملات الآجلة، وأسواق النقد المتداول بين المصارف، وأسواق الأسهم.

ونظراً لاختلاف حجم وطبيعة المشكلات في كل حالة، فإن ذلك يتطلب وجود أدوات تشخيصية، وآليات لمعالجة تلك المشكلات المختلفة، واستجابات متباينة على صعيد السياسات، وتصميم جزمة من الإجراءات الرقابية والإشرافية المرنة، لتفعيل دور الجهات الإشراف والرقابة وتمكينها من تشديد الرقابة على مؤسسة بعينها أو سوق محددة، أو ضخ السيولة النقدية في الأسواق لتبديد التوتُّرات، أو للتدخل في مؤسسات مؤثرة معينة، بحيث يساهم استقرارها في تحقيق الاستقرار في مؤسسات مالية أخرى أو أسواق مالية أقل حجماً.

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤٤ ٤٣

٣. مراحل إعداد الإطار العام للاستقرار المالي:

تمر عملية إعداد إطار عام للاستقرار بمجموعة من المراحل المتتالية، ويعتمد البدء في كُليّ منها على انتهاء المرحلة السابقة لها، ويصعب غالباً تقديم مرحلة على الأخرى. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

١. تحديد الهدف الرئيسي من إنشاء إطار عام للاستقرار المالي، وتقديم معطيات واضحة

للمؤسسات العاملة بالقطاع المالي بشأن قواعد الإشراف والرقابة على إدارة المؤسسات المالية.

٢. التحديد الواضح لكافة مصادر الخطر ومواطن الضعف، من خلال الرصد الدقيق لأداء

مكونات القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي (القطاع العائلي والشركات والوحدات الاقتصادية

المملوكة للدولة)، وتحديد الروابط بين هذه المُكوّنات وبعضها البعض، وبينها وبين الوحدات

الاقتصادية خارج نطاق الدولة.

٣. إعداد مجموعة من المؤشرات والمعايير المتعلقة بالسلامة المالية، كتلك المتعلقة بمدى تعبير

الميزانيات عن الموقف المالي الحقيقي للمؤسسات المالية، وتلك المتعلقة بمدى إمكانية استدامة

موقف المديونية كنسب صافي الدين للدخل، والمعايير المتعلقة بأداء الطرف الآخر في المعاملات

كفروق أسعار الفائدة والسيولة، والمراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، ومقاييس تركّز المخاطر.

ويُذكر أنّ تحليل مؤشرات الاستقرار المالي يجب أن لا يقتصر على مراعاة الاضطرابات المُمكنة

فقط، بل يتضمن دراسة إمكانية استيعاب القطاع المالي لها، بمراقبة التطورات في الاحتياطات الرأسمالية

ومدى موثوقية تسهيلات التأمين. ويُعتبر ارتفاع نسبة الائتمان للناتج المحلي، المُقترن بوقوع طفرة في

الاستثمارات، مؤشراً لوقوع فقاعات أسعار الأصول، والتي كانت قاسماً مشتركاً في التسبب في أغلب

الأزمات المالية.

٢

٤. استحداث إستراتيجية للإطار العام للاستقرار المالي، مع ضرورة عدم انفراد سلطة ما بإعدادها،

بمعزل عن السلطات الأخرى بالدولة، بل يجب أن يتم إعدادها من خلال التعاون بين الجهات

المسؤولة عن أداء القطاع المالي والمُرتبطة به سواء المصرف المركزي أو وزارة المالية والسلطات

١. المرجع السابق نفسه، ص ٤٤ وانظر: Erlend Walter Nier, "Financial Stability Frameworks, and the Role of Central Banks: Lessons from the crisis", IMF Working Paper WP/09/70, April 2009.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤٥

المالية الرقابية والتنظيمية. ويلزم لضمان تحقيق أهداف إستراتيجية الإطار العام للاستقرار المالي القيام بالخطوات التالية:

أ/ تحديد الجهات المشاركة والمُتعاونة في تحقيق الاستقرار المالي، وهي لا تقتصر فقط على المسؤولين عن الإشراف على القطاع المالي، بل تمتد إلى المتعاملين والمُتأثرين بالتطورات في القطاع المالي.

ب/ استحداث آليات للرقابة والمتابعة، حيث أنّ تضمين الإستراتيجية لآليات لقياس المخاطر المُحتملة كاختبارات التحمّل بصورة دورية وإلزام المؤسسات وإدارات الأسواق على إجراء هذه الاختبارات وموافاة الجهات المعنية بنتائجها بصورة دورية، يُساهم بقدر كبير في تحقيق الاستقرار المالي. وخلال عملية المراقبة من الضروري، التركيز على المؤشرات الاحترافية والمؤشرات الاقتصادية الكليّة حيث تُكَمّل هاتين المجموعتين من المؤشرات بعضهما البعض، حيث تعكس الفعل ورد الفعل فيما بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي.

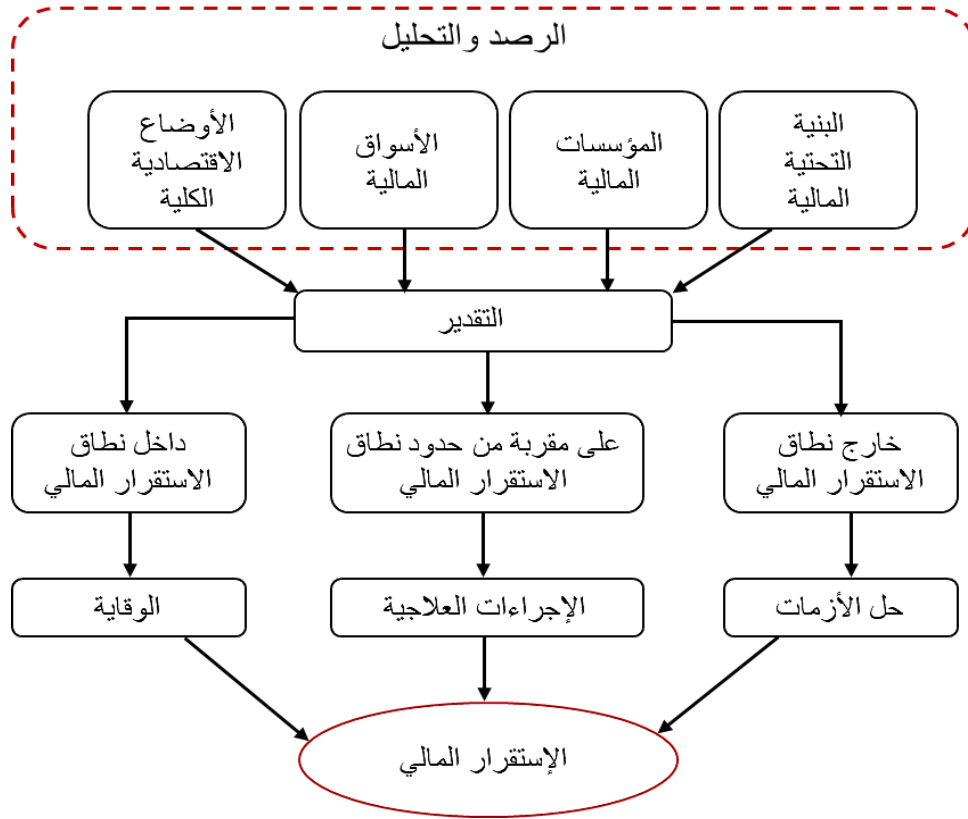
ج/ استحداث آليات لتجنّب وقوع الأزمات، وإدارتها حال حدوثها، تنبثق عنها مجموعة المقاييس والمعايير الصادرة من جانب المؤسسات الدولية المعنية بتحقيق الاستقرار المالي، كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والهيئات الدولية الأخرى المعنية. فعلى الرغم من تنوّع مصادر وأشكال الأزمات، وعدم إمكانية التأكيد على عدم تكرار الأزمات ذاتها، فإنّه من الضروري وجود آلية لإدارة الأزمات تتضمن مجموعة من الإجراءات لتجنّب تداعيات الأزمات المالية حال وقوعها وتجنّب انتقال هذه التداعيات إلى الاقتصاد الحقيقي. وتختص الجهة المسؤولة عن إدارة الأزمات بوضع تحديد واضح للمؤسسات المسؤولة عن مواجهة تداعيات الأزمات، ومنها أنّه في حالة تعرّض مصرف للانهايار، فيجب على هذه المؤسسات اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما يتضمن استخدام رؤوس الأموال العامة وتدخّل المصرف المركزي.

١. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٥٠ - ٤٦. وانظر: IMF staff working papers, "Lessons from the European Financial Stability Framework Exercise" IMF Country Report No. 11186. Approved by Jose Vinals, Antonio Borges, and Sean Hagan, July 2011.

٤. آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومُستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع المالي كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كمنظومة الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي، كما في الشكل (١/٣/٤) التالي:

شكل (١/٣/٤): آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه



المصدر: غاري شيناسي الحفاظ على الاستقرار المالي، صدق النقد للولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٦، ٢٠٠٥، ص ١٣

وفي ضوء التقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر، يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد

السياسات، والتي يتم تحديدها حسب ما يلي:

١. انظر: شيناسي، غاري، مرجع سابق، ص ٣ - ١٥. وانظر أيضاً: النسخة الإنجليزية لنفس الكاتب ونفس الموضوع بعنوان: Schinasi J. Garry {2005}: Preserving Financial Stability, The Economic Issues Series No. 36, IMF, pp.11-15، وانظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٤٩.

١.٤ . مرحلة السياسة الوقائية:

إذا كان النظام المالي ضمن حدود الاستقرار ويُرجح بقاءه في المستقبل المنظور، فإنَّ السياسة الوقائية هي السياسة الملائمة له بهدف مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية. وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، في تلك التي تُساهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة والاتصال الرسمية.

٢.٤ . مرحلة الإجراءات العلاجية:

في حالة اقتراب النظام المالي من نطاق الاستقرار، وحدثت تطورات تُشير إلى اتجاه النظام لتجاوز هذا النطاق، أو حدثت تغيرات خارج حدود النظام المالي يُحتمل أن تُؤثر سلباً على النظام، فإنَّه يتعيَّن اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام. وقد تتمثل هذه التطورات، في سرعة نمو الائتمان المُقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول، ووقوع انخفاض في رسملة الجهاز المصرفي، أو وقوع تغيير غير متوقع في البنية المحلية أو الخارجية. وتُمثِّل مرحلة تنفيذ الإجراءات أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي، حيث أنَّه في حالة اقتراب النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع المالي، فإنَّه يصعب تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر. وقد يلجأ صناعات السياسات إلى التأثير في التطورات في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي، وتكثيف عمليات الرقابة والإشراف، وقد يتعيَّن قيامهم بتعزيز شبكات الأمان للحيلولة دون وقوع موجات من السحب الجماعي من المصارف، أو إجراء التصحيحات للسياسات الاقتصادية الكليَّة.

٣.٤ . مرحلة استعادة الاستقرار المالي:

في حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لأزمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانتهاء أحد المُكوّنات الرئيسية، أو عجز البنية التحتية عن القيام بتنفيذ المعاملات، أو عندما يعجز القطاع المالي كلياً أو جزئياً، عن القيام بوظائفه على النحو الأمثل، وبما يتطلب تدخُّل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنفيذ سياساتها المطلوبة، سيكون من الملائم اعتماد سياسات أقوى بهدف استعادة الاستقرار المالي وحلِّ الأزمة. كما يتعيَّن تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف واعتماد المزيد من المبادرات لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة.

المطلب الثالث: دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي:

يُنَاقَشُ هذا المطلب دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال عرض ملامح التوجهات المعاصرة حول دور هذه المصارف، ومسؤوليتها عن سلامة الجهاز المصرفي، وبيان دورها كمقرض أخير ومسئول عن المؤسسات المصرفية المتعثرة، ومسؤوليتها عن سلامة نظام المدفوعات والتسويات والمقاصة، ومسؤوليتها عن تصميم اختبارات التحمل لتطبيقها في المصارف، بإيجاز كما يلي:

يُلاحظ أنّ الدور التقليدي الرئيس الذي تقوم به المصارف المركزية في غالبية الدول، هو العمل على ترسيخ سياسة نقدية سليمة ذات كفاءةٍ وفاعليةٍ عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العام للأسعار، بجانب الاستقرار الخارجي عبر استقرار سعر الصرف. وفي هذا الإطار اتجهت المصارف المركزية في بعض الدول المتقدمة إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياساتها النقدية، وفي بيئة اقتصادية يسودها تحرير أسواق رأس المال، وأسواق الصرف. ويتركز الدور الرقابي للمصارف المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية.

٢

١. ملامح التوجهات المعاصرة حول دور المصارف المركزية :

يُلاحظ منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، تطور دور المصارف المركزية ليشمل بصورة أكبر وأوسع، السعي من خلال السياسات النقدية للتأثير بشكل غير مباشر في أسواق الصرف والتفاعل بشكل ديناميكي مع دورة النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حجم الائتمان الممنوح، عبر إجراءات انتقائية، لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها. كما اتسع دور المصارف المركزية ليشمل العمل على مساعدة الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية، أي بدون اللجوء لطباعة العملة بغير غطاء.

ويتضمن الإطار الجديد لعمل المصارف المركزية مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تهدف لتحقيق الاستقرار المالي، والحدّ من تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد. كما يتضمن تنظيم عمليات

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٤٩. وانظر أيضاً: طوّه ن، أمية د، و البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ورقة تم تقديمها في إطار مؤتمر بعن ن: مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق - سورية، يوليو ٢٠٠٥م، ص ٢.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥١

منح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول، علاوةً على مجموعة من الأدوات الاحترازية المُستحدثة في إطار الاستقرار المالي، والتي يُمكن باستخدامها الحدّ من انتقال تداعيات الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال تطوير إطار عام يوضح طبيعة التأثير المُتبادل بين القطاع المالي وباقي قطاعات الاقتصاد. ولا يخلو استخدام الأدوات الاحترازية الكليّة من صعوبات، فهي تحتاج إلى قدر من الموازنة بين المكاسب المُحقّقة من استخدام هذه الأدوات وبين الحاجة إلى قطاع مالي يتمتّع بقدر من المرونة، ويستطيع أن يدعم النمو الاقتصادي في الدولة. كما أنّه يُمكن للسياسة الاحترازية الكليّة أن تحقق نجاحاً كبيراً في ظل وجود إطار عام لكلٍ من السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الكليّة. كما يتضمن الإطار الجديد لعمل المصرف المركزي، كإجراء احترازيّ، قيامه بتوسيع نطاق الأهداف التي يُنَاط بالسياسة النقدية تحقيقها، ليشمل تحقيق الاستقرار المالي، إلى جانب تحقيق الهدف الرئيس وهو استقرار الأسعار، واعتماد آليات تُساهم في التأكّد من استقرار أسعار الأصول، بالإضافة للآليات المتعلقة بمتابعة التطورات في حجم الائتمان. وفي هذا يتعيّن على المصرف المركزي عند تحديد المدى الزمني لتحقيق الاستقرار المالي، أن يفوق المدى الزمني لتحقيق استقرار الأسعار.

٢. مسؤولية المصارف المركزية عن سلامة الجهاز المصرفي:

عند وقوع اختلالات في القطاع المصرفي بصورة تُشكّك في قدرته على مواجهة الصدمات، فإنّ حالة من عدم الثقة مجهولة العواقب والآثار، قد تسود ليس فقط لدى المُتعاملين مع المصارف، بل قد تشمل أيضاً المُتعاملين مع القطاع المالي بأكمله. وعند انفجار الأزمات المالية، فإنّ من الأخطاء الجسيمة الشائعة، لجوء أصحاب رؤوس أموال المصارف، ومديروها والسلطات العامة إلى عدم الإفصاح عن الخسائر التي لحقت بالقطاع المصرفي، وإلى إخفاء القيمة الحقيقية للقروض المُتعثّرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس حقيقة الأوضاع في القطاع. كما أنّه قد يتم تقديم قروض جديدة لعملاء مُتعثّرين، من الصعب عودتهم إلى تحقيق أرباح في ظل الأزمات، لضمان استمرارهم في خدمة ديونهم المُستحقة السداد. وقد يُؤدّي التآخّر في تقدير الخسائر إلى وقوع خسائر أكبر. ثم إنّ مديري المصارف قد يتعرّضون في هذه الأحوال إلى (المقامرة) عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لاجتذاب

١. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٥١

الودائع، لأنهم لا يتوقعون تحمّل نتائج تصرفاتهم بالكامل، في ضوء ثقتهم في وجود تأمين صريح أو ضمني على الودائع، أو توفّع مبادرة من الحكومة بكفالتهم مالياً لإنقاذ المصارف من الأزمة. وإيذاء هذه الاختلالات والأزمات تتضح أهمية نُظُم الرقابة المصرفية التحوطية الفعّالة، لتحقيق الاستقرار المالي، حيث يضطلع الجهاز المصرفي بدور مركزي في تعبئة المُدخرات وتوزيعها، وفي تنفيذ المعاملات من خلال نظام المدفوعات. وتتمحور مهمة نُظُم الرقابة المصرفية حول ضمان توخي المصارف الحيطة والحذر، والتأكد من أنّ رؤوس أموالها والاحتياطيات تكفي لمواجهة المخاطر المترتبة على ما تقوم به من أعمال. وقد تُهدّد جوانب الضعف في الجهاز المصرفي الاستقرار الاقتصادي في الدولة المعنية والدول الأخرى على حدٍ سواء. وهذا ما أدى إلى اهتمام دولي مُتزايد بإيجاد السبل الكفيلة بتقوية النُظُم الرقابية. ويُمكن للمصارف المركزية القيام بدور فعّال في حماية وتحصين الاقتصاد من التأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة أسعار الأصول التي تُلحق الضرر بالقطاع المصرفي والقطاع المالي ككلّ والقطاع الحقيقي أيضاً، وذلك من خلال اتباع هذه المصارف المركزية لسياسة نقدية حصيفة، ومُتابعة للتطورات في أسعار الأصول بجانب متابعتها واستهدافها المستوى العام للأسعار، واعتماد القرارات الصادرة عن السياسة النقدية على بيانات الأصول المالية والمستوى العام للأسعار.

٢

وفي سياق مسؤوليته عن تنظيم عملية منح الائتمان، فإنّ قدرة المصرف المركزي على الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في شبه النقود، يُعزّز الثقة في النقود وفي القدرة على الوفاء بالعقود المالية، وتسوية المعاملات المالية. ويُساهم التوزيع الكفء والفعّال لموارد الاقتصاد الحقيقي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، ووجود آليات لقياس وتسعير المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان في تعزيز الثقة في النقود، وفي القطاع النقدي والمصرفي.

٣

وتُساهم استقلالية المصارف المركزية بدور كبير في الحدّ من تداعيات الأزمات المالية، حيث تُمكنها هذه الاستقلالية من أداء وظيفتها الأساسية، وهي رسم وتنفيذ السياسة النقدية على أساس

١. انظر: حشاد، نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، القاهرة، ١٩٩٤ م. وانظر أيضاً: الشاذلي، أحمد شفيق،

مرجع سابق، ص ٥١.

٢. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.

٣. المرجع السابق نفسه، والصفحة.

اقتصادي، وتحسين عملية تخصيص الموارد. ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ تعزيز الدور الرقابي للمصرف المركزي يمثل ركيزة أساسية لزيادة فعالية أداء القطاع المالي، وتعزيز قدرته على امتصاص الآثار السلبية للأزمات المالية، لاسيما في حالة التحرير الكامل لحساب رأس المال.^١

ويُشار إلى أنَّ نقطة الانطلاق الرئيسة نحو النجاح في مواجهة تداعيات الأزمات المالية، تتمثل في مبادرة المصارف المركزية باتخاذ التدابير الاحترازية (تحوطية) وكذلك المراجعة المستدامة للممارسات والمعايير المصرفية المتبعة. كما يتعيَّن على المصارف المركزية في مرحلة مُبكرة من وقوع الأزمة، العمل على تعزيز السيولة لدى القطاع المصرفي، وتمرُّز عمليات السوق المفتوحة التي تُجربها هذه المصارف في إطار السياسة النقدية حول العمل على تعزيز السيولة لدى القطاع المصرفي.^٢

٣. دور المصارف المركزية كمقرضٍ أخير ومسؤوليتها عن المصارف المتعثرة:

يُعتبر دور المصارف المركزية كمقرضٍ أخير دوراً تقليدياً، حيث تتولى تقديم القروض للمصارف التي لديها نقص في السيولة، ولم تستطع الحصول عليها من السوق النقدية البينية بين المصارف إنترنتك (Inter-bank). ويتوجَّب على المصرف المركزي أن يعمل عند تحديد سعر الإقراض، وهو نفسه سعر الخصم لدى المصرف المركزي أو سعر عقود إعادة الشراء، على أن يكون هذا السعر أعلى من متوسط السعر في سوق الإنترنتك. وقد لا يقتصر عمل المصرف المركزي كمقرضٍ أخير لمواجهة عجز السيولة لدى المصارف، وعدم إمكانية استيفائه من خلال سوق الإنترنتك، ولكن أيضاً بحكم مسؤوليته عن سلامة الجهاز المصرفي، قد يلجأ هذا المصرف إلى قبول ودائع من القطاع المصرفي بفائدة مُحددة لعلاج مشكلة السيولة الزائدة لدى بعض المصارف والتي تتعرَّض معها لخسائر نتيجة عدم قدرتها على توظيف تلك السيولة لديها لأسبابٍ خارجية.^٣

وقد يتعرَّض القطاع المصرفي، في أوقات الأزمات، لمشكلتين رئيسيتين: أولاًهما تتمثل في عدم قدرة بعض المصارف على استيفاء احتياجاتها من السيولة، لأسباب لا تتعلق بمشكلات لديها أو لعدم وجود سيولة في السوق ككل، ولكن لسيادة أجواء من عدم الثقة بين المصارف المتعاملة في سوق الإنترنتك. وأما المشكلة الثانية فتتسبب نتيجة انهيار مؤسسات مصرفية ومالية كبرى، وعدم وجود صورة

١. نفسه، والصفحة.

٢. نفسه، والصفحة.

٣. نفسه، ص ٣٥

واضحة لحدود الأزمة، وعدم توافر الشفافية بشأن علاقة هذه المؤسسات مع باقي المؤسسات المالية الأخرى، على نحو يُمكن من استنتاج أو توقع انهيار المؤسسات المصرفية الأخرى، نتيجة ارتباطها وتأثرها بانهيار المؤسسات المالية الكبرى.

ونظراً للانفتاح الكبير الذي شهده القطاع المالي العالمي خلال العقد الأخير، والدور الكبير الذي لعبه هذا الانفتاح في استحداث علاقات واستثمارات مشتركة بين المؤسسات المالية العابرة للحدود، فقد أصبح من الصعب تحديد مدى تأثر المؤسسات المالية والمصارف بانهيار المؤسسات المالية الكبرى. وعادةً ما تتدخل العديد من المصارف المركزية في أثناء الأزمات المالية، في سوق الإنترنت، وذلك بضخ مبالغ هائلة لتُمكن المصارف المحتاجة إلى سيولة من استخدام هذه المبالغ. إلا أن هذا الإجراء من قبل المصارف المركزية يُساهم، في بثّ نوع من الطمأنينة لدى المصارف التجارية، وفي حلّ مشكلة عدم الثقة، وتحقيق استقرار الأسواق المالية. ولكن على المدى الطويل، فإنّ ضخ السيولة في المصارف قد يخلق، مشكلة لدى المصارف المركزية ذاتها، تتمثل في عدم التمكن من تحقيق معدلات التضخم المستهدفة، وذلك لأنّه بهذا الإجراء فإنّ السيولة لدى المصارف بالإضافة إلى تلك السيولة التي قام بضخها المصرف المركزي فيها، سوف تؤدي إلى اعتماد بعض المصارف على هذا الأخير بصورة تُخلّ بإجراءات الحيطة والحذر لديها.

٤. مسؤولية المصارف المركزية عن سلامة أنظمة المدفوعات والتسويّات:

تُعتبر أنظمة المدفوعات والتسويّات جزءاً أساسياً في البنية التحتية المالية لأيّ دولة، ومن الضروري أن يعمل هذا النظام بسلامة وكفاءة عالية. كما تُعتبر هذه الأنظمة من المقومات الرئيسة والحيوية لتعزيز الثقة لدى المتعاملين في كافة وحدات القطاع المالي، وضمان تحقيق الاستقرار المالي. لذلك يتم التعويل على المصرف المركزي في العمل على ضمان فعالية وكفاءة هذه الأنظمة في أداء مهامها، وذلك من خلال قيامه بتنفيذ مجموعة من الخطوات والإجراءات، في مقدمتها التحديد الواضح لأهداف

١. نفسه، ص ٤ ٥

٢. نفسه، والصفحة. وانظر باللغة الإنجليزية: Erlend Walter Nier, "Financial Stability Frameworks, and the Role of Central Banks: Lessons from the crisis", IMF Working Paper WP/09/70, April 2009, p 11.

٣. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤ ٥

٤. انظر: Central bank oversight of payment and settlement systems, Committee on Payment and Settlement Systems {CPSS}, Bank for International Settlements {BIS}, CPSS - Oversight Report, May 2005, p 2.

نظام الدفع، والتأكد من أنّ أنظمة التشغيل المعمول بها تتفق مع المبادئ الأساسية المتعارف عليها، والإعلان عن دور كل مُكوّن من المُكوّنات الرئيسة لنظام الدفع. وتقتضي عملية تسهيل قيام المصرف المركزي بتنفيذ هذه الإجراءات، ضرورة توسيع نطاق إشرافه، وذلك للتأكد من مدى اتساق أنظمة الدفع التي يقوم بإدارتها مع المبادئ الأساسية، وتعزيز القدرات الفنية والبشرية لديه للقيام بهذا الدور بكفاءة وذلك بالتعاون مع المصارف الأخرى والسلطات المحلية والأجنبية ذات الصلة، بهدف زيادة الأمان والفعالية في أنظمة الدفع من خلال تطبيق المبادئ الأساسية المُعدّة من اللجنة الدولية لأنظمة الدفع. وإجمالاً فيما يتعلق بأنظمة المدفوعات والتسويّات، فمن الضروري أن يستهدف المصرف المركزي تحقيق ما يلي: منع المخاطر النظامية بما يُؤدي للمحافظة على الاستقرار المالي، تعزيز كفاءة وسائل الأداء وأنظمة الدفع، ضمان أمن استخدام النقود وثقة الجمهور فيها باعتبارها وبصفتها أصل التسويّة في المدفوعات، وحماية أحد أهم قنوات الانتقال بالنسبة للسياسة النقدية.

ولتحقيق الأهداف السابقة في مجال أنظمة الدفع، تُكفّ عادةً المصارف المركزية بالأدوار التالية: دور المُشغّل: لأنّ المصرف المركزي يمتلك ويقوم بإدارة الآليات التي تُقدّم خدمات الدفع والمقاصّة وتسوية المدفوعات. وهذا الدور يقتضي على المصرف الاحتفاظ بحسابات المشاركين في هذه الأنظمة. دور المُشرف: حيث يقوم المصرف المركزي بإدخال التغييرات والتحسينات المستمرة بهدف ضمان الأمان والفعالية لأنظمة المدفوعات والتسويّات، بما فيها عمليات الرصد الدقيق والتقييم المُستمر للأنظمة القائمة على أساس معايير مُحدّدة للرقابة.

دور المُحفّز: حيث يلعب المصرف المركزي دوراً مهماً في وضع معايير السوق والممارسات التي تزيد الكفاءة بشكل عام لترتيبات المقاصّة وتسويّة المدفوعات.

دور المُستخدم: نظراً لكون المصرف المركزي يكون أحد المشاركين في استخدام الأنظمة التي يملكها ويُباشر إدارتها، بالإضافة لاستخدامه للأنظمة التي يملكها وتُدبرها مؤسسات خارجية. فالمصرف يستخدم أنظمة تسويّة الأوراق المالية لتقديم ضمانات في عمليات الائتمان وعمليات السوق المفتوحة الخاصة به، بجانب تقديم وتلقي المدفوعات المتعلقة به أو نيابةً عن عملائه (الحكومة وإداراتها أو المصارف المركزية الأجنبية).

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٥٦

٢. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٥٦-٥٧

كل هذه الأدوار السابق ذكرها، يجب أن تكون مُحدَّدة في دليل الإجراءات والقواعد الخاصة بأنظمة الدفع والتسوية. ويشار إلى أن اللجنة الدولية لنُظُم الدفع، التي أعدت المبادئ العامة التي تنطبق على جميع ترتيبات عملية الإشراف على نُظُم الدفع، قد أشارت إلى أنَّه من المهم للمصارف المركزية الاسترشاد بتلك المبادئ العامة. ويُذكر أنَّ أحد هذه المبادئ قد نصَّ على ضرورة أن يكون للمصارف المركزية السُلطة والقدرة على تنفيذ ترتيبات الرقابة على نحوٍ فعَّال. وهذا يتطلب وجود إطار قانوني واضح ومُكتمل يعطي للمصرف المركزي كل الصلاحيات، التي تُمكنه من ضمان الأمان والفعالية لأنظمة الدفع والتسوية. وتعتمد صِحَّة وسلامة ترتيبات الدفع والمقاصَّة والتسوية، على الإطار القانوني الذي تستند إليه، حيث يُمثِّل وجود قواعد قانونية واضحة وفعَّالة شرطاً مُسبقاً لبث الثقة في السوق المالي، وحماية المُستثمِّرين، وضمان الإدارة السليمة للمخاطر. ولهذا فقد تضمنت معظم معايير السلامة والكفاءة المُتفق عليها دولياً في مجال المقاصَّة وتسوية المدفوعات معياراً خاصاً باحتواء المخاطر القانونية، والذي ينصُّ على وجوب أن يكون للنظام أساس قانوني سليم في جميع المناطق ذات الصلة.

٥. مسؤولية المصارف المركزية عن تصميم اختبارات التحمُّل لتطبيقها في المصارف:

تقع على المصارف المركزية مسؤولية تطوير نماذج لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات، وتصميم اختبارات تحمُّل (Stress Testing) تقوم بها المصارف وتُوفِّيه بنتائجها بصورة دورية. ويشار إلى أنَّ هناك علاقة ارتباط قوية بين التطورات في البيئة الاقتصادية الكليَّة، وبين أداء القطاع المصرفي، حيث تُوجد علاقات متبادلة بين القطاع المصرفي كوسيط يُنَاط به حشد المُدخرات وتوجيهها للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية المُنتجة. ويُعتبر وقوع أي خلل سواء بالقطاعات الاقتصادية المُستخدمة لتلك الأموال أو في القطاع المصرفي المُصدر لها، من دواعي وقوع أزمةٍ بكُلِّ منهما سواءً بالتبعية أو بالتوازي. والعلاقة هنا ليست علاقة سببية بقدر ما هي علاقة ارتباط يعتمد كُلُّ منهما على الآخر.

ولهذا يُعتبر من الأمور المهمة لتحقيق الاستقرار المالي، قيام المصارف المركزية باستحداث نماذج قياسية تستهدف الوقوف على العلاقة بين أداء الاقتصاد الكليِّ، مُمثلاً في تطورات المؤشرات الاقتصادية الكليَّة، وبين سلامة القطاع المصرفي مُمثلة في بعض مؤشرات السلامة المصرفية. ومن بين المؤشرات

١Central bank oversight of payment and settlement systems, CPSS-BIS, May 2005, p 2-7.

٢انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص ٥٨.. 2-7. Central bank oversight of payment and settlement systems, oct.

الأساسية للحكم على أداء الاقتصاد الكليّ، وأكثرها تأثيراً وتأثراً بأداء القطاع المصرفي، التطورات في نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات المُنفذة وسعر الصرف ومؤشر بورصة الأوراق المالية وغيرها. أما بالنسبة لسلامة القطاع المصرفي، فيأتي مستوى الديون المُتعثرة في مقدمتها حيث تُشير التطورات في هذا المُتغيّر إلى قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في أداء دوره كوسيط مالي، من عدم هذه الديون. وفي مرحلة لاحقة، يأتي دور اختبارات التحمّل والتي تُبيّن تأثير وقوع صدمة في متغيرات أداء الاقتصاد الكليّ على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. وهذا يُوجب على المصارف المركزية القيام بالتحديث والتطوير المستمر للتعليمات الخاصة بالمراجعة الإشرافية، وتشجيع المصارف على تطوير وتفعيل إدارات المخاطر لديها، وحثّها على إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، مع الأخذ بالاعتبار بعض السيناريوهات التي يتم تحديدها في تعليمات يُصدرها المصرف المركزي، تتعلق بالمخاطر المختلفة التي قد تواجه المصارف (مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر التركّزات الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل)، وقياس أثرها على الأوضاع المالية للمصارف لتحديد مدى قدرتها على مواجهتها. ولهذا يجب أن يراعي المصرف المركزي عند إعداد النماذج المنوه عنها، ملاءمتها للظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينجم عنها السيناريوهات المقترحة على المصارف، وذلك لكي تتميز العملية بالتكامل والوضوح. كما يجب على المصرف المركزي أن يُحدّد الأسلوب الشامل والمُتكامِل لعقد اختبارات التحمّل وتطوير نظام الإنذار المُبكر. وهناك أسلوبين مُتبعين دولياً في هذا الشأن، وهما أسلوب الاتجاه من القمة للقاع، حيث تبدأ العملية من المصرف المركزي بتحديد النماذج الاقتصادية والمالية التي تُظهِر أثر الصدمات الخارجية على الجهاز المصرفي، ثم يقوم بناءً على نتائج هذه النماذج بتوجيه المصارف للأسلوب الأمثل لعمل اختبارات التحمّل. أما الأسلوب الثاني، وهو أسلوب الاتجاه من القاع للقمة فيبدأ بوحدة الجهاز المصرفي، حيث تقوم بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة وتقدمها للمصرف المركزي الذي سيكون عليه إيجاد الطريقة المُثلى لتحديد المخاطر وأثارها على الجهاز المصرفي ككلّ. ويُعتبر ضرورياً في هذه الحالة، أن تتضمن تعليمات المصرف المركزي للمصارف،

١. انظر: الشاذلي، أحمد شفيق، المرجع السابق نفسه، ص ٨ - ٥٩.

٢. نفسه، ص ٩٥

طلب افتراض كل مصرف سيناريوهات إضافية بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهه وبما لا يقل عن سيناريو واحد لكل نوع من أنواع المخاطر السابقة. ويجب أن تُشَدِّد التعليمات على أن يكون لمجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية دوراً أساسياً في هذه الاختبارات بما فيها وضع أهدافها، وتحديد السيناريوهات، وتقييم النتائج، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات. وفي هذا، يجب على المصرف المركزي التشديد على ضرورة أن يتوفر لدى كل مصرف سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات. ومهما يكن، فعلى المصرف المركزي تطوير وتحديث قاعدة البيانات الإلكترونية التفصيلية الواردة من المصارف، والتقارير المنبثقة عنها، ورؤية كيفية استغلالها في تطوير نماذج إحصائية متطورة تُمثِّل أحد الأسس المهمة في قيامه بدوره الإشرافي والتوجيهي لوحدات الجهاز المصرفي.

١. نفسه، ص ٩ - ١٠.

٢. نفسه، ص ١٠.